السبت 6 أيّار 2023
العدد 4907 السنة السابعة عشرة
Samedi 6 Mai 4907 no 4907 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

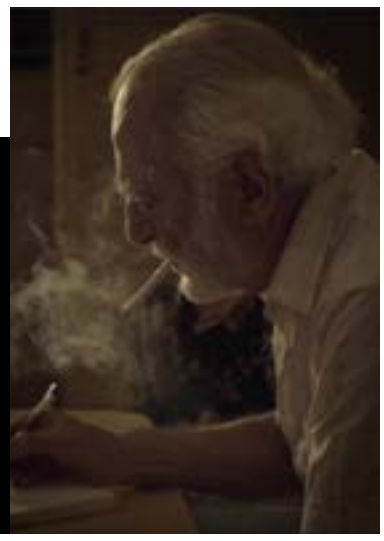

كلمات

حيدر حيدر
«الفهد» يغادر إلى ملكوته

دمشق لتعاون وزاري لا أمني في ملف النازحين [2]

قطر تعود إلى ترشيح قائد الجيش [3]

اطلب القوس مع الأخبار

إسرائيل الأزمة تأكل المكانة

[8 ـ 9]

(أ ف ب)

تقرير

تجارة افتراضية ممولة من جيوب الموظفين

5

فلسطين

العدو لرام الله
غاز غزة مقابل مقارعة المقاومة

10

البلاد

خضر عدنان
هذا موتي أجعله احتفالاً

[12 ـ 13]

تجربة «صبّار» كاحتجاج بالفن

[14]

تحتجب «الأخبار» الاثنين لمناسبة ذكرى شهداء الصحافة

قضية اليوم

دمشق لتعاون وزاري في ملفّ النازحين

في ضوء عوامل إقليمية عديدة ومتغيّرات كثيرة انعكست انفتاحاً عربياً على سوريا على شكل مفاوضات تدخل في صلبها عودة النازحين، تصدّر هذا الملف واجهة المشهد السياسي في الأسابيع الأخيرة مع الحديث عن ضرورة ترحيلهم الى بلادهم نظراً إلى الكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يدفعها لبنان جراء وجودهم. ورغم أن اجتماعاً وزارياً أمنياً وسياسياً انعقد برئاسة رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي قبل أسبوع وخلص إلى تكليف الأمن العام اللبناني بالتنسيق في قضية النازحين مع القوى الأمنية، إلا أن ثمة انطباعاً بأن هناك شبه استحالة بتطبيق هذه العودة، نظراً إلى الانقسام اللبناني الحاد بين مؤيّد ومعارض، فضلاً عن الضغط السياسي الذي تمارسه الجمعيات غير الحكومية التي تعمل مع المجتمع الدولي والتي تستفيد من برامج التمويل من دون رقابة وتخدم مشروع التوطين الذي يسعى إليه الخارج. وفيما أكدت مراجع معنية بالقضية أن «لا جهاز أمنياً في لبنان لديه معلومات مؤكدة عن أعداد النازحين»، اعتبرت أنه «لن يكون هناك حل لهم»، مشيرة إلى أن «الأعداد التي قيل إنها غادرت ليست صحيحة». وقالت المراجع إن «اللقاءات التي عقدها المدير العام للأمن العام بالإنابة العميد الياس البيسري، ولا يزال، مع مفوضية اللاجئين ومسؤولين سوريين وأوروبيين، أظهرت أن الصعوبات التي منعت عودتهم سابقاً لا تزال موجودة». وكشفت أن «سوريا أبلغت الجهات اللبنانية أنها لن تقبل البحث في حلّ الملفّ عبر جهاز أمني وأنها ترغب بالتعاون والتنسيق على مستوى وزاري، أي أن تشكل الحكومة اللبنانية وفداً وزارياً يزور سوريا للبحث في الآليات التي تؤمّن العودة وكيفية الاستفادة من المناخات التسووية في المنطقة لتسريع الحل»، وخصوصاً أن الوفد الوزاري اللبناني الذي زار سوريا بعدَ زلزال السادس من شباط الماضي كسر مقاطعة دمشق وكان خطوة في اتجاه تطبيع العلاقات معها. إلا أن الرئيس ميقاتي لم يتجاوب، ويصرّ على حصر المهمة بالأمن العام بسبب الضغط الدولي الذي يتعرّض له، والحملات التي تقودها الجمعيات.

أزمة النازحين: تمايز سعودي وضغوط من «جيش» المستفيدين

(مروان بو حيدر)

غسان سعود

تعجز القوى الأمنية اللبنانية، بفروعها الخمسة، عن تحديد خلاصات في ما يخصّ ملف السوريين في لبنان. وفق المعطيات الكثيرة المتوفرة لا شيء يُحضّر عملياً ضمن هذه البيئة، لكن لا يمكن للأمنيين التأكيد أنها بيئة مستقرة وآمنة ولا تمثل تحدياً دائماً للأجهزة منذ نحو عشر سنوات. وفيما كان الحديث عن الكلفة الاقتصادية للنزوح يشغل كثيرين (رغم أن لا دراسة جدية بعد تحسم الجدل بشأن الإيجابيات والسلبيات)، كان الجهد الأمني لمواكبة النازحين من دون عدة العمل التقليدية هائلاً أيضاً. وإذا كانت الحكومة اللبنانية تطالب المنظمات الدولية اليوم بتسليم ما لديها من معلومات فإن توحيد الحكومة لـ«الداتا الأمنية» وما جمعه كل جهاز أمني والبلديات يمكن أن يوفّر معلومات أكثر دقة مما لدى المنظمات الدولية، وخصوصاً أن ما لدى هذه المنظمات يتضمن مبالغات لضاعفة مكاسبها وضمان استمرارية عملها والحصول على مزيد من المشاريع بما تتضمّنه من سمسرات.

وإذا كان هذا الملف يشهد صعوداً وهبوطاً موسمياً في الاهتمام الشعبي والسياسي، يمكن تحديد خمس محطات أساسية شهدها أخيراً:

1 - منذ نحو عام تقريباً، تحديداً في مؤتمر بروكسيل الذي لـ«دعم مستقبل سوريا والمنطقة»، اختلف موقف لبنان الرسمي جذرياً، إذ عبّر كل من وزير الخارجية عبدالله بو حبيب ووزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار عن موقف حادّ وواضح وحاسم لجهة وجوب تمويل عودة النازحين من لبنان إلى سوريا بدل الاستمرار في تمويل بقائهم في لبنان. مذّاك، يمكن القول إن موقف هذين الوزيرين المعنيين مباشرة بملف النازحين لم يهادن أو يخضع للضغوطات المختلفة.

2 - تزامناً كان البطريرك الماروني بشارة الراعي يبحث - نتيجة إصرار الرئيس ميشال عون - هذا الملف مع الرئاسة الفرنسية ليُصدم باجوبة جعلته يغير من نظرته إلى المجتمع الدولي برمّته، مع مواقف علنية تصاعدية، بلغت حدّ القول في أحد الفصح الأخير إن «المجتمع الدولي يحمي اللاجئين السوريين على حساب لبنان لأسباب سياسية ظاهرة وخفية»، مع معلومات تؤكد أن أزمة ثقة كبيرة تظلّل العلاقة التاريخية بين بكركي والإليزيه نتيجة الموقف الفرنسي - الأوروبي في هذا الملف.

3 - مقابل الموقف السعودي المستجدّ الذي جعل من النازحين مبرراً إنسانياً شكلياً لعودته السياسية إلى سوريا، ضاعف الأوروبيون من تشدّدهم ووقاحتهم، مع معلومات أولية تؤكد تلويح سفرائهم بالتوقّف عن تقديم المساعدات للقطاع التربوي في لبنان ما لم توافق وزارة التربية على تعليم السوريين واللبنانيين في صفوف مشتركة. علماً أن توحيد المناهج التربوية للسوريين واللبنانيين (الذي دافع عنه نائب رئيس الحكومة الياس بو صعب عند وجود لبناني واحد وعدد كبير من السوريين لتضجّ مواقع التواصل الاجتماعي باتهام هؤلاء بالوقوف خلف تصاعد معدلات الجريمة، رغم أن العقل المدبّر والمخطط والمشرف على التنفيذ غالباً ما يكون لبنانياً يستخدم أدوات سورية.

6 - تزامناً مع ضجّ الأكاذيب، أعيد نشر كلام قديم لمعارض سوريّ يدعى كمال اللبواني، قاله في 27 تشرين الأول 2022 دون أن يحظى بأي اهتمام إعلامي أو شعبي، لتقرر جهة

> **توحيد الحكومة لـ«داتا» الاجهزة الامنية والبلديات يمكن ان يوفر معلومات اكثر دقة مما لدى المنظمات الدولية**

مجهولة نبشه وضخّه من جديد. قبل أن يستكمل هذا المسار بحلقة خاصة من مرسيل غانم.

7 - بموازاة هذا كله تواصل الدولة السورية التعامل بحذر مع هذا الملف، من دون عاطفة أو حماسة أو تهور، رابطة بوضوح بين العودة وإعادة الإعمار: لا يمكنها استقبال مئة أو مئتي ألف نازح من دون تأمين مساكن ومدارس وكهرباء ومياه ومستشفيات لهم. وفي ظل الحصار والعقوبات، يفترض بمن موّل التدمير أن يموّل إعادة الإعمار. عليه، يمكن القول إن هناك تمايزاً سعودياً عن أوروبا والولايات المتحدة وقطر في ما يخص هذا الملف، فيما تقول السعودية إن إعادة النازحين يمكن أن تشكل المدخل للعودة السياسية والمالية إلى سوريا، تتشدّد الدول الأوروبية وتتعجرف وتتجاوز كل الحدود الأخلاقية والدبلوماسية. وإذا كان يمكن ربط «تكويعة» بعض الأفرقاء مثل القوات والكتائب (وقريباً الزعيم فارس سعيد) وتلفزيون المر بالموقف السعوديّ المستجد، فإن لدى كل من الأوروبيين والأميركيين والقطريين أدواتهم أيضاً، إضافة إلى وجود أكثر من ثمانية آلاف موظف ومتعاقد مع هذه المنظمات الدولية يُراوح أجر الواحد منهم بين 2000 و8000 دولار، يُقدّر أن يبحثوا عن كل ما يمكن فعله للحفاظ على وظائفهم المرتبطة ببقاء النازحين السوريين. وهو ما يسري أيضاً على منظمات أوروبية وسفارات تجاوزت مخصّصاتها في السنوات القليلة الماضية حدود المنطق ولا تريد بأي شكل العودة إلى حجمها الطبيعيّ السابق. في وقت، يواصل العقل الأمني لحزب الله التصرف على أساس أن المصالحة السعودية – الإيرانية نزعت من الأميركيين والإسرائيليين إحدى أبرز أدواتهم في العقدين الماضيين، ما يحتّم عليهم البحث عن أدوات جديدة، قد تكون إحداها بعض النازحين السوريين.

عودة أمميّة للمطالبة بتوطين السوريّين

فراس الشوفي

تمخّضت المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) لـ«مساعدة» لبنان على معالجة أزمة النازحين السوريين، فانجبت وثيقة سلّمتها إلى الأمن العام اللبناني، لا تخدم سوى تثبيت «نظريّة المؤامرة» بوجود مشروع دولي لتوطين النازحين في لبنان.

أتت الوثيقة في سياق الاتصالات والمراسلات المتبادلة بين الدولة والمفوّضية، بعد الاتفاق على تبادل المعلومات، الأسبوع الماضي، بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي واللجنة الوزارية، وبين الأمم المتحدة والمفوّضية.

والوثيقة عبارة عن اقتراح لإعادة عقارب الساعة إلى عام 2015، تاريخ توقف الحكومة عن تسجيل السوريين الذين لم يتم تسجيلهم منذ ذلك التاريخ في خانة اللاجئين، ما يحتّم على الدولة اللبنانية منحهم حقّ الإقامة بصفة لاجئ، مع ما يترتب على ذلك من مسؤوليات على عاتق الدولة. ومع أن لبنان لم يوقّع اتفاقية اللاجئين لعام 1951، إلا أن موافقة الدولة على هذه الوثيقة تعني توقيعاً شبه رسمي. وهو ما يرفضه لبنان اليوم، وقد أبلغ موقفه للمفوّضية وللأمم المتحدة بناءً على الأسباب نفسها التي منعته من توقيع الاتفاقية قبل 72 عاماً، وهي الخشية من توطين الفلسطينيين الذين هجّرتهم العصابات الصهيونية عام 1948 (وقبله وبعده).

مصطلح التوطين ليس غريباً عن لبنان. والحديث عن التوطين يتبعه فوراً حديث عن التقسيم. هذا ما حصل قبل الحرب الأهلية وخلالها، وما يحصل اليوم. استُخدمت (وتستخدم) مسألة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سابقاً كمحرّك سياسي لهدفين. الأول، تصفية اللاجئين في لبنان لتصفية القضية الفلسطينية وطمس حقوق الشعب الفلسطيني واستبدال فلسطين بوكالة «الأونروا»، إما عبر تسفير (تهجير المخيمات وتدميرها) إلى أبعد ما يمكن عن فلسطين، أو عبر

> **الموافقة على وثيقة مفوّضية اللاجئين تعني توقيعاً شبه رسمي على اتفاقية 1951 التي رفضها لبنان**

تجنيس ما تبقّى من الفلسطينيين، وهو ما ترفضه أساساً غالبية الفلسطينيين واللبنانيين. والثاني، تحويل التوطين إلى محرّك سياسي غرائزي يقوّي حجّة فريق لبناني لـه نفوذه التاريخي ووسط المسيحيين ويعمل على مشروع تقسيم لبنان.

اليوم، المشهد ليس بعيداً كثيراً عما كان عليه، ونسب الانهيار الاقتصادي وتراجع أحوال غالبية اللبنانيين، وتورط سوريين في أعمال جنائية وأمنية، في انتشار الدعاية الرافضة لوجود النازحين. لكنّ هناك أسباباً أخرى، لا تقلّ أهمية، إذ لا تزال مسألة النازحين ورقة ضغط على الوضع اللبناني وعلى الحكومة السورية معاً، وخصوصاً الآن، في ذروة التحوّل في الموقف العربي نحو دمشق، وفي ذروة الإنهاك الاقتصادي لسوريا ووجود مناطق ومدن مدمّرة وأراضٍ تحت الاحتلالين التركي والأميركي. مع ذلك، تؤكّد دمشق استعدادها لاستقبال من يريد العودة، كما حصل مع 540 ألف سوري أعادهم الأمن العام قبل عام 2019، وترحّب بأي مساعٍ لبنانية لحلّ الملف بما يخدم مصلحة اللبنانيين والسوريين والدولتين معاً، على ما ينقل أكثر من مسؤول لبناني يزور دمشق، وما يقوله مسؤول سوري لـ«الأخبار». وهذا ما يؤكّده، أيضاً، التعاون بين الجيشين اللبناني والسوري عبر مكتَبي التنسيق العسكري وربما على مستوى أعلى من التنسيق، لإعادة حوالي 70 مواطناً سورياً من لبنان إلى سوريا قبل أيام.

مع ذلك، لا يزال لبنان يعلن عن خطوات في الإعلام فقط. ولم تصدر أي مبادرة جدية تجاه دمشق، ولا يبدو أن لبنان، على مستوى الدولة المركزية، يملك خطة لإعادة النازحين. كل ما حصل عملياً يقتصر على إعلان الأمن العام إعادة تفعيل آلية العودة الطوعية التي كانت سارية قبل جائحة كورونا، وإعطاء وزير الداخلية بسام المولوي توجيهاً للبلديات بالإحصاء والتشدّد في الإجراءات الأمنية والإدارية، فيما من المرجّح أن يكرّر الجيش اللبناني إعادة سوريين إلى داخل سوريا بالتنسيق مع دمشق، حتى إن حزب الله قد يعاود التحرّك في هذا الملف، كما فعل قبل سنوات.

لكنّ ذلك لا يكفي طبعاً. مع العجز ومرور الوقت والإحباط من الحلول السريعة، تفقد الحكومة دورها لمصلحة «القبائل» اللبنانية، ويتحول ملفّ النازحين إلى وقود لتغذية قوى التطرّف، ومحفّز للأمن الذاتي ولدعوات التقسيم، ما يلقي بالمسؤولية على مفوّضية شؤون اللاجئين، لمشاركتها في ترجمة سياسات مموّليها في استمرار هجومهم على دمشق واستخدامهم للبنان خدمة لسياسات الهجرة الأوروبية والغربية، مهما تباينت معهم في التفاصيل.

المشهد السياسي

قطر تسوّق ضمناً لقائد الجيش

لم تحمل المناخات المتعلّقة بالملف الرئاسي جديداً نوعياً، في انتظار الاجتماع المُفترض بين السفير السعودي في بيروت وليد البخاري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، باعتبار أنّ ما يصدُر عن جنبلاط سيُعطي إشارة واضحة إلى المسار الرئاسي. إذ إن جنبلاط، ومعه نواب مستقلّون خصوصاً من السنّة، كانوا قد أبلغوا رئيس مجلس النواب نبيه بري وغيره بأنّ موقفهم النهائي من ترشيح رئيس تيار المردة سليمان فرنجية سيكون متأثراً بالموقف السعودي.

في غضون ذلك، عادت قطر، ضمناً، إلى طرح ترشيح قائد الجيش العماد جوزف عون، إذ يواصل المسؤول القطري جاسم آل ثاني زياراته على القيادات السياسية في لبنان. وفيما يحرص على التأكيد أمام من يلتقيهم أن موقف الدوحة مطابق لموقف الرياض وأن بلاده لا تملك مبادرة تتخطّى السعودية أو تعمل بشكل منفصل عنها، إلا أنه بخلاف ما يشاع لا يزال يدعو معظم المعارضين لترشيح فرنجية الى دعم ترشيح قائد الجيش للرئاسة.

وفي ما يتعلق بالموقف السعودي، علمت «الأخبار» أن البخاري الذي عقد لقاءات علنية وأخرى بعيدة عن الأضواء في اليومين الماضيين، أوضح أن ما تغيّر في موقف بلاده يقتصر على إعادة تثبيت المعادلة التي كانت قائمة عام 2016 لجهة أن الرياض لا ترشّح أحداً، وفي الوقت نفسه لا تضع فيتو على أحد، ولا تمانع وصول من يتّفق عليه اللبنانيون. ونقل زواره أن الرياض لا تجد نفسها مضطرّة إلى أن تكون في موقع المتدخّل أو الشريك في أيّ تسوية مقبلة أو فرض وجهة في الانتخابات الرئاسية، وبالتالي لن تكون معنية بخوض معركة فرنجية أو غيره، كما لن تكون خلف أي محاولة لتعطيل انتخابه.

وفي هذا السياق، برز الى الواجهة موقف أميركي ضاغط يستعجل إجراء الانتخابات الرئاسية. ونقل عن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا أنها حثّت بري على الإسراع في المشاورات ودعوة المجلس الى عقد جلسات مفتوحة للانتخاب. وبحسب المصادر، «أوضح رئيس المجلس للسفيرة الأميركية أن الدعوة الى عقد جلسات جديدة رهن وجود مرشح جدّي من الطرف الآخر، وفي اللحظة التي يبرز فيها مرشح يعطي إشارة الى جديّته لناحية وجود كتلة وازنة خلفه، سيدعو الى عقد جلسات مفتوحة حتى انتخاب رئيس».

وفي السياق، حرص بري على إبلاغ فرنجية أن موقفه هذا لا يعني أنه يدعو الى نقاش جديد حول اسم المرشح الأوفر حظاً، مؤكداً له تمسّكه بترشيحه، وأن المهم الآن العمل على منع تعطيل نصاب الجلسات،

> **الجميع ينتظر إشارة جنبلاط وأزمة الرئاسة تحتاج إلى وقت**

ومواصلة الحوار مع الكتل المتردّدة لحشد الأصوات لمصلحة فرنجية. وقد كان بري واضحاً أيضاً بأن موقف السعودية إيجابي لناحية إسقاط الفيتو غير المعلن عليه، لكن يجب انتظار المزيد من المشاورات الفرنسية – السعودية لإقناع الرياض بدعم التسوية. وفي هذا الإطار، قالت المصادر إن «باريس أبلغت فرنجية وغيره بهذا الجو وبأن هناك تقدماً إيجابياً في الموقف السعودي، لكن الأمور لا تزال تحتاج إلى وقت».

وفي السياق، عُلم أن البطريرك الماروني بشارة الراعي يعدّ لجولة جديدة من المشاورات مع القوى المسيحية، وقد بات واضحاً له أنه لا مجال لوضع لائحة مفتوحة لأسماء مرشحين، لذا يحاول إقناع القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والمستقلين بالتوافق على اسم لا يستفزّ الطرف الآخر. لكن جهود الراعي تصطدم حتى الآن بموقف القوات التي تصرّ على ترشيح شخصية «قادرة على مواجهة حزب الله» وعلى الإيحاء بإشارات إلى قائد الجيش العماد جوزيف عون»، بينما يرفض التيار الوطني ترشيح قائد الجيش من الأساس، كما يرفض ترشيح أيّ شخصية لا يقبل بها حزب الله.

(الأخبار)

علم وخبر

السعودية وحزب الله

ينفي متّصلون بقيادات من حزب الله وجود أيّ تواصل مباشر أو غير مباشر بين الحزب والمملكة العربية السعودية. وقال هؤلاء إن الحديث عن الأمر يبدو مستنداً الى تحليلات ربطاً بالاتفاق السعودي - الإيراني، علماً أن جهات لبنانية بارزة تعرف من الجانبين السعودي والإيراني أنه لم يحصل أيّ نقاش بينهما حول الملف اللبناني.

باسيل ونصر الله

تبيّن أن لا صحة للأنباء عن طلب النائب جبران باسيل موعداً للاجتماع مع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وأن الحوار بين الجانبين لا يزال متوقفاً، ما عدا الاتصال السريع الذي جرى عشيّة الجلسة التشريعية الخاصة بالتمديد للمجالس البلدية، وهو اتصال تمّ لتثبيت ما كان الطرفان قد اتّفقا عليه سابقاً حيال إمكانية عدم قدرة الحكومة على إجراء الانتخابات النيابية، وتأكيد باسيل أن التيار الوطني الحرّ لا يعارض مبدأ تشريع الضرورة لأنّ المجلس النيابي لا يزال المؤسسة الوحيدة التي تحظى بشرعية كاملة.

في الواجهة

هل تعود سوريا غداً إلى الجامعة العربية؟

لا حديث سياسياً داخلياً قبل تكشّف الحدث الأهم من الآن الى موعد القمّة العربية في الرياض في 19 أيار. المعلومات المُحدّثة تتوقع رجوع سوريا الى مقعدها قبل ذلك التاريخ. البعض يوجّه الأنظار الى غد الأحد. من الآن الى ما بعد قمّة الرياض، لن يعدو لبنان كونه ملفاً في جارور

كما أخرجت سوريا من الجامعة العربية بالأكثرية تعود اليها بقرار معاكس (أ ف ب)

نقولا ناصيف

قال اخيراً السفير السعودي في بيروت وليد البخاري ما كان يُنقَل عنه او ينسب اليه. لم يُضف فوقه ولم ينقصه. جلّ ما فعل ان احلّ الموقف غير المعلن تماماً للمملكة سوى بالتكهنات حقيقياً واضحاً ونهائياً. مختصره الفعلي بلا لف او دوران في معزل عن اي مرشح ومَن يملك او لا يملك فيتو، ان لا رئيس للبنان الا بما يزيد عن 86 نائباً على الاقل، تعبيراً عن ان الرئيس الذي سينتخب لن يُنتخب سوى من الدورة الاولى وباوسع اجماع من حوله.

لم يقل كالاميركيين برئيس غير مشوب بفساد، ولا كالفرنسيين باخر في صفقة متكاملة. تالياً لم يظهر معنياً بمواصفات مسبقة او تحديد الاسم سلفاً، بل الحكم عليه لاحقاً بعد انتخابه. ليس كذلك جزءاً من تناقض لعبت السفيرتان الاميركية دوروثي شاي والفرنسية آن غريو على وتره، بأن قالت الاولى برئيس تبعاً لما اتفق عليه في الاجتماع الخماسي في باريس، بينما تفردت الثانية بتسويق ترشيح سليمان فرنجية. بذلك بدوتا متنافرتين متنافستين في الوقت نفسه، كلتاهما تستعجل رحيل الاخرى عن لبنان قبلها. ليس سراً انهما تبادلتا الانزعاج المتبادل من اداء كل منهما من الاخرى. اكتفى نظيرهما السعودي بالتفرج الى ان قال اخيراً انه يريد رئيساً يتفق عليه

> قال البخاري ما لم تقله السفيرتان الاميركية والفرنسية اذ تتبادلان النكد

اللبنانيون جميعاً. ذلك يعني ان لا رئيس في مدى قريب في ظل تعذّر اتفاق هؤلاء.

مال ذلك كله امرار مزيد من الوقت المهدور في انتظار الحدث المهم وهو التئام القمّة العربية في الرياض في 19 ايار. من غير المتوقع ان تقدّم القمّة للبنان سوى فقرة في بيانها الختامي بدعوة اللبنانيين الى الاتفاق على انتخاب رئيس لهم، على صورة الموقف السعودي المعلن حديثاً. هذا اذا كانت ثمة حاجة الى بند كهذا.

معظم الاهتمام المحوط بالقمّة المقبلة يدور من حول المتوقع من الاجتماع الذي يعقده غداً وزراء الخارجية العرب في القاهرة توطئة لها. تبعاً لمعلومات ترشح من اكثر من جهة معنية، توصُّل اجتماع الاحد الى قرار ايجابي من عودة سوريا الى مقعدها في الجامعة العربية.

يعزّز هذا التقدير بضع ملاحظات وثيقة الصلة بالحدث:

اولها، ان عودة سوريا الى الجامعة العربية لا يحتاج الى قرار ينبثق من اجماع عربي، وهو شرط القرارات. عندما عُلّقت عضويتها عشية القمة العربية في الدوحة كان باكثرية 18 دولة في اجتماع وزراء الخارجية في 11 تشرين الثاني 2011 لتعذّر التوصل الى اجماع على القرار بعد اعتراض سوريا ولبنان واليمن وامتناع العراق عن التصويت. بالطريقة نفسها في اجتماع مماثل ما دام لم ينبثق من قمة الملوك والامراء والرؤساء، تعود سوريا الى مقعدها التاريخي كإحدى الدول الثماني المؤسّسة للجامعة.

عندما عُلّقت العضوية حينذاك أعطي المقعد الى المعارضة السورية كي يشغله ممثل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» احمد معاذ الخطيب عشية قمة الدوحة 25 اذار 2013. حضر في الغداة القمة بالصفة هذه واضعاً امامه علم «الثورة» لا علم الدولة السورية. عكس ذلك تجريد - او الظنّ بتجريد نظام الرئيس بشار الاسد من الشرعية العربية كي تضفي انذاك على مناوئيه، وتعاد اليه قريباً مع عودته الى المقعد.

ثانيها، ان لعودة سوريا الى كرسيها تداعيات لم يسبق ان عرفته سابقة «طرد» مصر من الجامعة العربية في قمّة بغداد في 2 تشرين الثاني 1978 على اثر ابرامها معاهدة السلام مع اسرائيل. لم تعد الدولة المطرودة الى مقعدها الا بعد عشر سنوات في قمة الدار البيضاء في 23 ايار 1989 دونما التخلي عن المعاهدة المبرمة مع الدولة العبرية. طُردت مصر حينذاك بقرار صدر بالاجماع، بيد انها لم تعد بقرار معاكس تبعاً لنظرية موازاة الصيغ، بل حضرت قمة الدار البيضاء وطويت المرحلة السابقة للتو.

ما لم يرافق سابقة مصر مع الجامعة - وكان الخلاف حينذاك عربياً عربياً - يقتضي ان تجبهه في المرة المقبلة مع عودة سوريا اليها. تكمن المعضلة في قانون قيصر النافذ المفعول حتى 20 كانون الاول 2024، بانتهاء مدة السنوات الخمس لتطبيقه، المرعي الاجراء في دول الجامعة العربية جميعاً. تعود سوريا في ظل استمرار نفاذ احكام العقوبات الاميركية الملزمة للدول العربية، وكانت ولما تزل العقبة الكأداء في وصول الغاز المصري والكهرباء الاردنية الى لبنان. الى الآن لم يقل الاميركيون انهم ضد عودة سوريا الى الجامعة العربية، بيد ان الايحاءات التي ارسلوها، وتجلت في مواقف خمس دول عربية متحفظة الى الآن عن العودة، انطوت على رغبة واشنطن في إقران العودة هذه بشرطين اساسيين: انبثاقها من قرار عربي مشترك توافق عليه دول الجامعة كلها، وفرض الحل السياسي للحرب السورية على النحو الذي لا يتحمس له الاسد. يطلب الاميركيون بذلك ثمناً مسبقاً، باهظاً ربما، للتسليم باستعادة الرئيس السوري شرعية نظامه في المجموعة العربية. كذلك حيال الدول الاوروبية لاسيما منها الاكثر تصلباً حيال الاسد كفرنسا والمانيا، ستجد نفسها مربكة في التعامل مع دولة هي جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي ونظامه المُعبَّر عنه في الجامعة العربية وفي الوقت نفسه معاقبة اميركياً ومتهمة بتدمير شعبها.

ثالثها، لا ريب في ان الوظيفة الفعلية والجدية لقمّة الرياض ان تنتهي الى تكريس المملكة زعيمة العالم العربي في ضوء سلسلة التحولات الاخيرة ليس اخرها اتفاق بكين بينها وايران. تقود الرياض بكل ثقلها حملة اعادة سوريا الى الجامعة العربية كاحدى الحلقات المكمّلة للاتفاق مع الجمهورية الاسلامية. ذلك ما يُفترض ان يعبّر عنه موقف التحفظ العابر المتوقع صدوره غداً الاحد من الدول الخمس غير المستعجلة عودة سوريا في الوقت الحاضر الى الجامعة، في وقت تنشط قنوات تعاونها الامني معها في اكثر من اتجاه. بينما اختارت مصر ان تذهب في سبات طويل متحوّلة دولة ثانوية مستسلمة للرياض، تقتصر النبرة العالية على قطر. عزلة إخراج سوريا من الجامعة العربية قبل عشر سنوات.

المفارقة ان السنوات العشر قياس تقلبدي. طُردت مصر وعادت، وعُلّقت عضوية سوريا وستعود في المدة نفسها. الاكثر مدعاة للانتباه شهر ايار نفسه مفتاح الحظ لهما.

تقرير

شركات وهميّة تجنّد مندوبين ولا تبيع مُنتجات
تجارة افتراضيّة تموّلها جيوب الموظّفين

فؤاد بزي

انهيار قيمة الليرة، ومعها الرواتب التي تتدنّى قيمتها يومياً، وإغراء الدولار، كل ذلك يدفع كثيرين إلى التفتيش عن مصادر دخل أخرى في مجالات لم تكن يوماً بين خياراتهم العملية. جولة بسيطة على «حالات الواتساب» لعدد من الموظفات والموظفين، تظهر انخراطاً واسعاً لهؤلاء في عالم التسويق الإلكتروني، حتى باتوا «جيوشاً إلكترونية» لدى «شركات» وجدت فيهم أرضاً خصبة لتوسعة أعمالها وزيادة أرباحها... وإغراقهم في مزيد من الديون، إذ تشير إحصاءات حديثة إلى «خسارة 99% من المتعاملين مع شركات التسويق أموالهم، وانسحاب 95% منهم بعد عام واحد من العمل»، فيما «تبدأ الخسارة بـ200 دولار، وتصل إلى نحو 1000دولار قبل الخروج».

يوضح موظّف في المالية أن «الورطة»، كما يسمّيها، بدأت بعرض زميلة عليه العمل في التسويق الإلكتروني. قالت له: «الأمر سهل. تتابع بعض الدورات عبر الإنترنت، وتبدأ العمل، بعد أن تشتري بضاعة بقيمة 200 دولار، أو الاستفادة من عرض أكبر في حال استثمرت في 1000 دولار». الجملة الأخيرة لم تكن مطمئنة، إذ إنّ «البضاعة كانت مستحضرات تجميل غير معروفة في السّوق اللبناني»، ولكنّ الحاجة دفعته إلى التجربة. «في البداية، كان الأمر مبشّراً. تحضر لقاءً افتراضياً عبر تطبيق زووم فيه كثير من الكلام التحفيزي الذي يدخل في خانة التنمية البشرية». بعد الموافقة على الانخراط في العمل يتم إنشاء حساب لـ«الموظف» الجديد في الشركة، ويدفع «ما لا يقلّ عن 200 دولار ثمناً لمنتجات تبقى في الشركة». فيما

> يخسر 99% من المتعاملين مع شركات التسويق الهرمي أموالهم

«الوظيفة» الجديدة تهدف إلى أمرين: بيع المنتجات وجذب مندوبين جدد. إلا أن التركيز أكبر على الهدف الثاني، «حتى تكاد تظن أن الهدف لم يكن يوماً بيع المنتجات!»، على ما تقول سارة، وهي ضحية أخرى للتسويق الإلكتروني. أما المنتجات التجميلية المطلوب تسويقها، «فلم ترغب أي من صديقاتي أصلاً بشرائها لأنها غير معروفة، وغير مجرّبة، وأغلى من الماركات العالمية». حينها أدركت سارة حيلة «التسويق الهرمي أو الشبكي» الذي لا يهدف إلى ترويج منتج بعينه، بل إلى إدخال منتسبين جدد يدفعون مبالغ للشركات تذهب بمجملها إلى المحرّك الأساسي للشبكات، وتعود نسبة ضئيلة منها لمن يتمكن من جذب «موظف» جديد.

شركات وهمية للتجنيد

تؤكد تغريد، وهي موظّفة وقعت ضحية شركة تسمى «جونيس»، أنّ «الاستهداف ليس عشوائياً، بل يفتشون عن أكثر الطبقات حاجة إلى المال، ويبنون معها جسور تواصل». ما أثار ريبتها في البداية «طلب لائحة من 250 اسماً بكلّ معارفي، وأسماء أصدقائي الافتراضيين على مواقع التواصل»، و«طلب الشركة مني التواصل مع كل منهم، ولو لمرّة واحدة، لعرض العمل عليه». رغم ريبتها، لم تتوقف تغريد عن العمل محاولة ترويج المنتجات واستهداف زملاء جدد. بدأت بـ 500 دولار استدانتها قبل أن تتراكم الديون عليها إلى حدود 4000 دولار، و«في كلّ مرة كنت أسعى لسدّ العجز، أجد نفسي واقعةً في دين جديد بسبب عدم قدرتي على بيع المنتجات، ففضّلت الخروج بهذه الخسارة، وعدم المراهنة أكثر لأنّ العمل صار يستهلك كلّ وقتي، فأهملت أولادي وبيتي وعملي».

التدقيق في أمر «جونيس» لا يتطلّب أكثر من جولة على الإنترنت. موقع الشركة لا يعرض سوى بعض المنتجات التجميلية، والكثير من الترويج لطرق الحياة الصحية، فيما يظهر البحث إشارة عدد من المواقع الحقوقية إلى «مراجعات عديدة تحذّر من عملها ومنتجاتها، وشبهات تحوم حول اعتمادها التسويق الهرمي كوسيلة للربح»، وأنّ «هناك 16 دعوى قضائية مرفوعة على هذه الشركة بتهم الاحتيال». أما البحث في أسماء المؤسسين والمديرين فلا يظهر لهم أثر على مواقع التواصل الاجتماعي، بما فيها موقع «لينكد إن» الخاص بالأعمال.

مكافحة جرائم الاحتيال الإلكتروني

يفيد منسّق اللجنة القانونية في المرصد الشعبي جاد طعمة بأنّ «بوسع كل من تعرّض لعملية احتيال على شبكة الإنترنت التوجه إلى القضاء لتقديم شكوى، تتحوّل إلى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، الذي أنشئ بهدف ملاحقة هذا النوع من الجرائم حصراً قبل حرفه عن مساره نحو تتبّع المدوّنين على مواقع التواصل». ويشير طعمة إلى «قدرة المكتب التقنية على تتبّع مصادر الاحتيال، وإن كانت في لبنان يمكن عندها التوسّع في التحقيق، وفي حال كانت في الخارج، تجري مراسلة الدولة حيث المصدر».

عن الإجراءات الوقائية، يقول طعمة إن «على المكتب إصدار نشرات تحذيرية عند رصد أي وسيلة غش واحتيال جديدة». أمّا القضاء، فيذهب أبعد من ذلك، ويمكنه «اتخاذ قرار مدته 30 يوماً، قابل للتجديد مرة واحدة، خلال فترة التحقيق يقضي بإلغاء خدمات الموقع، أو حجبه، أو مسح كلّ الحسابات عليه»، وهذا الأمر يتم بالاستناد إلى قانون «المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي 2018/81»، ومن بعدها يعود الأمر إلى قاضي الحكم لاتخاذ القرار الأخير.

تقرير

مستشفى برّ الياس إلى الإقفال: 130 ألفاً من دون استشفاء

راجانا حميّة

الأسبوع الماضي، أبلغت منظمة «أطباء بلا حدود» المعنيين في وزارة الصحة العامة أنها ستقفل الشهر الجاري خدماتها الصحية في مستشفى برّ الياس تمهيداً لتسليمه إلى الوزارة مطلع الشهر المقبل بعد ست سنوات من العمل. القرار اتخذه المركز الرئيسي في بروكسل ولا رجعة عنه، بحسب مصادر في المنظمة.

الرئيس السابق للجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، أشار إلى أن المنظمة في صدد العمل على «مشروع جديد» في المنطقة، معرباً عن خشيته من أن هذا المشروع لن يكون طبّياً بعدما دفعت المنظمة تعويضات صرف لـ 90% من الطاقم العامل ما بين أطباء وممرضين وإداريين، مشيراً إلى أن ما تحتاج إليه المنطقة هو المستشفى أو أي مشروع طبي آخر، «وليس مشاريع ثقافية أو اجتماعية»، إذ إن برّ الياس تعدّ مركزاً لعدد من القرى المجاورة، و«أهلها في معظمهم من الفقراء وموظفي القطاع العام، إضافة إلى عدد كبير من النازحين السوريين»، وتضمّ برّ الياس وحدها نحو 130 ألف نسمة من اللبنانيين والسوريين، علماً أن الخدمات الطبية والعمليات الجراحية في المستشفى كانت مجانية، ما جعله مقصوداً من معظم المقيمين في مناطق البقاع، حتى البعيدة، وقد أجريت فيه خلال ست سنوات 6 آلاف عملية جراحية، وكان المستشفى «الأول في المنطقة الذي افتتح قسماً للكورونا».

وقد وقّعت وزارة الصحة و«أطباء بلا حدود»، قبل ست سنوات، اتفاقية لخمس سنوات قابلة للتجديد، تدير خلالها المنظمة المستشفى الذي عملت على ترميمه وتجهيزه بمعدات حوّلته «إلى مستشفى نموذجي»، من نحو 50 سريراً مع كامل الخدمات، ويعمل فيه ما لا يقلّ عن 150 عاملاً ما بين طبيب وممرض وإداري يتقاضون رواتبهم بالدولار، علماً أن المستشفى بُني قبل الحرب من تبرعات أبناء المنطقة ليكون مركزاً صحياً، إلا أنه لم يعمل أبداً. بعد الحرب، تسلّمته وزارة الصحة وجهّزت قسماً منه كمستوصف طبي إلى جانب مركز لوزارة الثقافة وآخر للبلدية. ومع تدفق النازحين السوريين عام 2011، تحوّل إلى مركز إيواء قبل توقيع الوزارة والمنظمة اتفاقية لخمس سنوات انتهت في أيار العام الماضي، وجُدّدت لعام واحدٍ فقط. ومنذ نهاية العام الماضي، بدأت «أطباء بلا حدود» تقليص الخدمات فاقفلت قسم الجراحة، قبل أن يأتي البلاغ الأخير بتسليم المستشفى إلى وزارة الصحة. وهو قرار يتوجّس منه الكثيرون، حتى الوزارة نفسها، في ظلّ الظروف الحالية، ويطرح تساؤلات حول قدرتها على تسلّم إدارة المستشفى وتأمين كلفته التشغيلية، في ظل العجز الحالي عن دعم المستشفيات الحكومية.

حق الرد

إشارة إلى ما نشر في «الأخبار» (2023/5/5)، ينفي النائب نعمة أفرام نفياً تاماً وقاطعاً أيّ استثمار له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع شركة «غلوبل غايت» التي أشارت صحيفتكم إلى أنّها اشترت شركة «اليانز سنا - لبنان»، وإلى أنها تمثّل مجموعة من المستثمرين بينهم النائب أفرام. فاقتضى التوضيح.

حول المشروع العالميّ لجورج سوروس: ذراع الإمبراطـوريّة

أسعد أبو خليك *

الثري العالمي العابر للقارات هو حاكم ذو سيادة، في استمّراراته وفي أدواره وفي نفوذه العالمي. لكنه حاكم غير خاضع للمساءلة أو المحاسبة أو الاستجواب. هو مثل الحاكم في أوروبا قبل الديموقراطيّات. وبروز ظاهرات انخراط أصحاب المليارات في السياسة ظاهرة عالميّة، وتمتدّ من العالم الثري إلى العالم النامي: من برلسكوني إلى رفيق الحريري وأثرياء طرابلس أو ترامب هنا. يخال للنّاس أن الثري في الحكم قادر على نشر الثروة وبعثرتها في النظام الاقتصادي لتصيبه هو في منزله. وكل هؤلاء الأثرياء يعدون الناس بربيع مقبل من البحبوحة، وما على المواطن المسكين إلا الانتظار (هذا ما أطلق عليه اقتصاديّو رونالد ريغان «القطر من فوق» أي أن مال الأثرياء ينزل بالقطارة إلى الفقراء). تراهم يعتبر أنه وفي بوعده مع أن سياساته الاقتصاديّة كانت معينة للأثرياء من أمثاله. جورج سوروس ظاهرة مختلفة لأنه يطمح للتأثير والنّفوذ السياسي من دون طلب تأييد الشعب. هو لن يستطيع أن ينال تأييد الشعب لأنه عالم بمعضلة الليبراليّة في الغرب والشرق.

لم يعد جورج سوروس ظاهرة غربيّة. هو ظاهرة عالميّة تتعدّى نطاق الحدود. الثروة تفتح الأبواب في مجتمع ودولة ما، كما أنها تفتح الحدود والسدود في تدليل على صواب النظريّة الماركسيّة عن الطبيعية الطبقيّة للحكم. لم نكن لنتحدّث عن جورج سوروس وأفكاره لو كان فقيراً معدماً. الثري يستطيع أن يؤثّر ليس فقط بفضل أمواله وشرائه للإعلام بل بفضل حصوله على التغطية الإعلاميّة المجانيّة. لم يكن دونالد ترامب يحتاج أن ينفق من ماله الخاص عندما خاض غمار الانتخابات للمرّة الأولى لأن شهرة ثروته جلبت له شهرة تكلّف أموالاً طائلة للشخص العادي. مؤسّسات سوروس عاملة في أكثر من 120 دولة في العالم، والعدد في ازدياد. هو بارز في الشرق الأوسط وهو يمعن في شراء وتأسيس إعلام باللغة العربيّة («إعلام مستقل» طبعاً لأن الإعلام الذي يحظى بتمويل حكومات حلف شمال الأطلسي أو سوروس يكون مستقلاً!). ما فعله

> **في بداية انطلاق مشروعه في الشرق الأوسط قبل سنوات عديدة، اتصل بي مدير له وطلب منّي كتابة مقالة أو أكثر لهم. استفسرت منه عن فريق العمل وعلمتُ أن مستشارهم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط قبل بضفول الديموقراطيّات. هو بارز في الشرق الأوسط وهو يمعن في شراء وتأسيس إعلام باللغة العربيّة («إعلام مستقل» طبعاً لأن الإعلام الذي يحظى بتمويل حكومات حلف شمال الأطلسي أو سوروس يكون مستقلاً!). ما فعله**

نفسه معادٍ لليهودية أو أنه معادٍ لذاته بحجّة أنه لجأ مع عائلته إلى تغيير هويّته في الحرب العالمية الثانية وعاش في المجر مستفيداً من هويّة أخرى مسيحيّة اقتنعها بالمال من شخص مسيحي. كان صبياً عندما عمل لصالح موظّف متعامل مع النازيّة (المستفيد من تمويل سوروس مع منظمات مدنيّة «مستقلّة»، بالتعريف نفسه الوارد في أدبيّات وزارة الخارجيّة الأميركية، أي الإعلام المتوائم مع أجندتها) بات يدافع عن سوروس من منظورَيْن اثنيْن: 1) المنظور الأوّل، أنه ممنوع نقد سوروس لأن نقده يعني معاداة السامية. 2) المنظور الثاني، أن سوروس يتعرّض للنقد من قبل «إسرائيل». لا، غير صحيح أن سوروس يتعرّض للنقد من قبل «إسرائيل». سوروس حليف للجناح الوسطي والليبرالي في إسرائيل، وهو معادٍ لنتنياهو بحدود معيّنة، لأنه كان من أشدّ المعجبين بـ«إصلاحات» نتنياهو المالية التي قضت على الجوانب الاشتراكيّة (المبالغ في تصنيفها) في الاقتصاد الإسرائيلي. إنّ أسباب تمنع سوروس عن الاستثمار في إسرائيل قبل الثمانينيات والتسعينيّات تعود لمعارضته التوجّه الاقتصادي للحكومة. هذا رجل تعني له الحريّة حريّة رأس المال، وليس أكثر. ومفهومه عن «المجتمع المفتوح» يحتاج هو الآخر إلى مناقشة. إن نقد إسرائيل لسوروس ليس من باب أنه معارض لإسرائيل بالضرورة بل من باب تفضيله جناحاً صهيونياً على آخر. إنّ نقد نتنياهو له لا يجعله وطنيّاً فلسطينيّاً، كما أن نقد نتنياهو لباراك أوباما لا يجعله مناصراً للحق الفلسطيني. بهذا، نستطيع أن ندخل في الموضوع المطروح. ماذا يريد سوروس من العالم؟

يطرح سوروس مشروعه من خلال تنظيمات «المجتمع المفتوح» التي ينشرها حول العالم. وفي بداية انطلاق مشروعه في الشرق الأوسط قبل سنوات عديدة، اتصل بي مدير له وطلب منّي كتابة مقالة أو أكثر لهم. استفسرت منه عن فريق العمل وعلمتُ أن مستشارهم الأساسي في منطقة الشرق الأوسط ليس إلا معلّقاً لبنانيّاً في صحف أمراء آل سعود. أدركت حدود المشروع الليبرالي. وأخذ سوروس عن كارل بوبر التصنيف البليد الذي يفصل بالقاطع بين «مجتمع مغلق» الذي يعني الدول الشيوعية والحكم النازي، وبين الدول الغربيّة الممتّعة بـ«المجتمع المفتوح». وهذا الفصل يتوافق مع الاتجاه العام للسياسة الأميركيّة الخارجيّة والذي يسمح بضم نظم استبداديّة إلى معسكر «الحريّة» فقط لأن التحالف مع أميركا ضد الشيوعية يُضفي لمسات من الحريّة على المُستبدّ. لكنّ سوروس ينظر في ضرورة دعم «المجتمع المفتوح» المفترض ويقول إن الشك والتشكيك هما من سمات المجتمع المفتوح، بينما ينعدم الشك والسؤال في المجتمعات المغلقة. لكن عمل سوروس في الدول الاشتراكية في الحرب الباردة دليل على بطلان نظريّته. يمكن عكس معادلة سوروس: التشكيك مُرجَّح أكثر في الأنظمة التي يُسمّيها مغلقة، وهو أقلّ بروزاً في الأنظمة التي يسمّيها مفتوحة. الخطر الحقيقي يكمن أن الترويج لفكرة «المجتمع المفتوح» يزرع الأوهام حول سيادة الحريّة في المجتمع، ما يقضي على الحاجة للتشكيك. وكيف تكون المجتمعات مفتوحة في ظل 17 جهازاً استخبارياً في أميركا وحدها، وبوجود شبكة من التجسّس الإلكتروني والبشري حول العالم من قبل الحكومة الأميركيّة؟ العالم أصبح مغلقاً بسبب العولمة الأميركيّة التوجّه، وكيف نمت حركات الانشقاق والمعارضة في أوروبا الشرقيّة إذا كانت تلك المجتمعات مغلقة؟ على العكس، نحن نعلم اليوم الكثير عن حركات معارضة في داخل المنظومة الاشتراكيّة لكن حجم تلك الحركات تضخّم ونما بفعل تدخل أجهزة المخابرات الغربيّة والكنيسة وأمثال جورج سوروس نفسه. ثم معلّم سوروس، كارل بوبر، يحذّر في كتابه الشهير (المجتمع المفتوح وأعداؤه) من «التسامح اللامحدود» ويقول إن هذا النوع من التسامح يؤدّي إلى زوال التسامح. ويلجأ بوبر إلى أساليب الأنظمة القمعيّة نفسها التي يزعم أنه ينبذها عندما يقول إنه من حق «المجتمع المتسامح» (أي «المفتوح») أن يدافع عن نفسه (بالقوة المسلّحة؟) ضد غير المتسامحين. لكن مَن يعرّف عدم التسامح ومن يقوم بمهمّة محاربة عدم التسامح؟ الدولة؟ أي دولة؟ سوروس مثلاً كان يعتبر أن نظام بورس يلستن الفاسد والقمعي هو مفتوح، لكن بمجرّد أن بدأت الحكومة الروسية في معارضة التوجّهات الأميركيّة حتى انغلق المجتمع الروسي، بنظر سوروس. معايير سوروس (مثل معلّمه) هي سياسيّة غير علميّة ويمكن أن تلين إذا كان ذلك في صالح الحكومة الأميركيّة. في كل ما جرى في أميركا بعد 11 أيلول، وبعد ظهور حالات لاضطهاد مسلمين أبرياء في كل العالم من قبل الحكومة الأميركية، لم يجد سوروس ما يعارضه غير عبارة بوش الشهيرة: «إذا لم تكن أنت معنا فأنت مع الإرهابيين». اعتقال المئات من المسلمين الأبرياء في أميركا (بمن فيهم الكوميدي اللبناني، السابق، سلام زعتري) لم يعكّر صفو حرص سوروس على المجتمع المفتوح.

مشروع سوروس هو دعم حركات سياسيّة لا تحظى بشعبية والتأثير على المجتمع بالمال من أجل أن يؤيّدها. هو يعطي أفضليّة لحركات تتوافق مع توجّهات الإمبرياليّة والصهيونيّة أو المناصرة لإسرائيل لأنه لا يعرّف عن نفسه أنه صهيوني، وسنعود لذلك. الليبرالية العربية مثلاً لا يمكن أن تفوز بانتخابات وكان ذلك من خيبات ووولفوويتز وفؤاد عجمي وكنعان مكيّة.

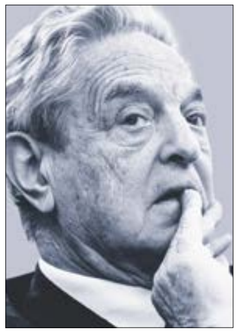

كان افتراض هؤلاء أن الانتخابات الحرّة ستأتي بأمثال الرجعيّ الصهيوني، مكيّة ومثال الألوسي في العراق. وهذا سبب معارضة أميركا للانتخابات الحرة للعراق قبل أن تخضع لإصرار السيستاني. سوروس بات أكبر داعمي الحزب الديموقراطي. هو يستخدم المال لترجيح كفّة جهة سياسيّة على أخرى، وهذا تماماً ما يفعله الصهيوني الآخر، شلدون أدلسون أو الأخوان كوك في المقلب السياسي الآخر. مال الأثرياء ليس ديموقراطياً لأنه يفضح الأحجام المختلفة بين مواطن وآخر بناءً على حجم الثروة. لكنّ قدرة الأثرياء على اختراق الحدود للتأثير على الانتخابات في كل دول العالم هي جانب جديد من الحياة السياسية في الدول النامية. كانت الدول الغربية تتدخّل بالمال والسلاح في كل انتخابات دول العالم الثالث (لبنان أكبر مثال حيث تدخّلت أميركا بقوّة في انتخابات 1957 و1968 و1970، الرئاسيّة، و1972). اليوم يتدخّل أثرياء مثل سوروس وجمعيّات ممولّة من حكومات حلف شمال الأطلسي للتأثير في الانتخابات ولصنع ثقافة سياسيّة جديدة في البلاد. الانتخابات النيابيّة الأخيرة في لبنان هي نتاج لهذه التأثيرات. وسائل الإعلام «المستقلّة» التي يفرّخها سوروس وحكومات الأطلسي ما كان يمكن أن تحظى بفرصة التمويل الذاتي لأن برنامجها يتناقض مع المزاج العام. لا يمكن مثلاً أن تكون وسيلة إعلام تفترض أن لا نظام إسرائيلي على كل العالم العربي إلا واحد لأنه ليس على وئام مع إسرائيل. وقضيّة رجل يهودي واحد في مصر تشغل إعلام سوروس أكثر مما يشغله إلقاء القبض على مواطنين في المغرب وغيره بتهم نشر التشيّع. والمصري اليهودي الذي كُتب عنه مقالات في الأسابيع الماضية حظي بتغطية في هذا الإعلام أكثر مما حظي منه خضر عدنان. نسبة تغطية احتجاجات إيران تفوق بنسب 1 إلى 10، أو أكثر بكثير، في وسائل إعلام سوروس. للرجل أجندة وهو يعرف ما يفعل.

يتحدّث سوروس كثيراً عن المجتمع المفتوح. حسناً، لنأخذ موقفه من إسرائيل. هو كان يعترف أنه ليس صهيونيّاً لكن لا ضرورة لأن يكون المرء صهيونيّاً لخدمة مصالح إسرائيل. معظم الرؤساء الأميركيّين لم يعرّفوا عن أنفسهم أنهم صهاينة (قد يكون جو بايدن اول رئيس اميركي يعرّف عن نفسه بأنّه صهيوني). كان سوروس يعترف في مقالته في «نيويورك ريفيو أوف بوكس» أنه تمنّع عن نقد إسرائيل على مرّ السنوات والعقود كي لا يفيد أعداء إسرائيل. يقول بالحرف: «لقد امتنعتُ في الماضي عن نقد إسرائيل. أنا لستُ صهيونيّاً، ولستُ ممارساً في اليهوديّة، ولكنّ لديّ تعاطف كبير مع إخْوتي اليهود ولديّ اهتمام عميق بقدرة إسرائيل على الحياة. لم أكن أريد أن أمدّ أعداء إسرائيل بمواد (تفيدهم)» (راجع مقالته «عن إسرائيل وأميركا وإيبك»)، في عدد 12 نيسان 2007 من «نيويورك ريفيو أوف بوكس». لكن عندما انخرط ابنه ألكس في اكتشاف يهوديته والتعمّق فيها نصحه أبوه بالهجرة إلى إسرائيل. وقد أعطى سوروس (الأب) ضرورة الهجرة إلى إسرائيل كواحد من شروطه لنيل حق نقد إسرائيل. وهو يختلف مع إسرائيل في الموضوع الاقتصادي (قبل «إصلاحات» نتنياهو الرأسمالية) وفي موضوع السلطة الفلسطينيّة. من شروط مجتمع سوروس المفتوح في فلسطين أن تتفاهم حكومة إسرائيل مع سلطة محمود عبّاس التي يرى فيها تحقيقاً لكل شروط الانفتاح واللّيبراليّة التي ينشرها بيننا. ومفهومه في نشر الليبراليّة لا يختلف عن أسباب احتضان الإعلام والحكم السعودي والإماراتي لليبرالية العربيّة لأنهم يريدون سدّاً بوجه حركات المقاومة ضد إسرائيل وضد الإسلاميّين الذين يشكّلون معارضة قويّة في البلدين. مشروع «المجتمع المفتوح» واضح في الإعلام والمنظمات التي يموّلها سوروس في العالم العربي: نبذ مقاومة إسرائيل وتأييد «معسكر السلام» (غير الموجود) في إسرائيل ونقد فقط المنحى اليميني في حكومات إسرائيل، أي تأييد الوسط. سوروس مثلاً لم يعارض حكومة إسرائيل قبل أرييل شارون. شارون حاد عن مسار سياسي كان سوروس لا ينتقده، على الأقل في العلن.

لكنّ أسلوب عمل سوروس يتخطى الشرق الأوسط. إنّ بداية عمل سوروس (راجع كتاب روبرت سليتر عن جورج سوروس) بدأ في أوروبا الشرقيّة ومن خلال سياسات حلف شمال الأطلسي في محاربة الأنظمة الشيوعيّة. هذا كان أوّل انخراط علني لسوروس في الشأن السياسي. وكان سوروس يقفز عبر الحدود للعمل السري، بالتنسيق مع الفاتيكان والحكومة الأميركيّة، لتهريب الأموال والمعدّات الإلكترونيّة وأجهزة التواصل للتخريب على الحكومات الشيوعيّة. هذا تماماً ما يقوم سوروس وغيره بعمله اليوم في التحريض على الأنظمة المعارضة لأميركا وإسرائيل. وليس صدفة أن وسائل الإعلام النابيّة الأخيرة في لبنان هي نتاج لهذه التأثيرات. وسائل الإعلام «المستقلّة» التي يفرّخها سوروس وحكومات الأطلسي ما كان يمكن أن تحظى بفرصة التمويل الذاتي لأن برنامجها يتناقض مع المزاج العام. لا يمكن مثلاً أن تكون وسيلة إعلام تفترض أن لا نظام إسرائيلي على كل العالم العربي إلا واحد لأنه ليس على وئام مع إسرائيل. وقضيّة رجل يهودي واحد في مصر تشغل إعلام سوروس أكثر مما يشغله إلقاء القبض على مواطنين في المغرب وغيره بتهم نشر التشيّع. والمصري اليهودي الذي كُتب عنه مقالات في الأسابيع الماضية حظي بتغطية في هذا الإعلام أكثر مما حظي منه خضر عدنان. نسبة تغطية احتجاجات إيران تفوق بنسب 1 إلى 10، أو أكثر بكثير، في وسائل إعلام سوروس. للرجل أجندة وهو يعرف ما يفعل.

يتحدّث سوروس كثيراً عن المجتمع المفتوح. حسناً، لنأخذ موقفه من إسرائيل. هو كان يعترف أنه ليس صهيونيّاً لكن لا ضرورة لأن يكون المرء صهيونيّاً لخدمة مصالح إسرائيل. معظم الرؤساء الأميركيّين لم يعرّفوا عن أنفسهم أنهم صهاينة (قد يكون جو بايدن اول رئيس اميركي يعرّف عن نفسه بأنّه صهيوني). كان سوروس يعترف في مقالته في «نيويورك ريفيو أوف بوكس» أنه تمنّع عن نقد إسرائيل على مرّ السنوات والعقود كي لا يفيد أعداء إسرائيل. يقول بالحرف: «لقد امتنعتُ في الماضي عن نقد إسرائيل. أنا لستُ صهيونيّاً، ولستُ ممارساً في اليهوديّة، ولكنّ لديّ تعاطف كبير مع إخْوتي اليهود ولديّ اهتمام عميق بقدرة إسرائيل على الحياة. لم أكن أريد أن أمدّ أعداء إسرائيل بمواد (تفيدهم)» (راجع مقالته «عن إسرائيل وأميركا وإيبك»)، في عدد 12 نيسان 2007 من «نيويورك ريفيو أوف بوكس». لكن عندما انخرط ابنه ألكس في اكتشاف يهوديته والتعمّق فيها نصحه أبوه بالهجرة إلى إسرائيل. وقد أعطى سوروس (الأب) ضرورة الهجرة إلى إسرائيل كواحد من شروطه لنيل حق نقد إسرائيل. وهو يختلف مع إسرائيل في الموضوع الاقتصادي (قبل «إصلاحات» نتنياهو الرأسمالية) وفي موضوع السلطة الفلسطينيّة. من شروط مجتمع سوروس المفتوح في فلسطين أن تتفاهم حكومة إسرائيل مع سلطة محمود عبّاس التي يرى فيها تحقيقاً لكل شروط الانفتاح واللّيبراليّة التي ينشرها بيننا. ومفهومه في نشر الليبراليّة لا يختلف عن أسباب احتضان الإعلام والحكم السعودي والإماراتي لليبرالية العربيّة لأنهم يريدون سدّاً بوجه حركات المقاومة ضد إسرائيل وضد الإسلاميّين الذين يشكّلون معارضة قويّة في البلدين. مشروع «المجتمع المفتوح» واضح في الإعلام والمنظمات التي يموّلها سوروس في العالم العربي: نبذ مقاومة إسرائيل وتأييد «معسكر السلام» (غير الموجود) في إسرائيل ونقد فقط المنحى اليميني في حكومات إسرائيل، أي تأييد الوسط. سوروس مثلاً لم يعارض حكومة إسرائيل قبل أرييل شارون. شارون حاد عن

* كاتب عربي - حسابه على تويتر @asadabukhalil

استخدامات القوى السياسيّة للعسكر في السودان

محمد سيد رصاص *

كان رئيس الوزراء السوداني عبدالله خليل (1956-1958) ثالث الثالوث، مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والرئيس اللبناني كميل شمعون، الذي وقف عربياً بوجه الرئيس جمال عبد الناصر بفترة صعود المد الناصري في عموم العالم العربي بعد حرب السويس. وكان استناد خليل إلى ائتلاف حكومي من حزبي «الأمة» و«الشعب الديمقراطي»، وهما حزبا الطائفتين الكبيرتين في السودان، المهدية والختمية، ومباركة زعيميهما، السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني. وقد بلغت ثقة خليل بالقوة البرلمانية لحكومته إلى حد دفعه للقول بأنه «لن يسلم السلطة سوى لنبي الله عيسى عند ظهوره». رغم المد الناصري والذي شمل السودان، وخاصة مع انضمام الشيوعيين بعد تلاقي عبد الناصر مع موسكو ليشكلوا معسكراً سياسياً جديداً مع تيار وحدة وادي النيل والذي اجتمع عام 1953 في «الحزب الوطني الاتحادي» بزعامة إسماعيل الأزهري والذي فاز بأغلبية برلمان ذلك العام. فإن خليل كان يستند إلى «حزب الشعب الديمقراطي» بزعامة الشيخ علي عبد الرحمن الذي تشكّل في الأسبوع الأخير من شهر يونيو 1956 بمباركة السيد الميرغني من أجل سحب القاعدة البرلمانية من تحت أرجل حكومة الأزهري وتشكيل حزب يخضع للقيادة التقليدية للطائفة الختمية، لا أن يمسك بزمام الأمر مثقفون ومدنيون كما حصل في حزب الأزهري الذي يستند إلى قاعدة اجتماعية عند الختمية.

وقد أتاح هذا الاستناد لخليل أن يقبل بالعونة الأميركية وفق مشروع أيزنهاور عام1957 وأن يتلقى السلاح من بريطانيا الخارجة للتو من صدامها مع عبد الناصر في حرب السويس ثم أن يفتعل مشكلة منطقة حلايب مع مصر في شباط 1958 عندما كان عبد الناصر في ذروة قوته أثناء لحظة الوحدة السورية-المصرية، وهناك وثائق تكشّفت في ما بعد بأن خليل في تلك الفترة قد فتح خط اتصال مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون.

كان هذا الاتجاه عند عبدالله خليل بالتصادم مع القاهرة ضد منطق التاريخ على الأقل عند الطائفة الختمية، المنتشرة بين الخرطوم والحدود المصرية وفي ساحل البحر الأحمر، والتي كانت دائماً تقول بوحدة وادي النيل وتتطلع شمالاً نحو مصر والبحر المتوسط كمجال جغرافي لها. فيما كان هذا الاتجاه منسجماً مع السياق التاريخي للطائفة المهدية عندما تحطمت الدولة المهدية في نهاية القرن التاسع عشر بجهد ثنائي مصري-بريطاني وهو ما جعل حزب الأمة منذ تشكيله عام 1945 يطرح شعار «السودان للسودانيين» بوجه تيار «وحدة وادي النيل». لذلك جعد الشيخ علي عبد الرحمن نفسه في عام 1958 مع تصاعد المد العروبي في السودان خارج سياق قاعدته الاجتماعية هو وحزبه، وهو ما دفعه للانزياح نحو فك الشراكة مع حزب الأمة. وعندما تشكّلت في تشرين الثاني 1958 أغلبية برلمانية جديدة من «حزب الشعب» و«الوطني الاتحادي» و«الكتلة الجنوبية» لسحب الثقة من حكومة خليل، قام الأخير بإغلاق أبواب البرلمان بوجه النواب في الجلسة المقررة في 17 تشرين الثاني ثم قام في اليوم نفسه بتسليم السلطة لقائد الجيش اللواء إبراهيم عبود الذي شكّل «المجلس العسكري الأعلى» الذي حكم حتى عام 1964.

كان هذا أول استخدام من قوة سياسية سودانية للعسكر من أجل محاولة تمييل الموازين في اتجاه ترغيبه ولم تستطع تحقيقه، وحدّها وبقوتها الذاتية ضد قوى سياسية أخرى، وقد وصل هذا بها إلى حد التخلي عن السلطة المدنية التي كانت بيديها وتسليمها للعسكر، مفضّلة هذا الخيار، الذي هو أقرب إلى انقلاب عسكري بتواطؤ قوة مدنية، على خيار أن تسقط حكومتها بالعملية البرلمانية.

بهذه العملية فتح حزب الأمة طريقاً للدبابة كان رؤساء وزراء منها، مثل محمد أحمد محجوب والصادق المهدي، ضحايا لانقلابات عسكرية أزاحتهما في عامي 1969 و1989، وهو حاول ولم يعف عن محاولة استخدام العسكر كما في محاولة انقلاب 2 تموز 1976 بقيادة العميد محمد نور سعد ضد النميري، والتي شارك فيها «الحزب الاتحادي الديمقراطي» (وهو حصيلة اندماج الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الشعب الديمقراطي عام1967) و«جبهة الميثاق الإسلامي» بزعامة الدكتور حسن الترابي، وهي محاولة انقلابية فاشلة كانت مدعومة من الزعيم الليبي معمر القذافي، والأرجح أن محاولة انقلاب رمضان-أبريل 1990 ضد الحكم الإسلامي كانت مدعومة من حزب الأمة، بضباطها الـ28 الذين أُعدموا بعد فشل محاولتهم الانقلابية التي كان هدفها المعلن عودة الحكم المدني البرلماني الحزبي.

هذه الطريق للدبابة للوصول إلى القصر الرئاسي السوداني لم تكن القوى السياسية السودانية متعفّفة أو ممتنعة عن استخدامها أو عن محاولة استخدامها، فتنظيم الضباط الأحرار، الذي قام بانقلاب 25 مايو 1969 كان اتحاداً تنظيمياً يضم تنظيماً شيوعياً للضباط وصف الضباط والجنود تشكّل عام 1964 وكان مرتبطاً بالأمين العام للحزب عبد الخالق محجوب، وتنظيماً عسكرياً لحركة القوميين العرب. تقول السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي عام 1996 في ورقة تقييم حركة 19 يوليو 1971 إنه هو الذي سيطر على مجلس قيادة الثورة بعد إبعاد الضباط الثلاثة: بابكر النور وهاشم العطا وفاروق حمدالله، في يوم 16 تشرين الثاني 1970، وإن اسم هذا التنظيم هو «أحرار مايو»، كما أن عبد الخالق محجوب عند محاكمته في يوم 27 تموز 1971 قال لرئيس المحكمة العسكرية التي حاكمته العقيد أحمد محمد الحسن ما يلي: «إنك معروف بأنك من القوميين العرب..وأنا لست شخصياً ضدك إلا أنّي أعتقد بأنك لست مؤهلاً لمحاكمتي». وفي ذلك التقييم الصادر عام 1996 يرى الشيوعيون السودانيون أن ضعف تنظيم «أحرار مايو» هو الذي أتاح فراغاً للنميري لكي ينفرد بالسلطة بعده عندما وجد معه شريكاً تنظيمياً وحيداً ضعيفاً بعد إبعاد

> **يبدو الآن ان تفكير «قوى الحرية والتغيير- جناح المجلس المركزي»، وهي بزعامة حزب الأمة، هو نحو إعادة لعبة عبدالله خليل عام 1958**

الآخرين من ضباط شيوعيين (بابكر النور وهاشم العطا) وبعثيين (فاروق حمدالله) فيما بقي أفراد من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا غير منظّمين ولكن ميولهم ناصرية، مثل وزير الدفاع خالد حسن عباس، أو ووزير الداخلية أبو القاسم محمد إبراهيم، أو مسؤول الاستخبارات مأمون عوض أبو زيد.

هنا، كان عبد الخالق محجوب استثناء عندما وقف ضد ميول عند قادة في الحزب الشيوعي، مثل المحامي أحمد سليمان مسؤول التنظيم السري في الحزب، نحو نزعة الانقلاب العسكري، وفي المؤتمر التداولي للحزب في آب 1970 استذكر عبد الخالق ما قاله ضد أحمد سليمان في دورة اللجنة المركزية في آذار 1969 من أنه «مريض بالانقلابات وأن أفكاره انقلابية». ويبدو أن هذا كان صدى لخلافهما الذي وصل إلى حدود مقالات صحافية رد فيها عبد الخالق في كانون الثاني 1969 على مقالات نشرها سليمان في كانون الأول 1968 في جريدة «الأيام» دعا فيها إلى أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية» يحميها ويحرسها الجيش ويؤمن استقرارها». في ظل أزمة الحكم المدني الحزبي بعد ثورة أكتوبر 1964 التي أطاحت حكم عبود العسكري، وقد تابع عبد الخالق هذا الخط عندما استحصل على أغلبية في المكتب السياسي للحزب باجتماع 9 أيار 1969 لقرار برفض المشاركة بمشروع انقلاب عسكري عرضه عليه الرائد فاروق حمدالله، وعندما جرى التصويت على فكرة الانقلاب العسكري صوّت الشيوعيون بالرفض في «تنظيم الضباط الأحرار». وقد عوقب حزبياً العقيد عثمان حاج حسين أبوشيبة عندما شارك في انقلاب 25 مايو (1969) ضد قرار الحزب حيث كافأه النميري بتعيينه قائداً للحرس الجمهوري. ولكن الحزب سكت عندما تم تعيين الضابطين الشيوعيين بابكر النور وهاشم العطا في مجلس قيادة الثورة بأعضائه العشرة، وأصيب بالارتباك عندما تم تعيين أربعة وزراء شيوعيين في حكومة النظام الجديد من دون استشارة الحزب، وقد قاد هذا إلى تفجر خلاف في الحزب الشيوعي كانت مقالات أحمد سليمان تعبيراً أولياً ومبكراً عنها، وكذلك رد عبد الخالق، حيث كان اتجاه أحمد سليمان، وقد تبلور في عامي 1969و1970 نحو استقطاب 12من أصل 32 عضواً باللجنة المركزية، يقول إن هناك «اتجاهاً ديمقراطياً ثورياً في النظام العسكري الجديد» يضم عروبيين وشيوعيين يجب على الحزب الشيوعي أن يتعاون وينديمج به في «اتجاه التحول الاشتراكي». وكان الاتحاد السوفياتي يضغط باتجاه ذلك على الشيوعيين تجاه النظامين البعثيين في دمشق وبغداد، وقد ضغط قبل ذلك باتجاه حل الحزب الشيوعي المصري عام 1964 واندماج الشيوعيين في «الاتحاد الاشتراكي». كان عبد الخالق ضد هذا الخط في تقييم النظام العسكري الجديد وكان يرى أنه «انقلاب عسكري وليس عملاً شعبياً» يمثل تحولاً تقدمياً بقيادة «الجناح التقدمي في البرجوازية الصغيرة»، ولكن لا يمكن للحزب الشيوعي أن يذوب فيه وفي تنظيماته المقترحة مثل ما جرى للشيوعيين المصريين ولا يمكن أن يؤيده بدون شروط، فيما كان رأي الجناح الشيوعي الآخر معاكساً. قاد هذا إلى الصدام بين الشيوعيين والنميري وإلى انقسام الحزب الشيوعي بقيادة جناح تعاون مع النظام بقيادة أحمد سليمان ومعاوية إبراهيم وكان يضم وزراء مثل وزير الخارجية فاروق أبو عيسى.

ما حظرته قيادة الحزب الشيوعي على نفسها في أيار 1969 يبدو أنها فعلته في 19 تموز 1971 بعد الصدام مع النميري الذي تفجّر في خريف 1970 وترافق مع انقسام الحزب الشيوعي وإبعاد الضباط الثلاثة من مجلس قيادة الثورة واعتقال عبد الخالق محجوب. كان تهريب عبد الخالق من سجن ثكنة معسكر الشجرة في يوم 29 حزيران 1971 وإيواؤه في منزل قائد الحرس الجمهوري العقيد أبو شيبة بداية الانطلاق نحو الانقلاب العسكري الذي نُفذ في ظهيرة يوم 19 تموز ثم أُحبط وفشل في 22 يوليو 1971 من قبل قوات عسكرية سودانية بمؤازرة مصرية وليبية. كان اشتراك ضباط شيوعيين في الانقلاب، مثل العقيد أبو شيبة والعقيد عبد المنعم محمد أحمد، القائد الثاني لسلاح المدرعات، إضافة إلى الرائد هاشم العطا، يوحي بأن الحزب الشيوعي كان موافقاً ولو أنه لا يزال ينكر معرفته حتى الآن بالانقلاب. كما أن بيان اللجنة المركزية في اليوم التالي لانقلاب هاشم العطا وعنوانه «ذهب الزبد جفاءً»، يوحي باشتراك ليس من لحظة ما بعد الانقلاب. وقد دفع عبد الخالق حياته ثمناً لما جرى في 19 تموز 1971، وربما كانت شهوة الثأر من النميري سبباً في ذلك، على الأقل عند ضباط مثل هاشم العطا، ولكن عند شخص بوزن عبد الخالق محجوب فإن الأمر يتعلق بحسم صراع قدر هو مثل عبدالله خليل عام 1958 بأنه لا يمكن حسمه عبر الوسائل السياسية المدنية بل يحتاج فيه إلى الدبابة.

على الأرجح، إن تفكير عبد الخالق محجوب عام 1971 وعبدالله خليل عام 1958 كان هو تفكير حسن الترابي عندما قامت «الجبهة الإسلامية القومية» بانقلابها العسكري عام 1989 في يوم 30 حزيران، وربما كان هذا تفكير الأب فيليب عباس غبوش زعيم «الاتحاد العام لجبال النوبة» عندما دفع ضباطاً وجنوداً من جبال النوبة للقيام بمحاولة انقلاب 5 أيلول 1975 من أجل فرض حكم «القوة السوداء الأفريقية» ضد حكم العرب في الخرطوم. يبدو الآن أن تفكير «قوى الحرية والتغيير- جناح المجلس المركزي»، وهي بزعامة حزب الأمة، هو نحو إعادة لعبة عبدالله خليل عام 1958 عندما تحاول استخدام قائد «قوات الدعم السريع» محمد حمدان دقلو- حميدتي ضد قوى أخرى تراها في قيادة الجيش وفي «الحركة الإسلامية»، حيث إنها وقفت منذ «الاتفاق الإطاري» في 5 كانون الأول الماضي مع دقلو ضد مطلب الجيش بإخضاع «قوات الدعم السريع» لقيادة القوات المسلحة في الفترة الانتقالية التي مدّتها سنتان في الاتفاق الإطاري ورفضت معه أن تكون عملية الدمج سقفها الزمني بمدة الفترة الانتقالية، وهو ما قاد مع عدم حل هذا الخلاف إلى انفجار السودان في 15 نيسان عبر المصادمات العسكرية بين الجيش و«قوات الدعم السريع».

* كاتب سوري

على الغلاف

في ظلّ تعثّر المفاوضات بين طرفَي النزاع الداخلي الإسرائيلي، تضيف الخيارات أمام الائتلاف اليميني الحاكم، الذي لا تفتأ استطلاعات الرأي تُظهر انحدار شعبيّته، وإمكانية انهزامه أمام معارضيه في أيّ انتخابات نيابية مبكرة. وبينما يحاول الائتلاف تفادي أيّ انشقاق في صفوفه، وتحصين خطّته لـ«الإصلاح القضائي»، من خلال التفاوض مع جهات كان رفض ضمّها إليه على رغم تأسرلها أكثر من الإسرائيليين أنفسهم، فإن السياسات التي ينتهجها تستمرّ، في الوقت نفسه، في تقويض مكانة الدولة العبرية على المستوى العالمي، وفق ما تكشفه وثيقة سرّية صادرة عن وزارة الخارجية

رسائل «تحذيرية» يومية من مسؤولي العالم

الخارجية الإسرائيلية تقرع الجرس: مكانتنا تتهشّم

تستمرّ شعبيّة الائتلاف اليميني الحاكم في التدهور داخليا (أ ف ب)

بيروت حمود

أكدت وثيقة «سرّية»، صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، تراجع المكانة السياسية لإسرائيل على المستوى العالمي، بسبب «الانقلاب القضائي» الذي تدفع به حكومة بنيامين نتنياهو، منذ تنصيبها نهاية العام الفائت. وعلى رغم أن الوثيقة التي سرّبت مضمونها صحيفة «هآرتس»، رفضها وزير الخارجية نفسه، إيلي كوهين، مدّعياً أن ما ورد فيها «لا يعكس حقيقة الوضع»، غير أن مصادر مطلعة على مسار إعدادها، كشفت أن مسؤولين في الوزارة نبّهوا إلى «التأثير السلبي للسياسات التي تتّبعها حكومة نتنياهو على مكانة إسرائيل السياسية في العالم»، موضحين أن خطّة «الإصلاحات القضائية» التي تعمل الحكومة على تمريرها «تضرّ بالمصالح الأمنية والاقتصادية لإسرائيل، وتقوّض مكانتها الدولية، وتضعف قدرتها على التأثير في الساحة الدولية».

وأضافت الوثيقة، التي اطّلعت «الأخبار» على أجزاء منها، أن «الانقلاب القضائي» يؤدي إلى «تآكل الديموقراطية الإسرائيلية، وإضعاف الجهاز القضائي، وتقويض استقلاليته، وتقليص حرية التعبير، وتعزيز سلطة الحكومة على حساب الأقليات، وتقويض حقوق الإنسان، وتعميق الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي». وتشير إلى أن «الأزمة الحالية تؤثر سلباً في علاقات إسرائيل مع الدول الديموقراطية، وتضعف الدعم الدولي لها، وتقوّض قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية، وتعزّز عزلتها الدولية».

وفي السياق نفسه، ذكّرت الوثيقة بانتقادات علنية وجّهتها دول تُعتبر «صديقة لإسرائيل»، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، إلى حكومة نتنياهو؛ إذ عبّرت هذه الدول عن «مخاوفها» بشأن «مستقبل إسرائيل الديموقراطي»، فيما لم تقتصر الانتقادات على «الإصلاحات القضائية»، بل طاولت تصريحات عنصرية وعدائية تجاه الفلسطينيين أطلقها أعضاء الائتلاف، في إشارة إلى دعوة وزير المالية، والوزير في وزارة الأمن بتسلئيل سموتريتش، بشأن الدعوة إلى «محو قرية حوارة»، وكذلك التقدّم بتشريع لإعدام منفّذي العمليات الفلسطينيين. ولفتت «هآرتس» إلى أن نتنياهو وكوهين تلقّيا، أخيراً، تحذيرات من مسؤولين في المجتمع الدولي، أعرب خلالها الأخيرون عن قلقهم بشأن سياسة الحكومة، بل وصل الأمر إلى حدود وقوع «مواجهة» بين كوهين ورئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، الذي وجّه خطاباً مسجّلاً دعم من خلاله الحركة الاحتجاجية الإسرائيلية، بصفته رئيساً لـ«المنظّمة الاشتراكية الدولية».

وأضافت «هآرتس» أن سفراء إسرائيل لدى معظم دول العالم وموظّفي وزارة الخارجية، يواجهون يومياً أسئلة وشكوكاً من نظرائهم الدوليين، بشأن «نوايا الحكومة واحتمالات تغيير النظام في إسرائيل». وعلى رغم ذلك، رفض وزير الخارجية الإسرائيلي الإقرار بما جاء في الوثيقة، معتبراً أنها لا تعكس توافق جميع الأطراف المعنيّة في الوزارة، وأن «اللقاءات والزيارات التي أجراها مسؤولون كبار في الخارجية، مع جهات دولية عديدة، تعكس حقيقة مغايرة تماماً عما تضمّنته» الورقة المسرّبة.

في هذا الوقت، تستمرّ شعبيّة الائتلاف اليميني الحاكم في التدهور داخلياً، طبقاً لاستطلاعات رأي عدّة تُنشر منذ أكثر من شهر، كان آخرها استطلاع صحيفة «معاريف» الأسبوعي، والذي أظهر تراجع الثقة بحكومة نتنياهو، وبكلّ ما يتعلّق بالأمن الشخصي، ربطاً بجرائم القتل المتصاعدة، وأيضاً بالأمن العام المتّصل بالسياسة التي

> **تجري مفاوضات بين «العربية الموحدة» و«الليكود»، للحصول على دعم الاولى لـ«الانقلاب القضائي»**

تتّبعها الحكومة تجاه غزة. وعبّر غالبية المستطلعة آراؤهم (73%) عن تشاؤمهم حيال قدرة الحكومة على خفض معدّل تلك الجرائم، فيما أبدى مؤيّدو الائتلاف تفاؤلاً إزاء ذلك، علماً أن من بين المتفائلين 69% من ناخبي «عوتسماه يهوديت» الذي يقوده وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، و65% من ناخبي حزب «شاس» الذي يقوده أربيه درعي، و46% من ناخبي «الليكود» بقيادة نتنياهو. في حين أظهر تراجع الثقة بحكومة نتنياهو، «مواجهة» بين كوهين ورئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، الذي وجّه خطاباً مسجّلاً دعم من خلاله الحركة الاحتجاجية الإسرائيلية، بصفته رئيساً لـ«المنظّمة الاشتراكية الدولية».

وأضافت «هآرتس» أن سفراء إسرائيل لدى معظم دول العالم وموظّفي وزارة الخارجية، يواجهون يومياً أسئلة وشكوكاً من نظرائهم الدوليين، بشأن «نوايا الحكومة واحتمالات تغيير النظام في إسرائيل». وعلى رغم ذلك، رفض وزير الخارجية الإسرائيلي الإقرار بما جاء في الوثيقة، معتبراً أنها لا تعكس توافق جميع الأطراف المعنيّة في الوزارة، وأن «اللقاءات والزيارات التي أجراها مسؤولون كبار في الخارجية، مع جهات دولية عديدة، تعكس حقيقة مغايرة تماماً عما تضمّنته» الورقة المسرّبة.

في هذا الوقت، تستمرّ شعبيّة الائتلاف اليميني الحاكم في التدهور داخلياً، طبقاً لاستطلاعات رأي عدّة تُنشر منذ أكثر من شهر، كان آخرها استطلاع صحيفة «معاريف» الأسبوعي، والذي أظهر تراجع الثقة بحكومة نتنياهو، وبكلّ ما يتعلّق بالأمن الشخصي، ربطاً بجرائم القتل المتصاعدة، وأيضاً بالأمن العام المتّصل بالسياسة التي

> **تجري مفاوضات بين «العربية الموحدة» و«الليكود»، للحصول على دعم الاولى لـ«الانقلاب القضائي»**

تتّبعها الحكومة تجاه غزة. وعبّر غالبية المستطلعة آراؤهم (73%) عن تشاؤمهم حيال قدرة الحكومة على خفض معدّل تلك الجرائم، فيما أبدى مؤيّدو الائتلاف تفاؤلاً إزاء ذلك، علماً أن من بين المتفائلين 69% من ناخبي «عوتسماه يهوديت» الذي يقوده وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، و65% من ناخبي حزب «شاس» الذي يقوده أربيه درعي، و46% من ناخبي «الليكود» بقيادة نتنياهو. في حين أظهر تراجع الثقة بحكومة نتنياهو، وبكلّ ما يتعلّق بالأمن الشخصي، ربطاً بجرائم القتل المتصاعدة، وأيضاً بالأمن العام المتّصل بالسياسة التي

> **تجري مفاوضات بين «العربية الموحدة» و«الليكود»، للحصول على دعم الاولى لـ«الانقلاب القضائي»**

تتّبعها الحكومة تجاه غزة. وعبّر غالبية المستطلعة آراؤهم (73%) عن تشاؤمهم حيال قدرة الحكومة على خفض معدّل تلك الجرائم، فيما أبدى مؤيّدو الائتلاف تفاؤلاً إزاء ذلك، علماً أن من بين المتفائلين 69% من ناخبي «عوتسماه يهوديت» الذي يقوده وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، و65% من ناخبي حزب «شاس» الذي

المصائب تأتي زرافات
طوابير طالبي الجوازات... في إسرائيل أيضاً

يحيى دبوق

تشهد إسرائيل، منذ أشهر، أزمة غير مسبوقة وغير منظورة بما يكفي، عنوانها وقوف المستوطنين، بالدور، لفترات طويلة، للحصول على جوازات سفرهم. أزمةٌ باتت تشكّل ثقلاً كبيراً على الإسرائيليين، مشوّشةً روتين حياتهم، ومانعةً عنهم واحدة من الخدمات السهلة في الدول السويّة، وخصوصاً في ظلّ استفحالها أخيراً إلى حدّ ظهور سوق سوداء لبيع «الدور» بما يصل إلى المئات من الدولارات. وعلى رغم أن السلطات الإسرائيلية حاولت، في العامين الأخيرين تحديداً - مع الإشارة هنا إلى أن تلك الظاهرة ليست وليدة اليوم - اجتراح حلول مؤقّتة، من خلال توكيل مكاتب جديدة بتلقّي طلبات الجوازات وإصدار هذه الأخيرة، إلّا أن هذه الحلول لم تفلح في وضع حدّ للمعضلة، التي لا تفتأ تتمدّد، مخلّفةً طوابير يصل عديدها إلى 2,5 مليون في مختلف مكاتب «سلطة السكّان والهجرة».

قبل ثلاثة أشهر ويزيد، أي منذ تشكيل الحكومة الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، شمّر وزير الداخلية الجديد، موشيه أربيل، عن ساعدَيه ليصوغ خطة طموحة من ثلاث مراحل، هدفها معالجة مشكلة جوازات السفر بشكل تدريجي. وتنصّ الخطة على فتح أربعة مراكز كبيرة - وُعد الإسرائيليون بأنها لن تعتمد المنصّة والموعد المسبق، والعمل على إصدار 600 ألف جواز خلال أشهر الصيف المقبل، ومثلها في الخريف والشتاء القادمَين. وعلى رغم أن هذه الخطّة وُصفت بـ«الطموحة»، إلّا أن الإسرائيليين لا يتوقّعون، وفقاً لاستطلاعات الرأي، أن تفعل أكثر ممّا فعلته سابقاتها التي وُضعت في السنوات الثلاث الأخيرة، مُلقين باللوم على عدم الاستقرار السياسي، وصعوبة التجنيد السريع للأفراد وتجاوز القيادة، والتحرّكات المعقّدة والقرارات البطيئة في الحكومة.

وفقاً لتقرير نُشر في صحيفة «غلوبس» العبرية في الـ20 من الشهر الماضي، فحتى ذلك التاريخ، «في بئر السبع وحيفا، لا يمكنك العثور إلّا على موعد بعد ستّة أشهر، أمّا في تل أبيب، فلا تتيح لك تسجيل اسمك لتنتظر دوراً». وتلفت الصحيفة إلى أن «هذه المشكلة ليست جديدة؛ فمنذ أكثر من عام، أي في شباط 2022، عكفت وزيرة الداخلية في حينه، إيليت شاكيد، على محاولة إيجاد حلول لها، واعدةً بإنهائها خلال أسابيع، لكنّ الأسابيع مرّت من دون أن يتحقّق هذا الوعد». لا بل إن الأزمة أنتجت سوقاً موازياً، تُباع المواعيد فيه وتُشترى، فيما دخلت على خطّها «منظّمات» تهدف إلى «تسهيل» الحصول على مكان غير متأخّر في قائمة انتظار ما، وذلك في مقابل ثمنٍ طبعاً.

من جهتها، توضح صحيفة «هآرتس» (14 آذار) أن لوائح الانتظار تختلف من مدينة إلى أخرى، لافتةً إلى أن أوّل موعد في لائحة انتظار في الناصرة يقف على بعد تسعة أشهر، فيما في عراد (النقب) متاح بعد ستة أشهر، وفي طبريا بعد خمسة أشهر». وتشير الصحيفة إلى أن الأزمة الحالية إنّما هي «استمرار للفشل الكبير لسلطة السكان والهجرة»، مستدركةً بأن «أكثر ما يسبّب الضيق حالياً، أن من بين مواطني إسرائيل الذين اضطرّوا للانتظار عدّة أشهر كي يستحصلوا على دور وعلى جواز سفر جديد، كان من بينهم مَن وصل إلى مكاتب السلطة وفقاً لدوره، ومنهم من اختار لاختصار المدّة مدناً بعيدة عن سكنه، ليجد أن دوره لم يَعُد موجوداً، بعدما اتّصل أحدهم بالسلطة ليلغي الدور باسمه، علماً أن حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً في تليغرام، تبيع الموعد بمئات الدولارات، بما يتناسب مع قربه أو بعده». وتنقل «يديعوت أحرونوت» (الأوّل من أيار)، بدورها، عن إيال سيسو، الرئيس التنفيذي لـ«السكّان والهجرة»، اعترافه بمسؤولية السلطة عن هذه الأزمة، وتعهّده بتكثيف العمل على معالجتها، ودعوته المواطنين إلى أن «يكونوا صبورين» من أجل ذلك. وتشير الصحيفة إلى أن «مهمّة بطاقة الهوية باتت شبه مستحيلة، ويستغرق إكمالها شهوراً»، مضيفةً أن «الرقمنة لم تصل بعد إلى العديد من المواقع الحكومية، وبالتأكيد إلى وزارة الداخلية وأقسامها».

لكن ما هي رواية وزارة الداخلية الإسرائيلية لأسباب الأزمة؟ في عام 2020، مع تفشّي وباء «كورونا»، فرضت غالبية دول العالم، بما فيها إسرائيل، قيوداً على عبور الحدود. وبحسب بيانات «منظّمة الطيران المدني الدولي»، انخفض عدد المسافرين على الرحلات الجوّية في العالم من 4,5 مليارات في عام 2019، إلى 1,8 مليار في عام 2020. وفي إسرائيل، وفقاً لتقرير وزارة القوى العاملة والهجرة، انخفض عدد المسافرين من 9,2 ملايين في عام 2019، إلى 1,5 مليون في عام 2020، وهو ما أدّى إلى تقليص «سلطة السكّان والهجرة» أنشطتها بشكل كبير، ومن بينها إعطاء جوازات سفر، ربطاً بالطلب المنخفض وبإجراءات الوقاية التي فُرضت في حينه. وطبقاً لبيانات السلطة («غلوبس»، الأوّل من شباط)، فقد بلغ حجم الطلب على الجوازات في عام 2019، 1,08 مليون جواز، بينما انخفض في عام 2020 إلى 430 ألفاً فقط، وعاد ليرتفع في عام 2021 ويصل إلى 710 آلاف مع بلوغ عدد المسافرين 3 ملايين. أمّا عام 2022، فوصل عدد المسافرين فيه إلى 8,4 ملايين، والطلب على الجوازات إلى 1,34 مليون، فيما بلغت الطلبات في الأشهر الأولى من العام الحالي، 2,5 مليون.

> **تناى الأمم المتحدة بنفسها تماماً عن هذا المشروع حتى الآن**

لكن هل تبرّر تلك الأرقام استفحال الأزمة حالياً؟ وكيف يفسَّر العدد المضاعف، بل المثالث، من طالبي الجوازات، على رغم استقامة الأمور وعودتها إلى ما كانت عليه قبل أزمة «كورونا»؟ قبل حوالي شهرين (تقرير لـ«القناة 14») في الرابع من نيسان)، ناقشت لجنة الداخلية في «الكنيست» معضلة تأخّر الجوازات، وتلقّت من السلطات المعنيّة بيانات مفادها أن «179 يوماً هو متوسّط الوقت الذي يتعيّن على الإسرائيليين انتظاره للحصول على دور في قائمة انتظار في منطقة تل أبيب وغوش دان، فيما في الشمال تبلغ المدّة 132 يوماً في المتوسّط». ويلفت التقرير إلى أن تلك السلطات «علّلت هذه الظاهرة المقلقة، بوجود أعباء كثيرة، ونقص في القوى العاملة والموظّفين». لكنّ الصدفة كشفت أمام مراسلي القناة ما كان يجري التداول به بين الإسرائيليين؛ إذ «استحصل مراسلنا على مقطع فيديو يظهر فيه مجموعة من المتحدّثين باللغة الروسية، وهم يحملون قوائم انتظار ليبيعوها، ومنهم من يطلب من المشترين الاتّصال بقناتهم على التيليغرام للتسعير». وتبيّن للمراسلين، بعد معاينتهم الحساب، أن هذا الأخير «يضمّ الآلاف من المشتركين، ومَن يرغب منهم في شراء دور، عليه أن يتخلّى عن مبالغ كبيرة»، وفقاً لما أفاد به موظّف في التعليم الثانوي، قائلاً: «اتّصلت بالمسؤول عن المجموعة للحصول على موعدَين، فطلب مني 500 دولار».

وعلى مستوى المعسكرات، نال تكتّل أحزاب المعارضة 67 مقعداً، والائتلاف الحالي 53 مقعداً، أي أنه فقَدَ 11 مقعداً بالمجمل. أمّا على صعيد الشخصية الأكثر ملاءمةً لتولّي منصب رئاسة الوزراء، فتفوّق غانتس مجدّداً على نتنياهو، بحصوله على تأييد 41% من المستطلَعة آراؤهم، مقابل 33% فقط للأخير.

منصور عباس ينقذ «المركب»؟

تقاطعاً مع ما كشفته «القناة 13» الإسرائيلية، الشهر الماضي، من مفاوضات جارية بين «القائمة العربية الموحدة» (الذراع السياسية لـ«الحركة الإسلامية الجنوبية» في الداخل) وحزب «الليكود»، للحصول على دعم الأولى لمخطّط «الانقلاب القضائي»، واستكمالاً لما أبداه رئيس «الموحدة»، منصور عباس، في حديثه إلى وسائل إعلام إسرائيلية أخيراً، من استعداد لدخول ائتلاف نتنياهو، كشفت «القناة الـ12» الإسرائيلية أن وزير القضاء، ياريف ليفين، يتفاوض مع عباس بشأن موقفه من «الإصلاحات القضائية». وطبقاً للقناة، فإن الاتّصالات بين ليفين وعباس لم تنقطع حتى في خضمّ المفاوضات بين طرفَي النزاع الإسرائيلي الداخلي، والتي بدأت منذ أكثر من شهر في مقرّ الرئيس يتسحاق هيرتسوغ. وبالنظر إلى أن هذه المفاوضات لم تُحقّق إلى الآن تقدّماً يُذكر، يتحضّر الائتلاف لإمكانية وصولها إلى طريق مسدود، ما يعني أن المحادثات بين ليفين وعباس، هدفها «إنشاء شبكة أمان» تضمن دعم التشريعات، في حال معارضة أعضاء من الموالاة نفسها لها. أمّا الثمن الضئيل الذي سيجنيه عباس في مقابل ذلك، فهو «وقف مهاجمة الموحدة» علناً، واعتبارها شريكاً شرعياً» كما كانت في الائتلاف السابق الذي قاده كلّ من لابيد ونفتالي بينيت، فضلاً عن «ميزانيات محدّدة» يعرض وزير القضاء تقديمها لها، في حين يطالب زعيم «الموحدة»، أيضاً، بـ«التعامل مع الجريمة المتفشّية في المجتمع العربي (في صفوف فلسطيني الـ48)». وفي ما يبدو أنه «بادرة حسن نيّة» من «الليكود»، وافقت اللجنة الوزارية للتشريع، والتي يرأسها ليفين نفسه، خلال الأسبوع الحالي، على مشروع قانون تقدّمت به «الموحدة» لإنشاء مستشفى في مدينة سخنين في الجليل الأسفل.

وفي محيط يُهدّدها، وتخاف من أن «الانقسام تعدّى الحلبة السياسية منذ زمن، وبات يتغلغل في أوساط شرائح المجتمع والقطاعات، كما في الحلقة التي تحيط بمجالات الأمن»، في إشارة إلى المشكلات التي نشبت خلال إحياء ذكرى قتلى جيش العدو وإعلان قيام دولة الاحتلال (أو ما يسمّى «يوم الاستقلال!»). إذ طالما جرى التعامل مع هذا الحدث «على أنه قدس الأقداس بالنسبة إلى المجتمع ومعقل الوحدة والمؤسّسات»، فيما حصل هذه السنة يؤشّر إلى تصدّع آخر واهمّ رموز الإجماع القومي الصهيوني، كما يرى بن شبات. ومن هنا، فإن أيّ تسوية سياسية لن تعالج إلّا بعض نتائج الأزمة، وليس جذورها الأيديولوجية والقطاعية، خاصة في ظلّ تحوّلات ديموغرافية باتت تشكّل جزءاً ثابتاً من المشهد الإسرائيلي، وتمثّل نتائجها القاعدة الاجتماعية الصلبة لكلّ التيّارات المتصارعة على هوية المجتمع و«الدولة».

وبالنظر إلى أن كيان العدو محاط بقوى معادية، ترفض أصل وجوده انطلاقاً من كونه كياناً استعمارياً استيطانياً اقتلاعياً إحلالياً، فإن

> **مئير بن شبات: كلّ صياغة لرؤيا أو هدف قومي، من المتوقّع أن تصطدم بثنائية «مع وضدّ»**

واجهت تحدّيات مشابهة ونجحت في الالتفاف عليها واحتوائها، اعتبر بن شبات أن إسرائيل تواجه «إحدى أصعب الأزمات في تاريخها». وهو ما يُعدّ محلّ شبه إجماع في الكيان. ومردّ ذلك التوصيف، أن الخطر الناجم عن الأزمة الحالية «يهدّد الحصانة القومية»، فيما «الانقسام بين مكوّنات المجتمع عميق وواسع، وقد فُتحَ جروحاً كبيرة من الماضي لم تُشفَ بعد»، كما يقول المسؤول السابق.

مسؤولو الأمن القومي يتطيّرون: ما أشبهنا بسفينة في بحر هائج!

علي حيدر

لا تزال الأزمة التي تعصف بكيان الاحتلال تفرض نفسها على المشهدَين المحلّي والإقليمي وتحظى باهتمام دولي، وخصوصاً في الولايات المتحدة، كونها تتجاوز بنتائجها الساحة الإسرائيلية. كما لا تزال الأسئلة المثارة حولها، وما ستخلّفه في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل، محطّ اهتمام ومناقشة لدى الخبراء والمسؤولين السابقين والحاليين. ولعلّ من أبرز الشخصيات التي تناولت هذا التحدّي، أحد أهمّ المقرّبين من رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، ومستشاره السابق لقضايا الأمن القومي (2017 - 2021)، مئير بن شبات، الذي نبّه إلى حجم المخاطر المحدقة بإسرائيل من جرّاء هذه الأزمة، والقيود التي تواجهها في الطريق إلى تسويتها، وما يمكن أن يترتّب على أيّ قرارات خاطئة في التعامل مع حقل الألغام ذاك، والذي تجد القيادة السياسية نفسها مضطرّة إلى عبوره. لم يحاول بن شبات طمأنة الرأي العام إزاء المستقبل، بل حذّر من أن «إسرائيل تشبه سفينة تبحر في مياه هائجة،

اعتبر بن شبات أن إسرائيل تواجه «إحدى أصعب الأزمات في تاريخها» (أ ف ب)

أمّا الميزة الأخرى للأزمة الراهنة، فهي أن «الانقسام تعدّى الحلبة السياسية الداخلي مغايرة جذرياً، لما قد يواجهه أيّ مجتمع ودولة. وعلى هذه الخلفية، أتى تحذير بن شبات من أن «الأزمة الداخلية تُظهر إسرائيل أمام أعدائها كمجتمع ضعيف ومفكّك وفي حالة صراع، وتمنحهم الأمل في تحقيق توقّعاتهم الكئيبة المتعلّقة بنا». مع التذكير هنا بأن البنية الاجتماعية تشكّل أحد أهمّ مداميك الأمن القومي الإسرائيلي، وهي لطالما شكّلت أحد العناصر الأساسية في بلوغ المشروع الصهيوني ما بلغه. وبناءً على ما تقدّم، شدّد المسؤول السابق، الذي كان امتنع عن المشاركة في المقابلات التي أجرتها «يديعوت أحرونوت» قبل أسابيع مع مستشارين للأمن القومي من مختلف التيّارات والانتماءات - أجمعوا على كون الأزمة الداخلية تمسّ الأمن القومي الإسرائيلي -، على ضرورة التوصّل إلى اتّفاق حول القضايا التي وصفها بالمصيرية، بهدف «المحافظة على الوحدة في واقع انشقاق عميق واستقطاب»، وعلى أمل أن يحول ذلك دون «تفاقم الوضع وإخراج الجيش وأجهزة الأمن كلّياً من الصراع».

ذلك يجعل من نتائج احتدام الصراع الداخلي مغايرة جذرياً، لما قد يواجهه أيّ مجتمع ودولة. وعلى هذه الخلفية، أتى تحذير بن شبات من أن «الأزمة الداخلية تُظهر إسرائيل أمام أعدائها كمجتمع ضعيف ومفكّك وفي حالة صراع، وتمنحهم الأمل في تحقيق توقّعاتهم الكئيبة المتعلّقة بنا». مع التذكير هنا بأن البنية الاجتماعية تشكّل أحد أهمّ مداميك الأمن القومي الإسرائيلي، وهي لطالما شكّلت أحد العناصر الأساسية في بلوغ المشروع الصهيوني ما بلغه. وبناءً على ما تقدّم، شدّد المسؤول السابق، الذي كان امتنع عن المشاركة في المقابلات التي أجرتها «يديعوت أحرونوت» قبل أسابيع مع مستشارين للأمن القومي من مختلف التيّارات والانتماءات - أجمعوا على كون الأزمة الداخلية تمسّ الأمن القومي الإسرائيلي -، على ضرورة التوصّل إلى اتّفاق حول القضايا التي وصفها بالمصيرية، بهدف «المحافظة على الوحدة في واقع انشقاق عميق واستقطاب»، وعلى أمل أن يحول ذلك دون «تفاقم الوضع وإخراج الجيش وأجهزة الأمن كلّياً من الصراع».

لكن الوصول إلى ذلك الهدف يتطلّب، بحسب بن شبات، التعامل مع الأسئلة الكبيرة حول «الهوية والرؤية»، وقواعد اللعبة في حالات الخلاف»، وهو ما لا يبدو سهلاً. إذ إن «كلّ صياغة لرؤيا أو هدف قومي، من المتوقّع أن تصطدم بثنائية "مع وضدّ"، وأسئلة من قبيل كيف وأين يمكن التوصّل إلى اتّفاق بشأن هذه القضايا؟». وإذ شدّد المسؤول السابق للأمن القومي على أن أيّ صيغة ينبغي أن تعكس أساساً مشتركاً واسعاً في المجتمع الإسرائيلي، فإن الإشكالية الرئيسة المطروحة اليوم، تظلّ حول ما إن كان هذا الأساس لا يزال قائماً أصلاً في ظلّ عمق الانقسام وحدّيته. وهي إشكالية تتفرّع عنها أخريات لعلّها الأكثر إقلاقاً للنخبة الصهيونية، ومن بينها: هل بلغ الصراع مرحلة اللاعودة؟ وإذا ما كان المجتمع قد وصل إلى هذه النقطة بالفعل، فما هي العواصف التي تنتظر الكيان، في ظلّ تصاعد قوّة أعدائه، والتحوّلات الدولية والإقليمية التي تصبّ في مصلحة هؤلاء؟

فلسطين

السلطة تتحضّر لقمّة أمنية جديدة
تل أبيب لرام الله: غاز غزّة مقابل مقارعة المقاومة

تنعقد، في خلال الأسابيع المقبلة، نسخة جديدة من قمّتَي العقبة وشرم الشيخ. بدأت السلطة الفلسطينية، من الآن، بالتجهّز لها، عبر تصعيد نشاطها ضدّ المجموعات المقاومة في شمال الضفة، سواء من خلال جمع المعلومات عنها لصالح الاحتلال، أو إقناع عناصرها بتسليم أنفسهم، أو حتى الاصطدام المباشر معهم. وعلى الضفة المقابلة، وفي الوقت الذي تتحضّر فيه لتصعيد اعتداءاتها في الضفة، تنوي إسرائيل وضع مشروع استخراج الغاز من حقل غزة على سكّة التنفيذ، بهدف توفير مورد مالي للسلطة، تستطيع من خلاله الأخيرة تحسين اقتصادها، وتقوية أوراقها في مواجهة المقاومين

الاتصالات بدأت بعد انتهاء شهر رمضان لترتيب موعد القمّة الثلاثية (أ ف ب)

غزة ـ رجب المدهون

في الوقت الذي تَجدّد فيه الحديث في دولة الاحتلال عن إمكانية تنفيذ عملية عسكرية موسّعة في الضفة الغربية المحتلّة، تستعدّ أطراف قمّتَي العقبة وشرم الشيخ لعقد قمّة مماثلة جديدة، وسط توقّعات بأن تقدّم السلطة الفلسطينية، في خلالها، معطيات بشأن تحسّن قدراتها الأمنية في مواجهة المقاومة المتصاعدة هناك. وإذ يتزامن ذلك مع عودة المباحثات بشأن غاز بحر غزة وعوائده التي ستذهب لصالح رام الله، فإن تل أبيب ترهن تحسين وضع اقتصاد السلطة بسلوك الأخيرة على الأرض وفي الجانب الدبلوماسي؛ إذ ستكفل إسرائيل تحويل عوائد الغاز الذي اقترب موعد استخراجه إلى السلطة، ولكن فقط مقابل استمرار الأخيرة في تحمّل الدور الأمني المنوط بها، وتعزيز جهودها في إضعاف حالة المقاومة في شمال الضفة ومواجهة ظهور الكتائب المسلّحة في مناطق عدّة، إضافة إلى التزامها بعدم التوجّه إلى مقاضاة دولة الاحتلال أمام المحاكم الدولية.

وبحسب مصادر في السلطة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإنه بناءً على تعليمات عباس، وفي إطار أمين سرّ «اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير» حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، ومستشار الرئيس عباس، أحمد الخالدي. وتأتي التحضيرات لهذه القمّة بالتزامن مع استعدادات إسرائيلية لتنفيذ عملية عسكرية كبيرة في الضفة الغربية، حيث ينوي جيش الاحتلال تقسيم المنطقة الوسطى المسؤولة عن الضفة إلى فرقتَين، تتولّى كلّ واحدة منهما مهامّ خاصة ومنفصلة، بهدف تحسين القدرات العملية لكلتيهما، وتحسين أدائهما في محاربة المقاومة، تمهيداً لشنّ العملية المُشار إليها، وفق ما نقلت «القناة الـ14» العبرية.

> ينوي جيش الاحتلال تقسيم المنطقة الوسطى المسؤولة عن الضفة إلى فرقتين

وفي خضمّ ذلك، وفي سياق لا يبدو بعيداً، عادت سلطات الاحتلال إلى إجراء مباحثات سرّية مع السلطة الفلسطينية لاستخراج الغاز من الحقل القريب من شواطئ قطاع غزة، بموافقة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، بعدما شكّلت هذه المسألة عنواناً رئيساً على أجندة قمّتَي العقبة وشرم الشيخ. وبحسب «القناة الـ13» العبرية، فإن المحادثات في هذا الشأن يقودها رئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، تساحي هنغبي، الذي ترأس الوفد الإسرائيلي إلى القمّتَين المذكورتَين، ومنسّق «عمليات الحكومة» في المناطق المحتلة، غسان عليان. ونقلت القناة عن مسؤولَين إسرائيليين اعتقادهم بأن هذه الخطوة «ستفيد الفلسطينيين اقتصادياً، ما قد يساهم في خفض التوتّرات الأمنية على المدى البعيد».

وإذ أوضح أن الحديث لا يدور حول اتّفاقية شبيه بالاتّفاقية مع لبنان في شأن ترسيم الحدود البحرية، فقد بيّن أن إسرائيل تدرّجت، في سحب السيطرة على العملية المتّصلة بـ«غزة مارين» من الجانب الفلسطيني، بأنه «يحقّ للدول فقط إدارة حقول الغاز من الناحية القانونية، وبالتالي لا تستطيع السلطة الفلسطينية القيام بذلك بمفردها، ولذا فإن الحلّ هو أن ترعى مصر هذا المشروع». وكشفت القناة عن محادثات إسرائيلية - مصرية في هذا الشأن، لافتةً إلى أن اجتماعات عُقدت أخيراً بمشاركة كبار المسؤولين الإسرائيليين الاحتلال، ومستدركةً بأن الأجهزة الأمنية لم تنجح سوى في جزء بسيط من خطّتها، على الرغم من اختطافها عدداً من المقاتلين، والذي أدّى إلى حدوث عدّة صدامات بينها وبين المواطنين. وتضيف المصادر أن السلطة بدأت الآن «العمل بقوة لاستعادة هيبتها»، استعداداً لقمّة شرم الشيخ التي ستُعقد خلال الأسابيع المقبلة، مبيّنةً أن رام الله تريد تحسين رصيدها، وتقديم مطالعة بأهمية دورها وضرورة تعزيزه، وهو ما جاءت على طريقه الصدامات التي وقعت في جنين أخيراً بين السلطة و«كتيبة جنين» أثناء تظاهرة مندّدة باغتيال الشهيد الشيخ خضر عدنان، وفي نابلس بعد اغتيال العدو ثلاثة من مقاتلي «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس».

وتكشف المصادر أن الاتّصالات بدأت بعد انتهاء شهر رمضان لترتيب موعد القمّة الثالثة، والتي سيَحضرها من الجانب الفلسطيني

استراحة

كلمات متقاطعة 4302

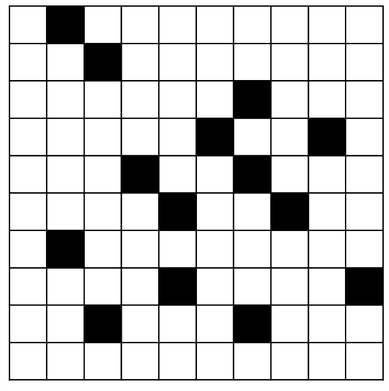

أفقيا

1- فنان لبناني – 2- مدينة ألمانية – نهر إيطالي – 3- عمل بكد – من أنبياء التوراة – 4- للتمنّي – منازلي – 5- مرتفع من الأرض – رخو بالأجنبية – أحد أنهر بنجاب الخمسة في الهند – 6- سقي – إسم موصول – قَبَله – 7- مؤرخ وفيلسوف إجتماعي عربي – 8- اظهرت في الحرب بأسا وشدة – جزيرة إيطالية – 9- من الأشجار – حرف أبجدي – ثرى – 10- عاصمة هوندوراس

عمودياً

1- دولة أوروبية – عبب – 2- بحبّ – أهمّ جزر إيوليا الإيطالية – 3- مسافة في مشروع – عبقرية – 4- متشابهان – آلة من حديد تُقلع بها الحجارة – 5- رغوة البحر – من علماء الإقتصاد الإنكليز – 6- متحف مدريد الوطني – للتفسير – 7- بطرَب – بركان في الفيليبين في جزيرة لوزون – 8- مواطن آسيوي – 9- عاصمة أوروبية – طريق – 10- معلّم سياحي إيطالي قديم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أبو جراب – بقّ – 2- وقار – هابيل – 3- عدس – رع – 4- تب – النتانة – 5- روسيا – غبّ – 6- الب – جارف – 7- لويس – تخت – 8- ين – المعلوم – 9- أين – حام – فر – 10- أياد علاوي

عمودياً

1- أوستراليا – 2- بقّ – بولونيا – 3- واو – سبي – ني – 4- جرّ – اي – سا – 5- علاج – لحد – 6- إهدن – أطماع – 7- باستور – عمل – 8- فتل – 9- بيرنغ – خوفو – 10- قلعة بيت مري

sudoku 4302

6		4	9	7	8		3	
	3				6	7		
8								4
		9			1	2	7	
	7		6					1
		8	2	3			9	
7	5					3		2
				4			1	
2		3	7					8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4301

9	5	2	7	4	8	3	6	1
7	1	3	2	9	6	4	5	8
4	6	8	3	1	5	2	9	7
6	3	4	5	7	2	8	1	9
1	9	5	8	6	4	7	2	3
2	8	7	9	3	1	5	4	6
8	4	9	6	5	7	1	3	2
3	2	1	4	8	9	6	7	5
5	7	6	1	2	3	9	8	4

مشاهير 4302

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة تونس الأولى سابقاً. أسست جمعية للعناية بمرضى السرطان. إرتبط إسمها في عمليات فساد

8+9+5+11 = يسعى ■ 1+2+10+6+8 = نوع مسحوق غسيل

لوظيفة ■ 4+3+7 = حرف جر

حل الشبكة الماضية: **جون فلامستيد**

إعداد نعوم مسعود

تقرير

سباق استطلاعات محموم: الانتخابات التركية رهينة اللايقين

محمد نور الدين

كما في كلّ الدول، فإن شركات الاستطلاع في تركيا، والتي لا يقلّ عددها عن 25، ليست مستقلّةً تماماً، بل إن أداءها محكوم بالتوجّهات العميقة وغير المرئيّة للجهات التي تقف وراءها، فيما القوى السياسية، وحتى بعض السفارات الأجنبية، غالباً ما تقوم باستطلاعات خاصة بها تبقى خارج التداول. وقبل نحو أسبوع من الانتخابات التركية الرئاسية والبرلمانية، ليس ثمّة إجماع أو شبه إجماع على أن مرشّحاً بعينه سيضمن فوزه في السباق، لا من الدورة الأولى ولا من الدورة الثانية. وهذا ما ينطبق أيضاً على الانتخابات النيابية، التي يسود لا يقين حول ما إذا كانت السلطة، بجناحَيها «حزب العدالة والتنمية» و«حزب الحركة القومية»، ستتمكّن بنتيجتها من الاحتفاظ بغالبيتها المطلقة الحالية في البرلمان، أم ستعزّزها، أم ستخسرها لصالح تحالفات المعارضة.

حتى الآن، تبدو أحزاب السلطة أكثر انسجاماً في ما بينها، إذ تندرج ضمن تحالف واحد هو «تحالف الجمهور»، الذي يضمّ «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» و«الرفاه الجديد» و«الاتحاد الكبير». تظهر هذه الأحزاب في ورقة القائمة الانتخابية بشعاراتها الخاصة بها، إلى جانب حزبَي «الدعوة الحرة» الأصولي و«اليسار الديموقراطي» الصغيرَين، واللذَين لا يظهر اسماهما ولا شعاراتهما، بالنظر إلى ترشّح مرشّحيهما على لوائح «العدالة والتنمية» تحديداً. أمّا الأحزاب الأخرى، وكلّها معارضة، فقد توزّعت على أربعة تحالفات، أوّلها وأكبرها «تحالف الأمة» الذي يضمّ في القائمة الانتخابية الرسمية حزبَين فقط، هما «الشعب الجمهوري» و«الجيد»، يشمل أيضاً أربعة أحزاب أخرى هي «المستقبل» ويرأسه أحمد داود أوغلو، و«الديموقراطية والتقدّم» ويرأسه علي باباجان، و«السعادة» بقيادة تيميل قره ملا أوغلو، و«الديموقراطي» بزعامة غولتكين أويصال، من دون أن تظهر هذه الأحزاب الأربعة في القائمة الرسمية، بفعل اندراج مرشّحيها هي الأخرى ضمن لوائح «الشعب الجمهوري». والتحالف الثاني المعارض، هو «تحالف العمل والحرية»، الثاني لجهة القوة، والذي يضمّ حزبَي «اليسار الأخضر» الذي ترشّح على لوائحه مرشّحو «الشعوب الديموقراطي» الكردي (خوفاً من حظر المحكمة الدستورية الحزب الأخير عشية الانتخابات) و«العمال التركي»، فيما التحالف الثالث هو «اتحاد القوى الاشتراكية» الذي يجمع «الحزب الشيوعي التركي» و«الحركة الشيوعية التركية» و«حزب اليسار». وبالنسبة إلى التحالف الرابع «آتا»، فهو أضعفها، ويضمّ حزبَي «العدالة» و«النصر» الصغيرَين، بينما ثمّة 13 حزباً تقدّمت بلوائح انتخابية مستقلّة، ليكون عدد الأحزاب التي ستخوض الانتخابات رسمياً ضمن تحالفات أو منفردة 26 حزباً.

ولا يتيح النظام الانتخابي الجديد الذي أُقرّ قبل حوالي السنة، حظوظاً كبيرة للأحزاب الصغيرة التي تترشّح تحت شعاراتها الخاصة ولو من ضمن تحالفات، وهو ما يفسّر تخلّيها عن هذه الشعارات، كما هو حال أحزاب المعارضة المندرجة ضمن «تحالف الأمة»، وهذا يعني أن التحالفات موجودة داخل كلّ تحالف، كما هي قائمة بين الأحزاب. كذلك، يفرض النظام الانتخابي حصول أيّ حزب أو تحالف على 7% من الأصوات ليدخل البرلمان، فيما تتوزّع مقاعد الأحزاب داخل كلّ تحالف وفقاً لعدد الأصوات التي تنالها ضمن التحالف. ومن المتوقّع، بحسب استطلاعات الرأي، أن يحصل «الجمهور» على حوالي 42% من الأصوات، و«الأمة» على نسبة مشابهة، و«العمل والحرية» على حوالي 12%، فيما لا يُنتظر أن تحصل الأحزاب أو التحالفات الأخرى على نسبة السبعة في المئة، لتبقى بالتالي خارج البرلمان. وعلى الرغم من بعض الصلاحيات المؤثّرة التي لا يزال يحتفظ بها مجلس النواب، فإن حصر معظم السلطات، طبقاً لتعديلات الدستور عام 2017، بيد رئيس الجمهورية، يجعل الأنظار تتّجه إلى الانتخابات الرئاسية.

> ينظر إردوغان إلى فوزه المحتمل في هذه الانتخابات، على أنه فرصة لتقوية موقعه

في هذا الميدان تحديداً، ثمّة ما يشبه معركة «كسر العظم» بين التيّارَين الإسلامي والعلماني ومعهما أطياف القوميين والأكراد، إذ ترى المعارضة أن «العدالة والتنمية» الحقّ أضراراً كبيرة بالمنجزات العلمانية التي جاء بها أتاتورك وخلفاؤه، وعمل على تعزيز البعد الديني في الدولة والمجتمع من خلال تعديل مهمّة المؤسسة العسكرية وبنيتها، بحيث تصبح تابعة بالكامل للسلطة السياسية، وتخرج من دورها التقليدي في حماية العلمانية، فضلاً عن تعديل المناهج والمراحل التعليمية، وتعزيز دور المعاهد الدينية، وفتح أبواب فرص العمل أمام خرّيجيها، وتعميم وتوسيع مفردات الخطاب الديني في المناسبات، وتحويل «كنيسة آيا صوفيا» إلى جامع. كذلك، ترى المعارضة أن إبلاء النزعة الإيديولوجية أولوية في تحديد السياسات الخارجية، وعلى رأسها سياسة «العثمانية الجديدة»، قد تسبّب في تورّط تركيا في مغامرات خارجية جلبت لها عداوات كثيرة من سوريا والعراق، إلى مصر والخليج وليبيا، ناهيك عن اليونان وقبرص وشرق المتوسط. وبناءً عليه، تعتقد المعارضة أن الانتخابات المقبلة هي الفرصة الذهبية لـ«تصحيح الخلل»، وإعادة الاعتبار إلى علمانيّة الدولة، وتطبيق شعار «سلام في الوطن سلام في العالم» الذي رفعه أتاتورك وعنى به النأي بالنفس عن التورّط في المشكلات الخارجية.

أمّا إردوغان، فينظر إلى فوزه المحتمل في هذه الانتخابات، على أنه فرصة لتقوية موقعه، ودلالة على أنه انتصر على «الكون كلّه»، وفق ما بدأت تتنبّأ به خطب قيادات «حزب العدالة والتنمية». وبالتالي، ربّما يكون ذلك سبباً في عودته إلى التشدّد في بعض مواقفه، على اعتبار أن جانباً من «تنازلاته» السابقة كان بسبب حاجته إلى المال وتعزيز فرص فوزه في الانتخابات. وفي الانتظار، فإن الورقة الكبرى التي يحوزها إردوغان حالياً، هي تجيير الفضل في المشاريع الكبرى العائدة إلى الدولة في مختلف القطاعات، إلى دوره شخصياً، في حين سيكون سوء الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة «البطن الرخو» في جهوده للبقاء في الرئاسة، وخصوصاً أن 67% من الأتراك يرون أن القضية الأولى في المجتمع هي الأزمة الاقتصادية.

وفي آخر الاستطلاعات، يبرز ما جاءت به شركة «أسال»، التي أعطت إردوغان في الدورة الأولى 49,1%، وكيليتشدار أوغلو 46,3%، ومحرم إينجه 2,7%، وسنان أوغان 1,9%، ما يعني أن الأوّلَين سيبقيان للدورة الثانية. ليفوز إردوغان بالرئاسة بنسبة 50,8%، وينال كيليتشدار أوغلو 49,2%. أمّا الباحث المعروف في استطلاعات الرأي، بكر أغبردير، فيقول إنه كلّما تراجعت أصوات محرم إينجه وسنان أوغان في الدورة الأولى، كانت فرصة فوز مرشّح المعارضة من الجولة الأولى كبيرة، مضيفاً أن إمكانية اكتفاء الرئيس الحالي بهذه الجولة فقط «ضعيفة جدّاً». أمّا شركة «غيزي»، فترجّح ألّا يفوز أحد من الدورة الأولى، متوقّعة تقدّم كيليتشدار أوغلو في الدورة الثانية بـ52,8%، مقابل 47,2% لإردوغان، في حين ترفع شركة «أقصوي» نسبة فوز مرشّح المعارضة في الدورة الثانية إلى 45,2%، مقابل 45,8% لإردوغان.

لا يتيح النظام الانتخابي الجديد، حظوظاً كبيرة للأحزاب الصغيرة التي تترشّح تحت شعاراتها الخاصة (أ ف ب)

وفيات

"نَحنُ الحبّ والحياة ولا بُدَّ للقوانين أنْ تُشبِهَنا". وليد صليبي

بحزن عميق ننعى إليكم المفكّر والمناضل اللاعنفي

وليد صليبي

الذي توفّي يوم الأربعاء الواقع فيه 3 أيار 2023 بعد صراع عشرين سنة مع المرض،

مجسّداً قيمه الإنسانيّة والمواطنيّة طوال حياته.

أوغاريت يونان رفيقة العمر والنضال

الصديقات والأصدقاء

أسرة جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان AUNOHR

شقيقته: زينة أرملة رفيق عون، وابنهما رمزي.

أولاد عمّه نعمان: غسان وزوجته كارولين سكّر وأولادهما، نعمة الله وزوجته ندى عساف وأولادهما، رين.

أولاد عمّته لور: طوني، ماري فرانسواز وزوجها عبدو روحانا وأولادهما، جوزيت.

ابنتا عمّه أنطوان: جوسلين وأولادها، ميشلين.

عائلات أخواله وخالاته: رفيق توما وزوجته سهام القاعي وأولادهما، عادل توما وزوجته جورجيت عازار وأولادهما، أمال وزوجها جاك بطرس خويري وأولادهما، نهى.

عائلة داود يونان وجوزفين ضاهر: فريدة، سليمان وزوجته نابلة أبي فاضل، عماد وابنته سارة، زياد وزوجته إيفا وأولادهما إيما وإميل، هيفا وزوجها والي صادق وابنهما كريم.

وعموم عائلات صليبي، توما، يونان، عون، خويري، القاعي، عازار، نصر، روحانا، سكّر، ضاهر، أبي فاضل، صادق.

تُقبل التعازي، وفق ما أراده الراحل ببساطة، في نادي متخرّجي الجامعة الأميركية في بيروت، الوردية – شارع الحمرا، الأحد 7 أيار من الساعة 11 صباحاً إلى الساعة 7 مساءً والإثنين من الساعة 3 بعد الظهر إلى 7 مساءً.

لكم ولكنّ طيب الصحّة والحياة.

+961-70-128781

+961-01-201958

younan.ogarit@gmail.com

إعلانات رسمية

إعلان

فُقدان سند تمليك بحري رقم: 13 تاريخ 1994/5/20 لمالكه جوزف حنا صقر، للزورق "ميسي ب"، رقم 56 ج ل، صُنع 1990 انكلترا، والمعدّ للنزهة، مزود بمُحرك مركوري قوة 85 حصان.

للاعتراض خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان هاتف: 09/540054.

جبيل في 2023/5/4

رئيس مرفأ جبيل

حبيب عساف

البلاد

خضر عدنان
هذا موتي أجعله احتفالاً

تصميم محمد معلم

نبيه عواضة

وإن أبقت سلطات الاحتلال على جثمانك محتجزاً، فأنت اليوم حرّ. صحيح أنه لم يكن في استقبالك عند بوابة السجن أحد من ذويك، يتسلّمك، ويمضي بك إلى قريتك عرابة قرب جنين في الضفة الغربية المحتلة. أثناء تحرّرك، لم تحمل على الأكف، تنثر النسوة الأرزّ والورود عليك أثناء عبورك وسط الحشود التي هبّت للقائك. لن يضيق صدرك من نفسك وأنت تكرر ما تروي للصغير والكبير رحلتك مع الجوع طوال 86 يوماً.

قبل تسجيلك ورفاقك الأسرى عام 2005 «براعة الاختراع» لخوض معركة الأمعاء الخاوية بصيغتها الفردية، كان الإعداد لدخول الكلّ الاعتقالي في الإضراب المفتوح عن الطعام يأخذ وقتاً طويلاً نسبياً، وغالباً ما يتم التدرج في الخطوات التصعيدية. تبدأ بإرجاع وجبة أكل معينة في نهار محدد، يليها رفض تسلّم وجبات الطعام الثلاث في يوم آخر. خلال أشهر تسبق الساعة الصفر، يتكرّر مرات ومرات إرجاع الوجبات. هو أشبه بعملية تدرب وتهيئة النفس الأسيرة وجسدها من أجل المنازلة الكبرى، مترافقاً ذلك مع جلسات توعوية يتركز بها الكلام على أهمية الحفاظ على إرث الحركة الوطنية الأسيرة وإنجازاتها. أمّا بالنسبة إليك، في معركتك الأخيرة هذه فقد دخلت المعتقل مضرباً عن الطعام بعد قرار المحتل بحبسك إدارياً في منزلك.

لم يقل لنا أحد من قادة الأسرى أن المطلب المتعلق بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، الذي تصدّر لائحة المطالب للمضربين عن الطعام منذ عام 1968 إلى يومنا هذا، مطلبٌ غير قابل للتحقق. كنّا نعي ذلك، لكننا كنا نسعد حين نراه بنداً أوّلياً في

> **قلت للجلاد: «هذا الجحيم الذي تهدّدني به سوف أصرعك به وأجعله احتفالاً لي ولزملائي من الأسرى ممّن كانوا قبلي وممّن رافقتهم وعرفتهم في سنوات سجني الثمانية والذين سيأتون من بعدي»**

قائمة طويلة متنوعة من المطالب؛ من الاعتراف بالأسرى كأسرى حرب، إلى زيادة كمية زيت الزيتون المسموح إدخاله للأسرى في السنة مرة واحدة، إلى السماح بارتداء الألوان الزاهية، أو بالحد الأدنى الخروج من تقليد اللون البني الموحد الواحد الأوحد، إلى استبدال اللحمة البيضاء باللحمة الحمراء، ذلك أن أحد المسؤولين قرأ ذات مرة أن اللحمة الحمراء مفيدة صحياً أكثر من اللحمة البيضاء، على الرغم من أن حجم الثانية أقل بكثير من الأولى: «ما بتشبع».

كنا نعلم أنه لا يوجد طرف واحد على وجه الأرض في حالة نزاع مع طرف آخر كان إنسانياً إلى الحد الذي يفتح بوابة المعتقل ويقول: «اذهب، مكانك في الحرية». فما بالك في عدوّ يعمد منذ لحظة تكبيل يديك وتعصيب عينيك إلى إدخالك في ممر الوصول إلى الهلاك ببطء، يضربك بحافة الموت أو حتفه تماماً كما حصل مع شبيهك في لقب الشهادة إبراهيم الراعي «فوتشيك فلسطين» الذي قضى في أقبية التحقيق ثمانينيات القرن الماضي.

كيف تملّكتك الجرأة لتأخذ قرارك في الذهاب إلى الموت سريعاً. خطوت نحوه خطوات كبيرة. قلت للجلاد: «هذا الجحيم الذي تهددني به سوف أصرعك به وأجعله احتفالاً لي ولزملائي من الأسرى ممن كانوا قبلي وممن رافقتهم وعرفتهم في سنوات سجني الثمانية والذين سيأتون من بعدي».

لكن أخبرنا يا شيخ البطولة، لماذا لم تكتف بلقب الأسير المحرر اثنتي عشرة مرة فاخترت في المرة الثالثة عشرة لقب الشهيد. هل أردت أن ترغم جلادك على الإذعان لحقّك وأرضك في الحرية، وبقوة الموت، وأن تفرغ طريقته في قتلنا من محتواها، وتجعله هو أسير موتك بعدما صرت أنت محرّراً شهيداً.

الثائر المشعّ

وليد عبد الرحيم

«أبعث لكم بكلماتي هذه، وقد ذاب شَحمي ولحمي ونُخر عظمي وضَعُفتْ قُواي من سجني في الرملة الحبيبة الفلسطينية الأصيلة، وصيتي هذه لأهلي وأبنائي وزوجتي وشعبي»

[من وصية الشهيد الشيخ خضر عدنان]

من صحيح القول أنَّ جوهر اقتباسات النِتاج المعرفي ينسحب بذاته على رَفاعة وقدرةِ الرؤية والتحليل والفهم المُمنهج، ذلك أن أيّ نتاج إنساني سواء كان علمياً أو أخلاقياً يبدو ظاهرياً على أنه أتى من مجرّد ألم، في حين هو تجسيد لقدرة العقل - الثقافة على غور الظاهري من خلال امتلاء معرفي ما، إن كان بسيطاً أو معقّداً. قدرة الفعل النضالي المميز لا تنتُج إلّا عن خزّانِ معرفة حقيقية، وعن اكتناز فحوى الهُويّة ثم تنامي القيم الإنسانية والأخلاقية في جنبات المرء الواعي وعقله ودواخله، هنا تتشكل الشخصية المناضلة بتلقائيّتها، فهي قد امتلكت مسارها الحقيقي المنفصل عن النفعية والانتهاز، وهي بذلك تضحّي تلقائياً قادرةً على سَبْك الروح التضحوية السامية بناءً على فكرة الإيثار التي هي عكس الانتهاز من جانب توصيفي.

ما سبق يعني ويطال، ليس فقط يساريي الفكر، بل يشمل مؤمني الفكرة ذاتها من مختلف المشارب والقناعات، لذا يبدو الإسلامي - لا المتأسلم الشكلاني اللفظي - المؤمن في العمق، شقيقاً لليساري والقومي والوجودي. إنها ليست لحظة تطابق فهم كنه مسارات الهدف ومفرداته، بقدر ما هي تشابك لشوارع الصدقيّة ودروبها في دُوَّار تاريخي واحد موحَّد.

يفهم الفلسطيني ذلك تماماً، ليس من زاوية معرفية دراسية بقدر ما يدركه من خلال تجربة قاسية وطويلة تخلّلتها كل أنواع المجازر والخيانات وسَيلُ التضحيات أيضاً. إنها اكتساب لواقع المعرفية شِبْهِ القسريَّة المبلّلة بدم الضحايا والبيوت المهدمة المشفوعة بقذارة موقف العالم وظلاميّته في آن معاً. تُروِّجُ مشيخاتُ أنظمة التطبيع والإبراهيمية الموسادية مفاهيمَ تُحاكي بعضَ الإسلام في تاريخيته وجوهريته، لتُختصَرَ العبادةُ بالصلاة دون الجهاد والمجاهدة والنضال، والزكاة دون توجيهها للصمود الإنساني، ومن ذلك تغريبُ رَفْد الثورات والمقاومات وتحويلها إلى ما يمكن توصيفه بزكاة الشحاذين لا المحتاجين طبقياً. في حين لا إسلامَ بلا جهاد ونضال من أجل نصرة الإنسانية، فالتقاعس عن جوهريته الشمولية ينفي الانتماء ذاته، وهذا جوهره في أصوله المحمّديَّة الأولى. ويبدو هنا المؤمنون المناضلون المتديّنون في فلسطين عموماً مدركين لذلك بعمق، إلا من سخطَهُ ربي فتقزَّمتْ روحه الإنسانية. يمكن القولُ جزماً بأن هذا ما كان يؤمن به عَيناً بيّناً الشهيد المؤمن المميّز خضر عدنان بكامل شجاعته ووضوحيته.

ليست المسألة أبداً مديحاً لشهيد، فقد رسَمَ الرجل حياته المعرفية ومساراتها بكل عناية وذكاء ويقين مُدركاً ثمن ذلك، وهذا لا يجدي ولا يكتمل إلا بشخصية الفدائي الواعي المثقف. أُدرس الرياضيات الاقتصادية كي تناضل جيداً، وإن قُتِلت فعليك أن تُقتَل بثمن يليق بما تعبتَ من أجل قناعاتك - لا أشكّ بأنه فكّر بغير ذلك.

> **إنّها ليست لحظة تطابق فهم كنه مسارات الهدف ومفرداته، بقدر ما هي تشابك لشوارع الصدقيّة ودروبها في دُوَّارٍ تاريخي واحد موحَّد**

ينتمي خضر عدنان إلى قرية عرابة في جنين القسام، إنها القرية ذاتها التي ينتمي إليها الشهيد أبو علي مصطفى، هذه القرية التي يزرع أهلها الأشجارَ على التلال لتُظلّل قبورهم إن هُم استشهدوا فتنغرس قاماتهم عميقاً في تربة فلسطين الجليلة. هناك كان خضر يصعد مع كتبه المدرسية ويتفكّر في السماء والكون والألوهية إلى أن وصل عقيدته الإيمانية المطلقة.

وُلد خضر عدنان موسى في عرابة - جنين يوم 24 مارس 1978. أنهى مرحلتَي الدراسة الأساسية والثانوية العامة في مسقط رأسه، واجتاز المرحلة الثانوية بتقدير جيد جداً، ثم التحق بجامعة بيرزيت في رام الله، وحصل عام 2001 على البكالوريوس في الرياضيات الاقتصادية، ثمّ على الماجستير في تخصص الاقتصاد.

وفي 2017 غادرت روح السيدة نوال توفيق موسى التي أنجبت خضر، لكنها انغرست في تراب وروح فلسطين بكامل تأثيراتها التربوية القِيَميَّة، ومع نهايات عام 2020 توفي بفيروس «كورونا» عدنان موسى والد شهيد اليوم خضر عدنان.

كدأب الفلسطينيين، أدركَ خضر عدنان أن معركة البقاء الكبرى تتطلّب إنجاب أولاد احتياطياً، فأنجب تسعة منهم ومن رحم السيدة الفاضلة رندة موسى التي لا تقلّ شأناً عن المناضلين الكبار.

ولسوف أذكر هنا ذلك الجيل الذي عاش النكبة والمجازر النازية الصهيونية، من بينهم أمّي وأبي اللذان أنجبا أحد عشر ولداً وبنتاً، وفي كل مرة تسأل أحدهما أو كلاهما يردَّان بأن هناك إنجاباً احتياطياً، فإن قتلَ الصهاينةُ أو الأنظمة التابعة العميلة خمسةً مثلاً، بقي ستة على قيد الحياة. هذا الأمر لا يرتبط بالتخلف الاجتماعي والنزعة القروية، كما يشير الاحتلال، بقدر ما هو فهم فطري للصراع واستدراك عميق ضدَّ إمكانية الفناء. السيدة رندة قالت عقب استشهاد رفيق عمرها: «احفظوا ملامح أولادي جيداً»، وفي ذلك إشارة بليغة إلى استمرارية النهج الثوري!

ذلك يُعزز بذكاءٍ هاجسَ النازي الصهيوني المُصارع بكامل جبنه وخسّته، إنه يقتل وهو يرتعش من النتائج الاستراتيجية وإشارات المستقبل، لكن حياته وبقاءه برمّتهما تتلخّص بجملة واحدة: طالما أنك تملك القوة المعدنية، اقتل كي تبقى ففي القتل حياتك، والقتل فقط!

«يا عيب الشوم»

مطر عدوان

أحد أصعب أنواع الكتابة، ذلك الذي يطمح إلى تناول الشهداء، أو الحديث عنهم وعن مناقبهم، ستنتهي المادة عادة بكثير من المديح، وربما الكلام الشعري والشاعري عن الشهيد والشهادة. حالة الشيخ الشهيد خضر عدنان، ليست كحالة باقي الشهداء، فالشيخ جرّب الشهادة مرات، مع كل إضراب خاضه في مواجهة إسرائيل بأسرها. ولعل حكايته التي بدأت عام 2005 مع أول إضراب خاضه عن الطعام لمدة 25 يوماً، والثاني عام 2011 الذي استمر 66 يوماً، وما تلاه من معارك خاضها، جعلته يرى أثر فعله في الشارع والناس داخل فلسطين وخارجها، بالأحرى جعلته يرى أثر أن يكون شهيداً مرات ومرات، باستثناء المرة الأخيرة، لن يرى الأثر، ولن يقرأ هذه المادة عنه، لكن من حسن حظنا نحن البسطاء في معاركنا وفي مواجهتنا، أن الشيخ عرفنا جيداً قبل استشهاده.

لكن، هذه الـ لكن، يجب أن تكون كبيرة جداً، ويجب أن توضع بشكل مشوّه، يدلّل على هشاشتنا، أو هشاشة فعلنا مقارنة مع فعله وفعل عائلته الصغيرة، فهؤلاء وحدهم من ساعدوه في إضرابه - مقاومته. قلّة من الناس من ذهبت لتقف إلى جانبهم، ولا أحد في الخارج وقف رافعاً صوت قلبه المنادي لربّه ووطنه. وحدها الصفحات الإلكترونية، نشرت صوره، رفعت صوته، و«مواكبة» الإعلام لمعركة الشيخ، ولم يكن لهذا الفعل من أثر في المعركة، فلم يجهر صوت الشيخ خضر، ولم يصل إلى مدى بعيد، يؤدي إلى إزعاج الاحتلال، فيكفّ عن قتله، وقتل رفاقه. يحقّ للشيخ لو قال «كنت وحيداً وعائلتي»، يحقّ له أن يشعر بالخذلان لو شعر بذلك، لكنه، ولأنه أصدق إنباء من الكتب، ومن التاريخ لاحقاً حين يحدث عنه، لم يقل ما أقول على لسانه، فخضر عدنان المناضل، كان يحمل روحه على كفه في سبيل آمن به، ومضى به إلى آخره.

أتمنى لو كان بوسعي أن أكتب عنواناً لهذه المادة «لم يكن الشيخ وحيداً». لكن في ذلك مجافاة للحقيقة، وفي ذلك مدعاة للكذب المنمّق، فالواقع كان جليّاً، عائلة الأسير كانت وحدها مع قلّة قدموا لمساندتها؛ منهم الشاعر زكريا محمد الذي كتب على صفحته في «فايسبوك»: «على دوّار المنارة تعتصم زوجة الشيخ خضر عدنان وأطفاله. قررت أن أتضامن معهم ومع الشيخ خضر، الذي لم يترك مظلوماً في هذا البلد لم يتضامن معه. ذهبت إلى الدوار، فلم أجد سوى رجل واحد يبدو أنه قريب للشيخ. بقيت ما يقرب من ساعة فلم يأت أحد. ظلت المنارة فارغة إلا من زوجة الشيخ وأطفاله. بعد ساعة، عدت إلى المنزل لكي أكتب لكم: يا عيب الشوم، يا عيب الشوم. يا عيب الشوم على بلد لا يتضامن مع واحد مثل الشيخ عدنان، الذي يبدو أن السلطات الإسرائيلية قررت عدم الإفراج عنه هذه المرة. أي قررت إعدامه. يا عيب الشوم. يا عيب الشوم».

كلام الشاعر الكبير، ليس مجرد كلام، وليس كالذي تقرأه أيها القارئ الكريم لشخص يجلس أمام شاشته، فزكريا محمد نزل إلى الشارع، شارك ورأى وعاد وكتب.

إنّ بعضنا لا يريد أن يقرأ مثل هذا الكلام، لا يريد أن يقرأ «كلاماً» يجعله يشعر بالتقصير، أو يذكّره بأن بالإمكان أكثر مما كان، لكن من الواجب أن أقول لنفسي، وأقول لنا جميعاً، أمامنا معارك أخرى كثيرة، وهذه واحدة واضحة جداً: معركة الأسير وليد دقة، الذي علّمنا ويعلّمنا من داخل أسره الطويل معرفة بكل ما للكلمة من معنى، ويخوض اليوم معركة جديدة من أعتى المعارك التي خاضها مع الأسرى خلال سنوات اعتقاله التي تجاوزت الـ 37، اليوم هو مريض، وعائلته والأصدقاء وعدد من المناضلين يطالبون بالإفراج عنه لتلقّي العلاج اللازم لحالته الصحية الاستثنائية، فإمّا أن يخذل هذا المفكر، كما خذل

> **إنّ بعضنا لا يريد أن يقرأ مثل هذا الكلام، لا يريد أن يقرأ «كلاماً» يجعله يشعر بالتقصير، أو يذكّره بأنّ بالإمكان أكثر ممّا كان**

الشيخ خضر الذي لم يقصّر مع أحد، وإمّا أن تقف فلسطين ومن يناصرها معه ومع باقي الأسرى في معتقلات الاحتلال.

وليد دقة، ومثله الأسير عبد الرازق فراج الذي أجرى عملية أخيراً، وغيرهما من الأسرى المرضى الذين يعانون، ومثلهم الأسرى الذين يخوضون الإضرابات الفردية عن الطعام، وباقي الأسرى الذين يتجهّزون في كل لحظات حياتهم داخل السجن للمواجهة، يستحق هؤلاء، يستحقون منّا بعض الوفاء، على الأقل برفع الصوت عالياً «إنهم شرفنا»، وهذا الشرف العظيم يجب أن تخاض من أجله المعارك الجدية، لا الكلامية والخطابية ولا الفراغية حفظاً لماء الوجوه التي باتت تخلو من الملامح.

في موت أسير

صادق القضماني

ممّا لا شك فيه أن حرب الوجود في فلسطين بين أصحاب الحقّ والأرض والمستعمرين الصهاينة، لا يمكن تقييمها بمشهد واحد، فالمقاومة عبر سنوات الاحتلال أخذت أشكالاً مختلفة فرضها الواقع الدولي والإقليمي، وأبدع في مواجهتها هذا الشعب العنيد المتشبّث بحقّه. وبناءً على هذا المنطق، فإنّ تسليط الضوء على أيّ قضيّة ونتائجها، يجب أن يكون بمعطيات الحالة المعطاة منفردة، ومنها قضيّة الاعتقال والإضراب عن الطعام، وآخرها معركة الأمعاء الخاويّة التي خاضها الشيخ الجليل خضر عدنان، فارتقى فيها شهيداً.

لا يمكن تقييم نتائج نضال الحركة الأسيرة بتحديد من المنتصر فيها، من غير تحديد أهداف العقل الصهيوني من الاعتقال، فلا لبس بأن الهدف ليس العقاب القانوني جرّاء جرم ما، فالأمر يجب أن يصوّب، بأنّ الكيان بالأساس وجوده غير طبيعي. وكتعبير عن عدم طبيعيّته في هذا الحيّز الجغرافي من العالم، يمارس كل أنواع الاضطهاد التي عرفتها البشرية في تاريخها، لذا نشهد منه يومياً اعتقال الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، ضمن سياسات ممنهجة، ظاهرها محاربة ما يسمّيه «الإرهاب»، وواقعها حماية إدراكه وتيقّنه بعدم طبيعيّته في فلسطين.

المعتقلات مكاناً لكيّ الوعي

شكّل الأسرى داخل المعتقلات وعبر عقود أحد العوامل الأساسية في معركة الوعي مقابل كيّ الوعي، فالمعتقلات، وعلى قساوة الفكرة، أشبه بجامعات وطنيّة وفكريّة وثوريّة، ونموذج للوحدة الوطنيّة. ومع تطوّر الحركة الأسيرة، وأثرها في الحركة الوطنية الفلسطينية، بتنا نشهد ابتسامة الشباب أثناء اعتقالهم، لتغدو تلك الابتسامات ليس مجرد لقطة أخذتها الكاميرا، بل قيمة معنوية ووطنية، رسّخها الأسرى بنضالهم، ونضالهم المستمر، ودورهم الوطني الجامع.

مع الوقت، ثبتت قناعة لدى الجمهور الفلسطيني والمتضامن مع فلسطين في العالم، أن نضال الأسرى ليس من أجل الحقوق اليومية لهم في السجون، ولا المكتسبات التي تمّ نيلها بالإضرابات الكبرى عن الطعام، وإنما من أجل مدى أوسع لا يتوقف حتى عند حدود فلسطين المحتلة، فهو معركة حرية جماعية، ومعركة صبر ومصابرة يتعلّم منها الشعب الفلسطيني أن اليأس ليس من سماته على الإطلاق.

إذاً، في قضيّة الأسرى لا نستطيع قراءة النصر من المشهد الجاف، معتقل مستلبة حريته، بل

> **كان يدرك أن قرار عدم الاستسلام، حتى لو كانت النتيجة استشهاده، لن يحرّر فلسطين. لكنّه مثل غيره من المقاومين، يدرك أنّ عدم استسلامه وحتى شهادته هي طلقة جديدة**

من خلال الهدف من هذا الظلم الموجّه، لنصل إلى نتيجة، بأنّ العدو الصهيوني يهزم، إذ لا يحقق غايته. فالأسرى يشكلون مجتمعاً قائماً بحد ذاته، حضورهم ملهم داخل المعتقلات، وخارجها، ويحققون نموذجاً أخلاقياً لمعنى التضحية والشجاعة، فقد مكّن الأسرى الشعب الفلسطيني من فكرة أن الاعتقال ليس سلباً للحرية، بل تقييد جسد، والشهادة ليست الموت، بل حياة أخرى.

الأمعاء الخاوية

عززت هذه المعركة فكرة أن قضية الأسرى عامة، وليست فردية، وأن الأسير المضرب يخوض معركة الأسرى ككل، من سبقوه، ومن سيلحقون به، وأن الانتصار الذي يحقّقه الأسير يشكل نصراً للجميع. وفي حال الشهادة، فإنّها تشكل دافعاً لمزيد من الإصرار على مواصلة النضال. فالشيخ الشهيد خضر عدنان استطاع خلال العقد الأخير انتزاع حريته بعدما خاض أكثر من معركة، فانتصر فيها بنيله الحرية، ليصبح النموذج الملهم الذي يقتدى، وباستشهاده أيضاً حقق نصراً آخر يريده، سبقه إليه من سبقه. مع كل إضراب خاضه الشيخ الشهيد، كان يعلن رفضه التام والمطلق للاحتلال، وعدم قبوله بأي شكل من الأشكال بإرادة هذا المحتل للأرض، فإضرابات الشهيد خضر عدنان هي قول لا كبيرة لـ«إسرائيل»، وهدفه الدائم كان الحرية، لا لشخصه، بل لوطنه ولشعبه.

ويبدو بديهياً أن الشهيد خضر كان يدرك أن قرار عدم الاستسلام، حتى لو كانت النتيجة استشهاده، لن يحرر فلسطين، لكنه مثل غيره من المقاومين، يدرك أن عدم استسلامه وحتى شهادته هي طلقة جديدة في الاحتلال. ولا سيما أن تداعيات استشهاده سنراها في المعارك القادمة، وأسلوب عدم استسلامه شهدناه مراراً، وبالتالي لن يكون بأيّ شكل من الأشكال عبرة لمقاومين غيره بأن يستسلموا للاحتلال خشية من الموت، فالشيخ، وكل مقاوم، يدرك أن في موته حياة أخرى تكتب لفلسطين ولشعبها.

إنّ الأسرى والشهداء الأسرى قضيَّة كل فلسطيني، ومن نافل القول إن هذا النموذج في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني والأراضي المحتلة الأخرى في الجولان، أكد أن صاحب الحق سلطان حتى لو كان مقيَّداً بجدران اسمنتيَّة، فكلمة أسير أصبحت مصطلحاً يوازي معنى الانتصار الحقيقي.

البلاد

مقاومة القمع الممنهج للأصوات الفلسطينية في ألمانيا

عن تجربة «صبّار» كاحتجاج بالفن

رشا الجندي

«هل يمكنك أن تتخيل الحياة مع وجود جدار ارتفاعه أربعة أمتار ومساحة موت بعرض 70 متراً على عتبة دارك؟»، هذا الاقتباس موجود قرب أحد أبرز المعالم السياحية الرئيسية في برلين، التي تحيي ذكرى الحياة في المدينة على جانبي جدار برلين، حيث قسّم المدينة إلى شقين مختلفين. أخبرني ميشيل جبارين (29 عاماً) عن هذا الاقتباس، وهو فلسطيني يعيش ويعمل في برلين كفنان مستقل، عندما تذكر قراءته للمرة الأولى، ظهرت نظرة اشمئزاز على وجهه وقال: «شعرت بالإهانة عندما رأيت هذه الكلمات في مكان عام وسط برلين، عائلتي تشتت بسبب الاحتلال الإسرائيلي وجداره منذ عقود، لست مضطراً لأن «أتخيل» ما تريده مني ألمانيا، نحن نعيش هذا الواقع كل يوم في فلسطين المحتلة».

نشأ ميشيل، القادم من قرية الطيبة الواقعة خارج مدينة جنين شمال الضفة الغربية المحتلة، في ظل قمع الاحتلال الإسرائيلي الوحشي للفلسطينيين، واجه دبابة في الثامنة من عمره، أثناء عملية اقتحام مخيم جنين للاجئين عام 2002، وقضى شبابه وهو يمر عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية من دون أن يستطيع زيارة القدس إلا بتصريح عسكري من الاحتلال، ونظراً إلى أن جذور عائلة جبارين تعود إلى أم الفحم، فقد شاهد عائلته الممتدة تنفصل عن بعضها البعض، بسبب جدار الاحتلال الذي يبلغ طوله 712 كيلومتراً وارتفاعه ثمانية أمتار - تم الانتهاء من بناء 70% منه، وهناك نحو 62 كيلومتراً قيد الإنجاز تشكل 8% منه. يساهم ميشيل جبارين، كمهندس معماري وفنان متعدد التخصصات، في مشاريع ذات طابع اجتماعي أو سياسي، ضمن حركة المقاومة التعبيرية في الوطن.

في تشرين الثاني 2022، كان صباح برلين خريفياً عائماً جزئياً، جلست مع ميشيل وتبادلنا القصص على الغداء، ناقشنا رحلاتنا التي جمعتنا معاً في المدينة، زيارته الأولى لها عام 2019 للمشاركة في مهرجان مسرحي، وارتباط عائلتي الشخصي بألمانيا وزيارتي الأولى إلى برلين في عام 2012، قراره بالعودة إلى المدينة في عام 2020، والحصول على شهادة في التصميم المرئي، قراري في عام 2022 قضاء أربعة أشهر في المدينة ومواصلة العمل على مشروع يوثق قصص الفلسطينيين في المنفى، مررنا عبر الزمن حتى توقفنا في أيار 2022: حين أخذت الحكومة المحلية في برلين قراراً بمنع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية.

يبدو أن المعرفة العامة للتاريخ الألماني تبدأ وتتوقف بشكل عام عند الحرب العالمية الثانية والمحرقة، ما عقب ذلك من الحرب الباردة، واحتلال البلاد وصعود وسقوط جدار برلين يناقش بشكل منفصل. ومن الواضح أن المجتمع الألماني لم يتعامل بشكل مناسب مع تاريخ بلاده المظلم، وليس هناك من يربط بين التاريخ الاستعماري لألمانيا في القارة الأفريقية ومحاولة إبادة ما يقرب من ستة ملايين يهودي مع الأقليات الأخرى. واقعياً، منذ قيام الدولة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية المسروقة عام 1948، أخذت ألمانيا على عاتقها تقديم دعم سياسي ومالي وعسكري غير محدود لإسرائيل، كوسيلة للتعويض عن الذنب الشعبي المعبأ من الهولوكوست. من ناحية أخرى، تقدّم الحكومة الألمانية الدعم للسلطة الفلسطينية، لكن جزءاً كبيراً من هذا الدعم يذهب إلى مشاريع مثل تلك المختصة بـ «إصلاح» أجهزة الأمن، وبالتالي المساهمة في احتلال فلسطين بوسائل أخرى.

تبنّت ألمانيا عام 2017 تعريف معاداة السامية الجديد - غير الملزم قانوناً - للتحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست «IHRA»، والذي يتضمن تصريحات تخلط بين الصهيونية واليهودية. على هذا النحو، وبموجب هذا التعريف، صار أي انتقاد لدولة إسرائيل يوصف بأنه «معاداة للسامية». بعد ذلك بعامين، تبنى البرلمان الألماني اقتراحاً آخر - غير ملزم قانوناً - لمكافحة «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS) التي تناصر الحقوق والحريات المتساوية للفلسطينيين، من خلال الدعوة إلى مقاطعة السلع والأنشطة الثقافية والأكاديمية المرتبطة بإسرائيل. مرة أخرى، رسمت الدولة الألمانية أوجه تشابه بين الأيام المظلمة لحكم هتلر واضطهاده لليهود، وبين الحراك الفلسطيني الذي يدعو إلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الحق في تقرير المصير.

إلى جانب سياسات الهجرة غير العادلة التي تنتهجها البلاد تجاه اللاجئين الفلسطينيين، الذين يصنفهم النظام بأنهم «عديمي الجنسية» أو «غير معروفين»، بلغت التحركات الجماعية الأخيرة المعادية للفلسطينيين من قبل الدولة الألمانية ذروتها العام الماضي. وبينما ألغى المنظمون التظاهرة وفقاً للقواعد المفروضة، رفعت الأعلام والكوفية الفلسطينية وغيرها من الرموز بصمت يوم 15 أيار 2022. ونتيجة لذلك، اعتقلت الشرطة الألمانية 170 شخصاً، اتهم 27 منهم بالمشاركة في تجمع غير قانوني، وكان حمل العلم الفلسطيني من بين اتهامات أخرى! لقد تم عقد سبع محاكمات حتى الآن، وبينما أسقطت المحكمة على الفور قضيتين تتعلقان بناشط ألماني ويهودي، فإن القضايا الأخرى ما زالت جارية، وهي تتعلق بشكل أساسي بالنشطاء الفلسطينيين وغيرهم من الأقليات.

السياق الذي كان يُنظر فيه إلى الأقليات على أنها أقل من البشر في وقت معين - اليهود في هذه الحالة - هو سياق ما زال يقبل رؤية مجموعة أخرى من الناس - الفلسطينيين - من خلال العدسة الاستعمارية نفسها

خلاصة القول، تصنّف ألمانيا الرموز المؤيدة للفلسطينيين، ومواقف التضامن معهم، بأنها معادية للسامية، وهذا كما تراه الدولة يمنحها الحق في إسكات الأصوات المؤيدة للفلسطينيين في سياق يفتقر بضمان حق حرية التعبير والحريات الثقافية، لمن يقيمون على أرض ألمانيا. إن هذه القرارات الأخيرة هي شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد فئة معينة، إذ يتم تصنيف الهويات الفلسطينية واليهودية على حد سواء إلى تسميات سطحية، وهي «إرهابيون إسلاميون» مقابل «ضحايا».

في تقرير المصير.

بصفتي فلسطينية في المنفى، فإن الاستماع إلى روايات ميشيل وأشخاص آخرين عن أحداث العام المنصرم، ومشاهدة ما تبع ذلك من آثار، يشكل مزيجاً من المشاعر، بما فيها الغضب والاشمئزاز والاستياء. قضيت حوالي خمسة أسابيع أفكر في تلك المشاعر، كيف يمكن السماح للأحزاب اليمينية العنصرية بالتظاهر باسم حرية التعبير، بينما لا يستطيع الفلسطينيون الذين يعانون من تبعات نظام استعماري استيطاني وحلفائهم المؤيدين لهم أن يفعلوا الشيء نفسه؟ كيف تجرؤ دولة على إلقاء عبء جرائمها التاريخية على الفلسطينيين في المنفى؟ لماذا تخضع أشكال الفن الفلسطيني أو المؤيدة للقضية الفلسطينية للتدقيق إلى حد حظرها بسبب الدعم المالي؟ لماذا يتعين علينا تعديل لغة المقاومة لتتوافق مع الرواية البيضاء حول نضالنا؟

دارت العديد من الأسئلة في رأسي خلال الفترة هذه، التي قضيتها في البحث عن إلهام من خلال القراءة والبحث في الأرشيف المرئي للتاريخ الألماني.

بعد استراحة قصيرة بعيدة عن ألمانيا، عدت وقررت استخدام مهاراتي في التصوير لترجمة مشاعري وأفكاري إلى صور، فالتقطت سلسلة من الصور المنظمة والتجريدية، أردت استخدام نصب تذكارية رئيسية أقيمت حول برلين جنباً إلى جنب لإحياء ذكرى الهولوكوست والجدار ضمن التجهيز الفني. تنبع اختياراتي من إيماني بأن النقاط في تاريخ ألمانيا التي أدت إلى الهولوكوست، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدعم الأعمى المستمر للمستعمرة الاستيطانية في فلسطين. بعبارة أخرى، السياق الذي كان يُنظر فيه إلى الأقليات على أنها أقل من البشر في وقت معين -اليهود في هذه الحالة- هو سياق ما زال يقبل رؤية مجموعة أخرى من الناس -الفلسطينيين- من خلال العدسة الاستعمارية نفسها. يتم استخدام الهولوكوست بشكل مستمر من قبل السياسيين من جميع الأحزاب لتحقيق مكاسب خاصة بهم، حتى اليهود الذين يجادلون ضد تصرفات ألمانيا المعادية للفلسطينيين، تم تصنيفهم على أنهم «يكرهون أنفسهم»، وفي الواقع إن مناصرة الصهيونية ومعاداة السامية وجهان لعملة واحدة.

يعد جدار برلين مثالاً لما يمثله أي جدار يشبهه: الاحتلال والاستعمار والقمع، وعلى الرغم من أن حجم جدار برلين نصف حجم نظيره الإسرائيلي، إلا أن آثاره السلبية على أولئك الذين عاشوا التجربة وقتها هائلة، ويتم إحياء ذكراه جيداً في أكثر من مكان حول برلين، بتذكر بنائه، وابعاده، وأولئك الذين قاوموه، وهؤلاء الذين قتلوا وهم يحاولون الهروب من جانب إلى آخر. لا يمكن لأحد أن يفر من هذه الذاكرة عندما يكون في برلين. إنّ قوة الجمهور التي أسقطت الجدار بشكل مشترك تظهر بشكل جيد في الأماكن العامة، وقد كان الأمل الذي جلبته تلك اللحظة للعالم هائلة. لذلك، وانسجاماً مع التجربة الألمانية، حاولت تخليد ذكرى إخواننا وأخواتنا المقتولين على يد الاحتلال الإسرائيلي، ومدّنا الجماعي الذي لا يتوقف وأملنا في الحرية.

حقيقة أن أربعة مشاركين فقط شاركوا في هذا المشروع، تعكس الخوف الحقيقي السائد بين النشطاء المؤيدين لفلسطين من أي تداعيات سلبية واتهامات كاذبة بـ«معاداة السامية»، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على عملهم أو وضعهم كمهاجرين في البلاد. ولقد حرصت على عدم الكشف عن هوية أي شخص شارك في هذا المشروع باستثناء وجهي، بسبب هذا العدد المحدود، دعوت ميشيل للانضمام إليّ كمتعاون، وإضافة الرسوم الرقمية إلى صور مختارة لتعزيز قصتهم. كما ساهم المشاركون في هذا المشروع بكتابة أفكارهم باللغتين العربية والإنكليزية لنقل مشاعرهم حول هذا الموضوع.

سلسلة الصور الناتجة بالأبيض والأسود، التي تحمل عنوان «صبّار: احتجاج مرئي ضد إسكات الأصوات الفلسطينية في ألمانيا»، هي عمل سافخر به إلى الأبد. لقد تضافرت جهودنا لنقل غضبنا الجماعي وإحباطنا وآمالنا في مستقبل نتمتع فيه بحرية التعبير عن أنفسنا وفننا وهويتنا. طالما استخدم الصبار لإحاطة وحماية الأراضي الفلسطينية، ولا يزال يشهد بصمت على القرى المهجرة، وعلى استمرار استعمار بلادنا، ويرمز إلى الجمال والاستمرار والمقاومة. عندما يرفع صوت فلسطيني واحد بتردد وينتشر كالصبار، ولن يتم إسكاته أبداً حتى مع وجود قوى جائرة مثل تلك الموجودة في ألمانيا.

«معاداة السامية» كأداة للقمع

برلين - علوان فتح الله

يعدّ الفن جزءاً مهماً من الثقافة الفلسطينية، ولقد حظي الفن الفلسطيني بشعبية في ألمانيا على مدى العقود الماضية. فهو يتميز بتعدد أشكاله ومواضيعه، من الرسم والنحت والأدب إلى الموسيقى والأغاني والفيلم. وهناك العديد من المعارض والفعاليات الفنية التي تضم أعمالاً فنية لفنانين فلسطينيين، وهي بدورها تستقطب جمهوراً واسعاً من مختلف الأعمار والجنسيات. كما يقوم الفنانون الفلسطينيون في ألمانيا بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعليم الفنون الفلسطينية للمهتمين بها.

ومع ذلك، فإن الفن الفلسطيني يتعرض أحياناً لبعض الضغوط والتضييق، وخاصة إذا ما كان العمل يتعلق بالفنون التي تحاكي الواقع الفلسطيني والأوضاع السياسية والاجتماعية في فلسطين، فقد يواجه الفنان الفلسطيني في ألمانيا تحديات في عرض الأعمال، تصل في كثير من الأحيان إلى درجة المنع من العرض.

تتفاوت المعاملة التي يتعرض له الفنان الفلسطيني في ألمانيا، فبينما حرية التعبير مضمونة في القانون الألماني، إلا أن الفنان الفلسطيني، أو الفن الذي يعبّر عن القضية الفلسطينية، يعاني من التمييز والتضييق، والضغط من قبل بعض المنظمات المؤيدة لإسرائيل والمعارضة للنشاط الفلسطيني في ألمانيا.

وفي مثل هذه الظروف، ولا سيما بعد القوانين التي تساوي معاداة إسرائيل بمعاداة السامية، فإنّ الناشطين والفنانين المؤيدين لقضية فلسطين يتعرضون للترهيب والتهديد بالعنف من قبل جماعات يمينية متطرفة، إضافة إلى وصف نشاطهم وفنهم بأنه معادٍ للسامية، أو بالحد الأدنى مروّج لمعاداة السامية. ومن شأن هذه التهمة أن تفقد صاحبها عمله أو تعرّض إقامته في ألمانيا للخطر، وهذا ما حصل مثلاً مع بعض موظفي «دويتشه فيله» العربية، فقد طردوا بسبب مراجعة منشورات لهم، اعتبرها التحقيق الذي أجرته القناة الألمانية بأنه «معاداة للسامية»، وهذا ما حصل أيضاً مع مذيع قناة «كيكا» ماتوندو كاستلو الذي فصل من القناة المخصصة للأطفال بسبب مشاركته في نشاط مخصص للأطفال في الضفة الغربية.

يحاول الكثير من الفلسطينيين التملّص من هذه العواقب وهذه الاتهامات بمحاولة التعبير عن رأيهم عن طريق إسقاط انتقاداتهم على شخصيات ودول افتراضية، محاولين عدم ذكر إسرائيل بشكل مباشر

أمّا على الصعيد الفني، فالتهمة جاهزة، بخصوص أي عمل أو تجهيز فني يحاكي ما يعانيه الشعب الفلسطيني في أرضه، فإمّا يقمع هذا العمل فيلغى، أو - وهذا ما يحصل عادة - أنه لا يتجرّأ إلا قلّة على حضور المعرض أو التجهيز الفني، خشية من «التهمة» الجاهزة. وهذا ما حصل مثلاً في تجربة الفنانة الفلسطينية رشا الجندي في عملها «صبّار: احتجاج مرئي ضد إسكات الأصوات الفلسطينية في ألمانيا».

فتهمة معاداة السامية قد تلتصق بهم بمجرد تعبيرهم عن رأيهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو من خلال مشاركة ما يحدث في الأراضي المحتلة من انتهاكات ضد الفلسطينيين من قبل جيش الاحتلال. أو حتى من خلال عمل فني يجسد القمع الذي يلحق بالفلسطينيين، كما حدث العام الماضي في المعرض العالمي «دوكومنتا» في مدينة كاسل، حين اعتبرت اللوحة العملاقة «عدالة الشعب» (People's Justice) أنها معادية للسامية، وهو عمل يعود للمجموعة الفنية الإندونيسية «تارينغ بادي».

نجح المنتقدون، وفي ألمانيا هؤلاء دائماً يفوزون في مثل هذه المعارك، فتمّت تغطية العمل الفني في 20 حزيران 2022. وفي المعرض ذاته جاءت اعتراضات على تسمية أحد المشاريع الفنية المعروضة، إذ تم انتقاد عنوان «غرنيكا غزة»، الذي يعود لمشروع فني للفنان محمد الحواجري، يحاكي فيه هجمات الجيش الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، ويعود سبب انتقاد العنوان لكونه مأخوذاً من اسم واحدة من أشهر لوحات الفنان بابلو بيكاسو، والتي صور فيها بيكاسو عام 1937 تدمير قوات نازية لمدينة غرنيكا أثناء الحرب الأهلية الإسبانية.

أيضاً في عام 2019 ألغي عدد من الفعاليات الثقافية الفلسطينية في برلين، بسبب الضغوط السياسية من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبعض المنظمات المؤيدة لإسرائيل. وفي عام 2020، قررت مدينة ميونيخ إلغاء حفل لفرقة موسيقية فلسطينية، بعد ضغوط مارستها منظمات مؤيدة لإسرائيل، اعتبرت أن هذا الحدث يمثل دعماً لـ«حملة المقاطعة» (BDS). وعلى سبيل المثال أيضاً، وجدت مجموعة واسعة من الأكاديميّين، والفنّانين، وأمناء المتاحف، وغيرهم، نفسها عرضة لمنظومة من التحقيقات السياسيّة، والإدراج على القوائم السوداء والإقصاء، بسبب تأييدها لفلسطين وانتقادها لإسرائيل. وتتوسّع هذه القائمة في ألمانيا منذ صدور القرار البرلمانيّ عام 2019، الذي يتمحور في جوهره حول استهداف ناقدي سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيّين.

إنّ تهمة معاداة السامية هي ذريعة تستخدم لإسكات أي صوت ناقد لإسرائيل، وسياسات حكوماتها وانتهاكاتها المتكررة يومياً ضد الفلسطينيين. والمتضرر الأكبر من سياسة الإسكات هذه، هو الفلسطيني ومن يناصره أو يدعمه. لذلك يحاول الكثير من الفلسطينيين التملص من هذه العواقب وهذه الاتهامات بمحاولة التعبير عن رأيهم عن طريق إسقاط انتقاداتهم على شخصيات ودول افتراضية، محاولين عدم ذكر إسرائيل بشكل مباشر، كي لا يستخدم هذا الانتقاد كإثبات ضدهم في حال مقاضاتهم بتهمة «معاداة السامية».

ومن الجدير بالذكر أنه في ألمانيا يُتعامل مع موضوع «إسرائيل» وانتقادها بأنه من المحرمات في السياسة والحياة الثقافية والاجتماعية الألمانية، إلى درجة تولّد الخوف لدى الرأي العام من التعامل مع هذه القضية، أو حتى مجرد مناقشتها. وربما أن سبب ذلك معروف للجميع، وهو تاريخ ألمانيا مع المحرقة. فالدولة إلى الآن وبكل مؤسساتها تحاول التكفير عن جريمة الهولوكوست وذلك بتوفير الدعم والحماية المطلقة وغير المشروطة لإسرائيل، وهو ما تؤكده كل أحزاب الدولة من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها، متجاهلة تماماً الممارسات القمعية وعمليات القتل والتهجير والتدمير التي تحدث يومياً بحق الفلسطينيين.

يشعر العديد من الفلسطينيين، ناشطين، فنانين، وحتى صحافيين، بالقلق بشأن حالات منع النشاطات الثقافية الفلسطينية، ويرون فيها محاولة لتقييد حرية التعبير وقمع صوت الشعب الفلسطيني، وهو ما يخدم إسرائيل أكثر وأكثر في تقديم روايتها عن الصراع للرأي العام الغربي، وبالتالي لعب دور الضحية في هذا الصراع. وتعدّ هذه الإجراءات جزءاً من الحملة العالمية التي تشنها بعض الدول والمنظمات ضد النشاطات الفلسطينية والحركة الداعمة لحقوق الإنسان في فلسطين.

من المهم جداً أن يعمل المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والعدالة في المنطقة، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال والتمييز ضدهم. ولكن، في المقابل، يجب على هذا المجتمع نفسه أن يكفل بأن تكون حرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسية متاحة للجميع، بمن فيهم الفلسطينيون في ألمانيا.

الأخبار
al-akhbar
السبت 6 أيار 2023 العدد 4907

المفكرة

جهاد التبيين: أيّ دور للحرب الناعمة

■ ضمن سلسلة محاضرات «جهاد التبيين»، ينظّم «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، يوم الأربعاء المقبل النشاط الرابع تحت عنوان «دور جهاد التبيين في مواجهة الحرب الناعمة». الموعد الذي يحتضنه مقرّ المعهد في الصفير (ضاحية بيروت الجنوبية)، يتحدّث خلاله مدير «مركز دراسات الحرب الناعمة» الدكتور علي الحاج حسن (الصورة).

محاضرة «دور جهاد التبيين في مواجهة الحرب الناعمة»: الأربعاء 10 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مقرّ «معهد المعارف الحكمية» (الصفير ـ مجمّع المجتبى ـ ط 4/ ضاحية بيروت الجنوبية). للاستعلام: 05/472205

آه يا «أبو مجد»

■ في سياق التحيات الفنية التي يوجّهها إلى باقة من كبار الأغنية العربية، يضرب الفنان اللبناني زياد سحّاب موعداً مع الجمهور، غداً الأحد في NOW Beirut. ستكون السهرة مخصصة للراحل ملحم بركات (الصورة). وفيها، يتولّى رفيق عبّود مهمّة الغناء، فيما يعزف زياد على عوده، برفقة الموسيقيين: خليل البابا (كمان)، رمزي قندلفت (كيبورد)، وليد ناصر (إيقاع) وتشارلي فاضل (درامز). أما البرنامج، فيضمّ مجموعة من أشهر أعمال «أبو مجد»، وهي: «حبيبي إنت»، «سلّم عليها»، «الفرق ما بينك»، «جيت بوقتك»، «يمكن نتهنّى بحبّك»، «كبوش التوتي»، «تعا ننسى»، « 10 11 12»، «ما فيه ورد»، «كيف»، «قمرين»، «ولا مرّة»، «يا حبّي اللّي غاب»، «اعتزلت الغرام»، «صاير كذّاب»، «شبّاك حبيبي» و«العذاب».

تحية لملحم بركات: غداً الأحد ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/211122

حوار في النقد

■ يدعو «ملتقى حبر أبيض»، اليوم السبت إلى حضور لقاء حواري في مقرّه في بشامون، حول قضايا نقدية معاصرة، مع الناقد علي نسر (الصورة). النشاط الذي تديره أماني فارس أبو مرّة، سيتمحور حول إشكالية النقد العربي بين الواقع والمرجعيات الغربية، والقصيدة المعاصرة بين التبعية والتحرّر. ومن ثمّ سيفسح المجال أمام أسئلة الحاضرين.

لقاء حواري مع علي نسر: اليوم السبت ـ الساعة السابعة مساءً ـ مقرّ «ملتقى حبر أبيض» (بشامون ـ قضاء عاليه). للاستعلام: 81/773750

سهرة أرمنية... شعبي وجاز

■ تشكّل رباعي فاهاغ هايرابتيان حديثاً في بيروت، ليقدّم مؤلّفات أصلية بالإضافة إلى أغنيات أرمنية شعبية معروفة، إلى جانب حصّة وافرة لأعمال الجاز. يوم الأربعاء المقبل، تحيي الفرقة حفلة في «صالون بيروت» (الحمرا)، ستتضمّن «مفاجآت مرتجلة يمكن للجمهور المشاركة فيها»، كما يؤكّد هايرابتيان. ويُضيف: «يمكن أن يحدث أي شيء، فقط افتحوا خيالكم وآذانكم جيّداً». إلى جانب فاهاغ هايرابتيان الذي يغنيّ ويعزف على الغيتار، تضمّ الفرقة الوليدة كلّاً من: دانيال ميلكونيان (ترومبيت)، ديف جيوداكيان (باص) وكارِن كوشاريان (درامز).

حفلة رباعي فاهاغ هايرابتيان: الأربعاء 10 أيار (مايو) الحالي ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «صالون بيروت» (شارع محمد عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 01/739317 أو 03/133317

شبحيّة الحرب

تحرير «إنما»

يقول الشعراء أن بإمكان الأشياء أن تصير شعراً إن نظرنا إليها عن كثب. المؤرخون يصرحون بالقول ذاته مع تعديل طفيف يطاول الصياغة. هم يقولون: إن تراص الأحداث بماً يوحي به من هدوءٍ وصلابة ما هو سوى فتيلة مؤجلة الاشتعال، فإذا ما اقتربنا من الأحداث قليلاً لشعرنا بلهيب حرارتها، ولأدركنا سريعاً أن بإمكان السيرورة، بطرفة عينٍ، أن تصير حرباً.

الشعراء والمقاتلون يعلمون أن فروقات قليلة تميّزهم. هم يعرفون في العمق أن سرّ مهنتهم، هو، تحديداً، اللحظات المتفجرة التي تلي صوت الانفجار الكبير. في الحرب شاعرية محمومة تصقل حرارة المقاتل إلى درجاتٍ مرتفعة، وفي الشعر وميض مرعب، كلما برق أحرق جلد الشاعر تاركاً ثقوباً سوداء تحت عينيه. ليس هناك من وقت للحرب مثلما أنه ليس هناك وقت للشعر، وكل ما نشهده منذ أكثر من عقدٍ من الزمن، في وفرة المقاتلين ورداءة الشعر، ومن فائض الشعراء وقباحة الخراب، ما هي سوى مظاهر من جولات متفرقة لحربٍ كبرت في العمر وبات نَفسها ضيق. صارت تتعب بسرعة بعد أن تخطت القرن من الزمن. لكنها حربٌ، تبقى على حالها مهما ترهلّت أو غزتها التجاعيد؛ بطشاء، هوجاء، طائشة. لا الماء الذي تدلقه على وجهها كافٍ لغسل آثامها، ولا بياض المحاة كفيل بمحو لون سمائها الأحمر المشبّع بالدم المهدور. الحرب تتقن المواربة، سباتها هو فسحة يقظة، تنام برموشٍ مفتوحة وتستبدل رنين المنبه بأزيز الرصاص. الحرب لا تحتاج إلى مساحيق تجميل لتبدو غاوية، ثم إنها تعرف كيف تخفي وجهها بدون أن تنحني بالضرورة لتخبئ رأسها، تماماً مثلما حدث في فيلم «أشباح بيروت» (غسان سلهب). فبينما ظن الجميع أنه ميّت، وقع ما لم يكن متوقع: فجأةً، ظهر خليل بعد غيابٍ طويل، فاحتدمت الأحداث وانفجرت السيرورة. إن اللحظة التي حطّ فيها خليل جعلت من حضوره موازياً لحضور الحرب. أشباح بيروت نفسها تزور عواصم المنطقة العربية بأسرها وتهدد بأن تطلق العنان لضجيجها المرعب. الحرب هي الحرب. أنت في خضمها، شاهدُ على أوراق نعوتها وركاكة يومياتها، ويا للشاعرية! إن نسمة هواء تلفح وجهك تحث فيك الحنين لماضٍ بليغٍ قد غمرَ أيامها مرةً.

إن الكتابة عن الحرب، هي كتابة راهنية، لأنها كتابة عن اليوم، بشكله ومضمونه وأحواله. إن البوسطة المشؤومة التي مرّت في بيروت بتاريخ 13 نيسان 1975 لا تمت لهذا العدد بصلة، يعني أن عددنا هذا ليس مخصصاً لحربٍ معينة أكثر ما هو محاكاة لواقع الحربٍ التي تطاردنا أشباحه وعن الإرث الذي حملناه وقد حان وقت تفحصه.

لقراءة ملحق «إنما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar

السبت 6 أيار 2023
العدد 4907 السنة السابعة عشرة
Samedi 6 Mai 2023 nº 4907 17ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

حيدر حيدر «الفهد» يغادر إلى ملكوته

خليل صويلح

انطفأ أمس في طرطوس حيدر حيدر (1936-2023) طاوياً رحلة طويلة بين المنافي، قبل أن يستقر في سنواته الأخيرة في قريته «حصين البحر» كنوع من العزلة الاختيارية. في مراجعة أرشيفه السردي، سنجد صاحب «وليمة لأعشاب البحر» حاضراً بأسماء مختلفة، فهو «مهدي جواد» حيناً، و«مهيار الباهلي» طوراً، و«هزيم إسماعيل» في فضاء آخر، وحتى «أبو علي شاهين» الفلاح المتمرّد على الإقطاع في روايته «الفهد»، في تقاطعات صريحة مع سيرته الذاتية، مستدعياً مدناً، وشخصيات، وشجناً شخصياً. كأن الرواية بالنسبة إليه هي موقد لإشعال نار السخط والغضب، وكتابة الذات، من دون مواربة. شاعر ضلّ طريقه إلى الرواية بجرعات مكثفة تمنح السرد ألقاً إضافياً لجهة التمرّد اللغوي: «الروح متعبة والجسد حزين. الزمن يعبر. يكسرك كما تكسر العاصفة أغصان الشجر» (هجرة السنونو).

يمثّل حيدر حيدر صورة المثقف المهزوم والمثقل بالخيبات وانكسار الأحلام، فيقرر مغادرة «بلاد تعيش البغضاء والاستبداد والفساد» أوائل سبعينيات القرن المنصرم إلى بيروت للعمل في «دار ابن رشد للنشر»: «آن الأوان كي تنجو بنفسك من هذا الجحيم». اشتعال الحرب الأهلية اللبنانية (1975)، ثم الحصار الإسرائيلي لبيروت (1982)، يقذفان به إلى منفى آخر، ليجد نفسه في قبرص أو «جزيرة النعاس الأزرق»، وقبل ذلك إلى الجزائر، البلاد التي ألهمته كتابة روايته الملعونة «وليمة لأعشاب البحر»، وما جرّته عليه لاحقاً من تهمة التكفير على إثر طبعها في القاهرة، ومنعها في أكثر من دولة عربية.

في كتابه «يوميات الضوء والمنفى» يؤرخ لخسارات متتالية، وهو يرى أحوال التدهور والتدجين وحطام المدن، والخيانات. يوميات مضادة تنطوي على سخط عمومي مما آلت إليه أحلام جيله، حاملاً على ظهره سناماً من الهزائم والاندحارات والخديعة، إذ تهتز صورة المثقف الثوري أمام أهوال ما حدث ويحدث في خرائط سريالية، يعالجها ببسالة الاعترافات، وبهتك ما هو مستور، بأقصى حالات الغضب. وقد وجد نفسه محاصراً مثل «حيوان في قفص»، فعدا الخيبة من الأنظمة الاستبدادية، اكتشف عن كثب مثالب المنظمات الفلسطينية التي انتسب إليها متطوعاً في ورشات الكفاح المسلّح، ليتساءل أخيراً، أمام أهوال الهزائم: «هل هذا الذي جرى حقيقة أم ضربة كابوس؟»، من دون أن يندم يوماً على أنه رمى السهم أبعد من مرماه، في بلاد «تحمل جنازتها تحت غيم من الغبار والرمل» على «درب الحريق، ودرب الغريق، ودرب السدّ الذاهب فيه لا يُرَدّ». لكن مهلاً، أليست تجربة صاحب «مرايا النار» كابوساً طويلاً؟ فهذا المثقف المتفرّد لم يهنأ يوماً بالطمأنينة، ما انعكس على نصوصه، منذ مجموعته القصصية الأولى «حكايا النورس المهاجر» (1968)، ثم روايته الأولى «الزمن الموحش» (1973)، التي صُنفت في المرتبة السابعة ضمن قائمة أفضل مئة رواية عربية، ثم رواية «الفهد» التي تحوّلت إلى فيلم بتوقيع المخرج الراحل نبيل المالح (1972).

على الأرجح، فإنّ تجربة صاحب «شموس الغجر» هي مرآة لصورته الشخصية الممزقة بين المنافي، من عنّابة إلى بيروت، وباريس، ونيقوسيا، وصولاً إلى حصين البحر، يتأمل البحر من خيمة على الشاطئ، كصياد سمك يتعلّم الصبر كل يوم، كما لو أنه همنغواي آخر في رصد أحوال الهلاك. في «الوعول»، و«التموجات»، و«الفيضان»، و«مفقود»، و«مراثي الأيام»، بقي حيدر حيدر مخلصاً لأسلوبيّته في استدعاء تيار الوعي من جهة، والدفق الشعري في شحن العبارة نحو حدودها القصوى، ما وضع الرواية السورية في منعطف آخر. هكذا اختزل مجد حيدر الرحلة الشاقة للأب، بجملة واحدة عن فجيعته «الفهد غادرنا إلى ملكوته».

ملف

«منشورات الجمل» تعرّب إحدى كلاسيكيّات الفكر السياسي في القرن العشرين

«دفاتر» غرامشي... لفهم العصر الذي نعيش فيه اليوم

مصطفى شلش

يُعدّ كتاب «دفاتر السجن – مُختارات» لأنطونيو غرامشي الذي عرّبته أخيراً «منشورات الجمل» (ترجمة معز مديوني وصبا قاسم)، إحدى كلاسيكيات الفكر السياسي في القرن العشرين، إذ ترك تأثيراً كبيراً على جميع مجالات الفكر الاجتماعي والسياسي والنظرية الثقافية. أضف إلى ذلك أنّ غرامشي (1891-1937) أحد أعضاء الحزب الشيوعي الإيطالي، شارك في المؤتمر التأسيسي للحزب في كانون الثاني (يناير) 1921، ويُعتبر من أهم المفكّرين الإيطاليين الذين تمّت ترجمتهم ودراستهم في مختلف أنحاء العالم.

ترك غرامشي موطنه الأصلي في سردينيا لدراسة فقه اللغة في «جامعة تورينو»، وانخرط في سياسة الحركة العمالية الإيطالية. ابتداءً من سنوات الحرب العالمية الأولى، عمل صحافياً وناقداً مسرحياً مع الصحف الاشتراكية في تورينو. في تلك الفترة، تزامل مع بينيتو موسوليني الذي كان مُحرّراً للجريدة الاشتراكية Avanti. من اللافت أيضاً معرفة أنّ في الكتابات الصحافية المبكرة لغرامشي عداءً واضحاً لـ«الديمقراطية»، سيظهر في «دفاتر السجن» عبر الإشادة بالبعقوبية باعتبارها السياسة التي دفعت فقراء المدن في الثورة الفرنسية إلى دعم مطالب الفلاحين، ودفعت الثورة إلى الأمام. ارتبط هذا بنقده «الديمقراطية»، التي ينظر إليها على أنها فكرة مجرّدة. وقد ذكر أنّ «الديمقراطية هي أسوأ عدو لنا»، لأنّها حاولت تهدئة أو تخفيف حدة أفكار الصراع الطبقي.

في تلك الكتابات المبكرة، كان غرامشي يحتقر المدافعين عن الديمقراطية، الذين اعتبر أنّهم يعبّرون عن أفكار مجرّدة بطريقة عاطفية، مستحضرين المبادئ المقدّسة للثورة الفرنسية مثل العدالة والأخوّة والحرية من دون أن يروا كيف تشكّلت هذه الأفكار تاريخياً بحيث لم تكن حقائق عالمية. توصّل غرامشي إلى أنّ المدافعين عن الديمقراطية مُنافقون، إذ دافعوا عن الحرب العالمية الأولى، واضفوا الشرعية عليها باعتبارها حرباً ديمقراطية، بشّروا بإنجيل الديمقراطية الذي رفع هذه المُثل الغامضة إلى مرتبة الحقائق الأبدية.

الثورة الروسية (1917) وتجربة مجالس المصانع وموجة ثورة الطبقة العاملة التي بلغت ذروتها في استيلاء العمال على مصانع تورينو عام (1920)، تركت أثراً بالغاً على فكر غرامشي الذي شدّد على الحاجة إلى القيادة، وضرورة الانضباط والنظام من قبل دولة ثورية، في حين ان موقفه السابق كان إلى حد ما مناهضاً للدولة. جاء ليقول إنّ «المجتمع لا يمكن أن يعيش بدون الدولة»، وخصوصاً الدولة البروليتارية من النوع المنظّم للغاية وذي الطابع العسكري بالضرورة. وشدّد على الدور الإبداعي لأقلية ثورية تقود الجماهير، معتبراً لينين «أعظم رجل دولة في أوروبا المعاصرة».

لقد ذهب موقف غرامشي السابق الأكثر إيجابية تجاه الليبرالية، إذ كان يرى أنّها فكرة غير ذات صلة بالتحدي المتمثل في بناء نظام بروليتاري جديد، وكان يعتقد أنه قد تمّ وضعه على جدول الأعمال من قبل الثورة البلشفية التي كانت ذات صلة مباشرة بإيطاليا. أظهرت الثورة الروسية الحاجة إلى نوع جديد من الدولة، ديكتاتورية البروليتاريا، وأشارت إلى الإطار المؤسسي لتحقيق تلك الدولة، أجهزة السوفيانات ومجالس العمال والجنود والفلاحين. في سياق مشاركته مع مجالس المصانع (1920)، طوّر غرامشي فكرته عن نوع جديد من الدولة، مع مجالس المصانع (أو اللجان الداخلية) والنضال ضد الرأسمالية ونواة شكل من أشكال الدولة يختلف عن الديمقراطية البرلمانية. وبدلاً من المواطن العام، صاحب الحقوق المتساوية، كانت النقطة المرجعية هي الإنسان كعامل، بحيث تتزامن الوظيفة الاقتصادية مع القدرة السياسية.

انعكست معاداة غرامشي السابقة للديمقراطية في اهتمام جديد بأهمية القيادة السياسية، كما يتضح من تأييده البلاشفة، وإظهار الحاجة إلى حزب سياسي لتنظيم وانضباط الحركة الجماهيرية التي نشأت في الثورة الروسية وعلى نطاق أوسع في أزمة أوروبا ما بعد الحرب. ومن خلال السيطرة على الإنتاج والتعبئة الجماهيرية التي شهدها العامان الأحمران، كانت الجماهير العمّالية تطور الثقافة الجديدة والثقة التي اعتبرها غرامشي ضرورية لمجتمع اشتراكي. لكن هذا يحتاج إلى استكماله بالقيادة السياسية وتنظيم الحركة الجماهيرية، من خلال وكالة الحزب السياسي. هذه كلها موضوعات تناولتها «دفاتر السجن» من منظور تاريخي وفلسفي أوسع أيضاً.

في عام 1922، أرسل الحزب الشيوعي الإيطالي غرامشي إلى موسكو باعتباره مندوبة في «اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية» (كومنترن). أثناء وجوده في موسكو، التقى جوليا شخت، التي ستصبح زوجته وأما لطفليه. في تشرين الثاني (نوفمبر) 1923، غادر غرامشي موسكو متوجهاً إلى فيينا، وعاد إلى إيطاليا في أيار (مايو) 1924، بعدما انتُخب نائباً (عضواً في البرلمان) عن منطقة فينيتو في انتخابات نيسان (أبريل) 1924، ليصبح أميناً عاماً للحزب الشيوعي الديمقراطي في آب (أغسطس) 1924. قُبض على غرامشي في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1926، عند العاشرة والنصف مساءً، كان هذا توقيفاً غير قانوني حتى بموجب القوانين الفاشية، إذ كان حينذاك عضواً في البرلمان، وبالتالي يتمتع بامتياز الحصانة البرلمانية من الاعتقال. لكنّ هذا الامتياز سُحب منه من قبل أعضاء البرلمان الشيوعيين والاشتراكيين الذين شكّلوا المعارضة احتجاجاً على مقتل النائب الاشتراكي ماتيوتي. لكنّ القانون الذي صادق على سحب الامتياز البرلماني، مُرّر من مجلس النواب في 9 تشرين الثاني، أي في اليوم التالي لإلقاء القبض على غرامشي. في البداية، كان محتجزاً في روما، ثم أُرسل إلى سجن جزيرة أوستيكا، قبالة سواحل صقلية، حيث مكث قرابة العام، قبل نقله إلى ميلانو، حيث تم استجوابه من قبل قاضي التحقيق الذي شكّل قضية الادعاء، ليواجه محكمة صورية خاصة، وسيئة السمعة. يومها، قال المدعي العام: «علينا أن نوقف هذا الدماغ عن العمل لمدة عشرين عاماً». حُكم على غرامشي بالسجن لمدة عشرين عاماً وأربعة أشهر وخمسة أيام. وفي 8 تموز (يوليو) 1928، نُقل إلى الرحلة الطويلة إلى سجن تورينو في جنوب إيطاليا.

بدأت المرحلة الأخيرة من سجن غرامشي في آذار (مارس) 1933، عندما تمّ فحصه والتأكد من تدهور حالته الصحية، ليُغادر سجن تورينو إلى عيادة كوسومانو في فورميا، لكنه ظلّ يخضع لظروف عقابية للاحتجاز والمراقبة. في آب (أغسطس) 1935، سُمح له بالانتقال إلى عيادة في روما، حيث كان يعاني من اعتلال صحته الشديد بسبب سنوات السجن. وفي الأشهر الأخيرة من حياته، حثّ غرامشي زوجته على القيام بالرحلة من روسيا إلى إيطاليا. كما نظر في إمكانية العودة إلى سردينيا على الرغم من أن غرامشي وافق في النهاية على تقديم طلب للسماح له بالذهاب إلى المنفى في الاتحاد السوفياتي، ليكون مع عائلته وبسبب حالته الصحية الخطيرة. تمّت صياغة هذا الطلب من قبل صديقه بييرو سيرافا، لكن لم يتم تقديمه لأن الموت سبقه نتيجة إصابته بسكتة دماغية في 27 نيسان (أبريل) 1937.

> استخدم مصطلح الثورة السلبية للإشارة إلى محاولات احتواء الضغط الشعبي والتكيّف مع الحداثة من دون تحدي هيمنة الجماعات الحاكمة
>
> * انعكاسات متشظّية

لسنوات بقيت دفاتر غرامشي مُختفية حتى استردّتها من السجن شقيقة زوجته تاتيانا شخت وأرسلتها إلى الاتحاد السوفياتي، وبقيت في أرشيف موسكو لغاية إعادتها إلى إيطاليا مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ونُشرت أقسام كبيرة من الدفاتر للمرة الأولى باللغة الإيطالية بين عامي 1948 و1951، في حين ظهرت أول طبعة إيطالية كاملة عام 1975.

لكن ما هي بالضبط «دفاتر السجن»؟ هي نصوص غير سهلة القراءة: مقيّدة بظروف سجن غرامشي، وغالباً ما أُجبر على أن تكون أفكاره تلميحاً. تتألف «الدفاتر» من مئات الفقرات بعضها طويل، وبعضها قصير، وتغطي نطاقاً هائلاً من الموضوعات. بالمقارنة مع النصوص الكلاسيكية الأخرى للنظرية السياسية والاجتماعية، فإنها تظهر كتجمّع من الانعكاسات الفكرية المتشظية، وبالتأكيد ليست نصاً مصقولاً تمّت مراجعته للنشر، مع بداية ووسط ونهاية متماسكة.

لذا، لفهم «دفاتر السجن» الخاصة بغرامشي، من الضروري أن يكون لدى القارئ بعض المعرفة بالمواضيع الأساسية التي تم تطويرها في تأملاته حول السياسة والتاريخ والثقافة والفلسفة. هي محاولة، مهما كانت مجزّأة ومبهمة في بعض الأماكن، لفهم الحقبة التاريخية التي تزامنت مع الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية والأزمة المستمرة في المجتمع في تلك الحقبة على المستوى العالمي. هذه المحاولة لتحليل طبيعة تلك الحقبة التاريخية ونقاطها الحاسمة، هي في الوقت نفسه استكشاف لشكل جديد من المعرفة السياسية والاستراتيجية المناسبة لتلك الحقبة، رافضة أشكال العمل والتحليل السياسي التي لا تؤثر على المجتمع الحديث. في المقابل، يعتمد هذا الفهم السياسي الجديد، من منظور غرامشي، على قيام حركة الطبقة العاملة بتطوير فلسفتها السياسية المستقلة. فلسفة بالمعنى الأوسع، تشمل أفكار الإرادة والعمل الإبداعي، ويُنظر إليها على أنها شرط ضروري لأي مجموعة تابعة لتصبح بدورها مهيمنة وقائدة.

الأفكار الرئيسية التي طوّرها غرامشي في «دفاتر السجن» الخاصة بهُمّة لتطوير فهم الحقبة التاريخية الخاصة بها، والسياسة والفلسفة المناسبة لها. وليس مستغرباً أنّ هذا المسعى يتطلب لغة سياسية جديدة، ولغة مختلفة. لذا مثّلت «دفاتر السجن» معجماً سياسياً للمصطلحات والمفاهيم التي يمكن من خلالها التعبير عن المعرفة السياسية الجديدة والاستراتيجية السياسية المقابلة وتحليلها.

في الواقع، معظم المفاهيم لم يخترعها غرامشي، بل استُخدمت في النظريات السياسية السابقة، سواء أكانت ماركسية أم لا. هذا ينطبق على «المفهوم الرئيسي» للهيمنة والمجتمع المدني، وبالطبع مفهوم الدولة، أو الفكرة الهيغلية عن الدولة الأخلاقية. في هذه الحالات، يأخذ غرامشي مصطلحات مألوفة للنظرية السياسية والاجتماعية، ويعطيها استخداماً وتعريفاً جديدين، ويملؤها بمحتوى مختلف، ويستخدم لغة سياسية قديمة بطرق مبتكرة جذرياً. ينطبق ذلك على المصطلحات الرئيسية الأخرى المستخدمة في تحليل السياسة، مثل الثورة السلبية، والنزعة الأميركية والفردية، وما يبدو أنه اختراعه الخاص، مثل حرب المواقف مقابل حرب الحركة أو حرب المناورة، لوصف أشكال مختلفة من الاستراتيجية السياسية.

ترتبط ابتكارات غرامشي المفاهيمية الأخرى بإعادة صياغته الجذرية للماركسية، ولا سيما استخدامه لمصطلح «فلسفة الممارسة» للإشارة إلى الماركسية، وهو مصطلح ذو أهمية حاسمة لنهجه بالكامل في السياسة والفلسفة. لم يتم استخدام هذا المصطلح كوسيلة لتجنّب لفت انتباه الرقيب الذي ربما أثيرت شكوكه باستخدام كلمة «الماركسية». إنه مصطلح جاء ليحلّ محل «المادية التاريخية» في سياق كتابة الدفاتر، ويقترح الطريقة التي ذهبت بها نسخة غرامشي للماركسية إلى ما هو أبعد من الحتمية الاقتصادية التي اتخذتها الماركسية الأممية الثانية (1889 - 1914) وبالمثل الماركسية اللينينية في شكلها الشيوعي الأرثوذكسي أو الأممية الثالثة.

هذا يعني أنّ «دفاتر السجن» تهدف إلى تطوير علم السياسة بشكل كامل، واستكشاف العمل السياسي الذي يُنظر إليه على أنه مجال إبداعي للعمل البشري لا تحدده العوامل الاقتصادية بشكل صارم أو فوري. ولهذا نقد غرامشي بشكل مُكثف «الاقتصادوية»، وفكرة أن القاعدة الاقتصادية تحدّد بشكل مباشر البنية الفوقية السياسية والإيديولوجية. في الواقع بينما أخذ بشكل متكرر ملخّص ماركس الشهير والكلاسيكي لمذهبه كنقطة انطلاق له في مقدمة عام 1859 لنقد الاقتصاد السياسي، رفض غرامشي ما يسمّى «الاستعارة المعمارية» للقاعدة والبنية الفوقية، مستبدلاً ذلك الثنائي بفكرة جديدة تماماً لـ«الكتلة التاريخية». تركّز «دفاتر السجن» على دور المثقفين والحزب السياسي (الذي يُنظر إليه على أنه «الأمير الحديث») بوصفهم الوكلاء الرئيسيين لتحول الوعي والإيديولوجيا. يُنظر إلى هذا التحول على أنّه ضروري لأي تجمع اجتماعي يسعى للتغلب على حالة التبعية والتبعية الفكرية، بمعنى آخر بهدف تحقيق الهيمنة.

تناولت «دفاتر السجن» أحياناً بطريقة تلميحية ومشفّرة موجة الإضرابات ومصادرة المصانع في إيطاليا في سنوات ما بعد الحرب مباشرة، وفشل اليسار وما تلاه من صعود الفاشية، وتأملات في التاليتين والفاشية كمنظمتين سياسيتين واجتماعيتين، وانتقاد السياسة الخاطئة التي اتبعتها الحركة الشيوعية العالمية بعد عام 1929 (ما يسمى بالفترة الثالثة أو الرومانية عبر كومينونات العصور الوسطى ومقارنات عصر النهضة والإصلاح، مع مناقشات موسّعة حول حركة الاستقلال الوطني الإيطالية، وهي نفسها مرتبطة بتطور الأفكار المنبثقة عن الثورة الفرنسية. والهدف من هذا التحليل السياسي بشكل مكثف: فهم طبيعة المجتمع المعاصر واستخدام هذا الفهم لتطوير استراتيجية سياسية يمكن أن تكون مناسبة لذلك المجتمع، ورفض أنماط العمل السياسي التي أدّت إلى الهزيمة في الماضي القريب وفشلت في استيعاب الخصائص المميزة والمعقّدة للعصر الحديث.

ومن أجل التعبير عن هذه الاستراتيجية السياسية الجديدة، كان من الضروري استخدام مفردات مختلفة. هذا ما طوّره غرامشي من خلال صفحات «دفاتر السجن»، متخلّياً عما يراه عوائق وعقبات أمام رؤية واضحة للواقع المعاصر. تكشف الدفاتر رفضاً واضحاً للنسخ المبسّطة والفجّة من الماركسية والاستراتيجيات السياسية (مثل تلك الخاصة بـ«الثورة الدائمة» لتروتسكي وفكرة الانتفاضة المباشرة ضد الدولة، «حرب المناورة») التي يُنظر إليها على أنه عفا عليها الزمن وغير ذات صلة بالحقبة التاريخية للعالم المعاصر.

أحد أهم المفاهيم الجديدة التي تم تطويرها في الدفاتر هو مفهوم «الثورة السلبية»، التي يُنظر إليها في سياق تاريخي واسع على أنها سمة لمعظم الفترتين اللتين فتحتهما أولاً الثورة الفرنسية عام 1789 ومن ثم الحرب العالمية الأولى والثورة البلشفية عام 1917. يستخدم غرامشي مصطلح الثورة السلبية في المقام الأول في سياق تحليله للحركة الوطنية الإيطالية، وهي حركة لتحقيق الاستقلال السياسي والوحدة للأمة الإيطالية. لم يخترع غرامشي المصطلح، بل استخدمه لتحليل الطرق التي عزّزت هيمنة المجموعات الليبرالية والمعتدلة، ووصلت إلى نتائج شكّلت طبيعة الدولة الإيطالية، والمجتمع بعد الوحدة. وتم استخدام مصطلح «الثورة السلبية» لوصف عصور تاريخية بأكملها، ولا سيما الفترة التي تلت عام 1815، حيث رسّخت الأحزاب الليبرالية والليبرالية هيمنتها الفكرية والسياسية، وبالمثل في الفترة التي أعقبت الانتفاضة الثورية التي أطلقتها الثورة البلشفية في روسيا والموجة اللاحقة من نضال الطبقة العاملة والنضال الطبقي في إيطاليا وأماكن أخرى. فالثورة السلبية مصطلح يستخدمه غرامشي للإشارة إلى محاولات احتواء الضغط الشعبي والتكيّف مع الحداثة من دون تحدي هيمنة الجماعات الحاكمة بشكل أساسي. ويسمّي غرامشي هذا «الثورة بلا ثورة»، ويرى الفاشية والأميركية والفردية كأمثلة للثورة السلبية بطريقتها المختلفة.

من الناحية التاريخية، رأى غرامشي الثورة السلبية على أنها تميّز «الفترة التي أعقبت سقوط نابليون، وتلك التي أعقبت حرب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) والتي يعتبر بأنها تشكل استراحة حاسمة فتحت حقبة تاريخية جديدة. مع ذلك، يدرك الجميع أن سلسلة كاملة من الأسئلة التي تراكمت بشكل فردي قبل عام 1914 شكّلت «كومة»، تطلّبت تعديل الهيكل العام للعملية السياسية. يستشهد غرامشي بمجموعة كاملة من المشكلات التي تميز هذه الفترة، ويصنفها على أنها: «البرلمانية، والتنظيم الصناعي، والديمقراطية، والليبرالية...». ما جعل الموضوع الأساسي لـ«دفاتر السجن» هو كيف يمكن «للقوة الاجتماعية الجديدة» أن تضع حداً للثورة السلبية وتحقق العكس، أي ثورة كاملة أو نشطة. هذه القوة الاجتماعية الجديدة هي قوة الجماهير والطبقة العاملة والفلاحين، بشكل عام جماهير المجموعات الخاضعة التي ينطوي تحررها الثقافي والسياسي على تحول جذري.

لذا ينبغي النظر إلى «دفاتر السجن» على أنها محاولة طموحة، مكتوبة في ظروف شديدة التقييد في زنزانة السجن، لفهم العالم الحديث، أي ظروف العمل السياسي بعد وصول الفاشية إلى السلطة، أولاً في إيطاليا عام 1922 ولاحقاً في المانيا عام 1933. في ذلك الوقت، كان غرامشي في السجن بالفعل لمدة سبع سنوات. من خلال الجهاز المفاهيمي الجديد المنتشر في الدفاتر (حتى لو كان يستخدم مصطلحات مألوفة، ولكن مع معان مختلفة ومبتكرة)، فإن الهدف هو شرح ميزات حداثة القرن العشرين، ورسم أشكال من الإستراتيجية السياسية تمكّن المجموعات الخاضعة حتى الآن من تحقيق الهيمنة، وهو شكل من أشكال القيادة الفكرية والسياسية التي تتفق وتحوّل أعضاء تلك الجماعات إلى «قوة اجتماعية جديدة».

هكذا يسعى غرامشي إلى طريق للمضي قدماً. يتجاوز الثورات السلبية للفاشية والليبرالية، وفي الواقع ما يسميه «الأميركية والفردية»، أي محاولة استخدام الوسائل الحديثة للإنتاج بالجملة من دون تغيير هيكل العلاقات الطبقية. من الناحية الفلسفية وكذلك السياسية، وبالنسبة إلى غرامشي، لا يمكن الفصل بين الاثنتين. بالنسبة إليه، فإن الماركسية، أو «فلسفة الممارسة» هي «الفلسفة سياسة، والسياسة هي أيضاً فلسفة». وهذا يعني منظوراً يرفض أشكال الحتمية التي ترى العمل السياسي محدداً بشكل مباشر ومبسّط من قبل البنية الاقتصادية للمجتمع. تتمثل حجته الأساسية في «دفاتر السجن» في التحقيق في العملية التي يمكن من خلالها ظهور إرادة جماعية تتشكل من قبل مجموعات خاضعة تهدف إلى تغيير ظروف وضعها. على حد تعبير غرامشي، علينا أن نتحرى «مشكلة تكوين الإرادة الجماعية». ومن أجل التحليل النقدي لما تعنيه هذه المشكلة، من الضروري إجراء دراسة دقيقة لكيفية تشكّل الإرادة الجماعية الدائمة، وكيف تحدد هذه الإرادة لنفسها نهايات محددة قصيرة وطويلة المدى، أي مسار عمل جماعي.

لذلك، تفتح «دفاتر السجن» عالماً فكرياً مع أفكار جديدة جذرية، تم تطويرها كأدوات لفهم السياسة والمجتمع في القرن العشرين، مفاهيم ضرورية أيضاً لفهم العصر الذي نعيش فيه اليوم. هذا العالم الفكري الجديد، والمفاهيم المصاحبة له، يستلهم بالتأكيد نقطة انطلاقه من الماركسية.

> تركّز «دفاتر السجن» على دور المثقفين والحزب السياسي بوصفهم الوكلاء الرئيسيين لتحول الوعي والإيديولوجيا
>
> الطبقة ضد السياسة الطبقية التي أعلنت الانهيار الوشيك للرأسمالية نتيجة للأزمة الاقتصادية)؛ وطبيعة الأساليب الجديدة للإنتاج الرأسمالي الضخم، ومحاولة إنشاء دولة ومجتمع جديدين في الاتحاد السوفياتي.

قدّم غرامشي فكره في سياق منظور تاريخي واسع النطاق، مع إشارات إلى المسار الكامل للتاريخ الإيطالي والأوروبي، من الإمبراطورية

في كتاباته الباكرة، ذكر أن «الديمقراطية أسوأ عدو لنا». لأنها تحاول تهدئة أو تخفيف حدة الصراع الطبقي

(تصوير ماركو بوريلي)

شذرات

توماس ترانسترومر: 30 قصيدة هايكو *

اختيار وترجمة تحسين الخطيب

ريحُ اللّهِ وراءَ ظهري
بلا صوت تأتي الطَلْقةُ.
حلمٌ مديدٌ لا ينْتهي.

■■■

الشَّمسُ البيضاءُ، وهيَ تتمرَّنُ
وحيدةً، تركُضُ المسافةَ الطَّويلةَ
صوبَ جبالِ الموتِ الزَّرقاء.

■■■

حضورُ اللّهِ.
في نَفَقِ غناءِ الطيورِ
بابٌ مُوصَدٌ ينفتحُ.

■■■

العشبُ الصَّاعدُ..
وجهُهُ، حجَرُ رُؤْيتي
منتصبٌ في الذّاكرة.

■■■

عالياً، على طُولِ المنحدَراتِ
أسفَلُ الشَّمسِ: كانَ الماعزُ
يرعى النَّار.

■■■

ينحني الموتُ عليَّ
مسألةً في الشَّطرنجِ أنا،
والحلُ لديه.

■■■

محمولاً بالعتمة.
أقابلُ ظلاً هائلاً
في عينَيْنِ اثنتَيْن.

■■■

واقفاً في الشرفة
في قفصِ أشعَّةِ الشَّمس:
كقوسِ قزَح.

■■■

جِدارُ هُوَ البحرُ
أسمعُ النَّوارسَ تصرخُ
ولَنَا تَلوُّحُ.

■■■

صمتٌ رمادي
يعبرُ المارةُ الأزرقَ،
باردا يهب مِنَ البحرِ النَّسيمُ.

■■■

حدثَ شيءٌ.
أضاءَ الغرفةَ القمرُ.
واللهُ يعرفُ.

■■■

ريحٌ أكَّالةٌ
تعصفُ عبرَ البيتِ في اللَّيلِ:
إسمُ الشَّياطين.

■■■

يشربُ الصبي حليبَهُ
قَريرَ العَيْنِ في زنزانتِهِ ينامُ،
أمّا مِن حجَرْ.

■■■

شاحنةٌ هائلةٌ
تدمدمُ بعدَ أنْ حلَّ اللَّيلُ.
أحلامُ النزلاءِ ترتعشُ.

■■■

ركلوا كرةَ القدم
فجأةً عمّتِ الفوضى:
الكرةُ تطيرُ فوقَ الجدارِ.

■■■

مُهمهماً في السَّديم
هُناكَ في الخارجِ قارئُ الصَّيدِ:
نُصُبُ تذكاري على المياهِ.

■■■

جدارُ الياسِ
يأتي ويرحلُ،
حمَامَاتٌ بلا وجوه.

■■■

ديرُ رهبانٍ لامِّيّينَ
بحدائقَ معلَّقة.
صُوَرُ معركة.

■■■

تَقِفُ الأفكارُ ساكنةً
مثلَ بلاطاتٍ فُسيفساءَ
في باحةِ القصرِ.

■■■

يتشمَّسُ الإبَّلُ
مُسرِعاً يطيرُ الذبابُ ويخيطُ
الظلَّ
على الأرضِ.

■■■

صنوبراتٌ شعثاء
في السَّبخةِ الفاجعةِ
إلى الأبدِ إلى الأبد.

■■■

عُقْعُقٌ أسودُ أبيضُ
حَرُوبًا يقفزُ، يتعرَّجُ
في الحقولِ.

■■■

ظلالٌ تنكمشُ..
ضائعونَ نحنُ في هذهِ
بينَ عشائرِ الفطرِ.

■■■

في ساعةٍ مُحدَّدة
تستريحُ الرِّيحُ العمياءُ
أمامَ الواجهاتِ

■■■

هُنَا شمسٌ وهَّاجةٌ
صاريةٌ بأشرعةٍ سوداءَ
مِنَ الأيَّامِ العتيقةِ.

■■■

ينشُقُّ السَّقفُ
يَرَانِي الرَّجُلُ الميِّتُ
هَذا الوجهُ..

■■■

أسمعُ أنينَ المطرِ..
أهمسُ بالسِّرِّ
كي أدخُلَ.

■■■

لوحةٌ معتمةٌ
رسمَ فوقَها الفقرُ
أزهاراً في السِّجنِ.

■■■

هُنَاكَ كُنْتُ
على جدارٍ مُبيَّضٍ
يحتشدُ الذبابُ.

■■■

على الرَّفِّ يرقدُ
في مكتبةِ الحمقى
كتابُ المواعظِ، لَمْ يُلمَسْ بَعْدُ.

* نقلاً عن المجلة الإلكترونية «دفاتر الشعر»، التي يحررها ويترجم دفاترَها تحسين الخطيب، العدد الأول، ربيع 2023

بورتريه توماس ترانسترومر (رسم أندري فريدمان)

لياكوك ـ «حضور/ غياب بالكاد» (قطن وحرير صناعي ـ 121,9 × 121,9 سنتم ـ 1998)

نص

إليهم

وديع سعادة *

إلى سركون بولص: فيما الآخرون
لا يزالون يبحثون عن مدنهم،
وصلتَ أنت إلى مدينتك «أين»
واسترحت.

إلى بسام حجار: كان الرملُ كتابك،
قرأتَه بسرعة، ونمت.

إلى أنسي الحاج: لن.. وأبداً.

إلى مارسيل خليفة: أحمد العربي
يا مارسيل، صار أحمد الغربي.

إلى غسان علم الدين: الطريق هي
الموسيقى، لكن العازفين عليها
نشاز.

إلى مارتن لوثر كينغ: كل أحلامنا
يا مارتن كانت أوهاماً.

إلى أدونيس: مفرد بصيغة الجمع؟
أنا لا أرى غير جمع بصيغة المفرد.

إلى عيسى مخلوف: الرسائل لم
تعد تصل يا صديقي.

إلى ديفيد معلوف: لم تعد بابل
تلك المدينة. العالم كله صار بابل.

إلى ألن غينسبرغ: هل تسمع؟
العالم كله يعوي.

إلى جاك كيروالك: لا طريق. لا تتعب
نفسك في البحث عنها.

إلى محمد الماغوط: حزنٌ في ضوء
القمر، وفي ضوء الشمس، وفي
العتمة كذلك.

إلى غادة السمان: لا بحر في
بيروت؟ بل، لا بيروت في بيروت.

إلى نزيه أبو عفش: لا ذاكرة
للعناصر يا نزيه، ولا لأي شيء
ذاكرة.

إلى راينر ماريا ريلكه: لن يسمعك
أحد إذا صرختَ يا راينر، لا الملائكة
ولا سواها.

■■■

الوطن ليس مساحة جغرافية.
الأصدقاء، أمثالكم، هم الوطن.

* سيدني/لبنان

قصة قصيرة

درب المختارة

آلاء شمس الدين *

الطريق طويل جداً. وصلتُ إلى منتصف مسير التسلّق في وادي المختارة في الشوف، وشعرتُ أنني أُنهكت، وأنني أحتاج إلى طاقةٍ تدفعني إلى نهاية المسير. كنتُ عالقةً هنا، لا أنا مع المتقدّمين في الطريق ولا أنا مع المتأخرين عن الوصول إليها. جلستُ على الأرض من شدّة الإنهاك. مددتُ قدميّ على التراب البارد الرطب واسندتُ ظهري إلى حجر كبير بالقرب من ضفة النهر. كان يهدر بقوّة والمشاة في المسير يتقدّمون، ينظرون إليه ويكملون مسيرهم. رأيت أقدامهم، وخطواتهم، يمشون، يحفون أحذيتهم بالطين، وأنا جالسة منهكة لا قوة لي على التقدّم.

لطالما شعرت، منذ صغري، أنني عالقة في منتصف الأشياء. كنتُ أتمنّى التفوّق في الدراسة ومنافسة الطلاب المتفوّقين، أن أكون معهم، في شلّتهم، ولكنني لم أنجح يوماً في الحصول على مركز بينهم. فمادتا الرياضيات والفيزياء كانتا كهذا المسير الطويل والوعر، تستنزفان جهودي في الدراسة، وبعد كل الجهد المبذول لتعلمهما لا أحصل على أكثر من درجة 13 من 20، درجة معتدلة. فلا أنا مع المتفوّقين ولا من الراسبين. أنا فقط في المنتصف مع الناجحين، الذين يكتفون بهذه الدرجات ويشكرون الله على نجاحهم في الرياضيات والفيزياء، وكأنّ إنجازنا السنوي أن ننهي العام الدراسي من دون الرسوب في هاتين المادتين. حتى بطاقة العلامات في نهاية العام كانت تعرّفني، تحدّد لي منذ صغري أنني في درجة «الوَسَط» مع هؤلاء الذين لن يكملوا المسير إلى نهايته، لن يكونوا يوماً من زمرة المتقدّمين ولا من الراسبين المتأخرين.

في صف البكالوريا، درست منهاج الامتحان الرسمي ثلاث مرّات في شهرين لأحصل على درجة المتفوّقين، لكنني بقيت في منطقتي. كنتُ أحتاج إلى خمس علامات إضافيّة لأتخطى درجة «الوَسَط» وأنتقل إلى درجة «الجيّد». وكانه قدري أن أكون في منطقة متوسطة دائماً.

درجة الوَسَط هذه طُبعت بأحرف صغيرة أسفل شهادة البكالوريا بالقرب من العلامة النهائية، كالختم النهائي الذي يصدّق حكماً بالإعدام. هذه الدرجة حدّدت لي التخصّص الجامعي، فروع الآداب جميعها وعليّ أن أختار بين أن أكون معلمة لغة عربيّة أو اجنبيّة أو أن أكون اختصاصيّة نفسيّة أو عاملة اجتماعيّة أو مترجمة، كلها اختصاصات تعيدني إلى منطقتي، إلى طبقتي الوسطى حيث أعيش منذ ولادتي. والجامعة اللبنانيّة هي فرصتي الوحيدة، فانا ابنة بين خمسة أولاد لأب يعمل موظفاً في الدولة، لا فرصة لي لدخول الجامعات الخاصّة.

ترجمة، تخصص اخترته من بين كل الخيارات المتاحة أمامي، فانا أحبّ الأدب، وأحلم أن يُطبَع اسمي على رواية بترجمتي. كنت أؤمن بالأشياء المستحيلة! ظننت أنني اخترت أفضل خيار من المتاح أمامي، لم أكن أعلم أن لا شيء يغيّر القدر، ولا فرق يحدثه التخصّص الجامعي في المنطقة الوسطى، فالحصول على وظيفة بعد التخرّج لم يكن سهلاً، حتى صارت الوظيفة التي تختارني بأي شروط تفرضها عليّ هي الإنجاز.

كان عليّ النهوض، لأنني صرت مع المتأخرين في المجموعة التي خرجت معها إلى التسلق. وقفت مستندة إلى الصخرة الرطبة، شعرت بألم في ركبتيّ. لم أبلغ الثلاثين بعد، ومشكلة مفاصلي مرضٌ صاحبني منذ الطفولة. أذكر طبيب المفاصل الأخير الذي اصطحبتني أمي إليه. كنت في الصف التاسع، وقد عادت إليّ نوبات الروماتيزم، وصرت أحمل على أيدي الجيران وأبي لأصل إلى باص المدرسة، ويعود سائق الباص ليحملني ويصعد بي إلى الصف. انقطعت السبل بوالديّ، حتى ذهبا بي إلى أمهر طبيب سمعا عنه. أذكر جسده الضخم الكبير ووجهه الأسمر البشوش وصوته الهادئ، وهو يخبر والدتي أنني لا أعاني الروماتيزم وفحوصاتي نظيفة!

قال لها: «بنتك خايفة، خايفة كتير لدرجة مش عم تقدر تمشي على إجريها، صابر معها شي؟».

ربطت والدتي الأمر بخوفي من الرسوب في الامتحان الرسمي، وقالت إنني دائماً ما أخاف من الامتحانات المدرسية ومن كل شيء، لكنها المرّة الأولى التي يأتي خوفي هكذا. كان والداي قد انفصلا في بداية العام الدراسي وأنا وإخوتي الخمسة كنا نتنقل بينهما. في الحقيقة، كنت خائفة بشدّة من أن لا نعيش مع ماما مجدداً.

في كل مرة كانت أمي تأتي لاصطحابي إلى الطبيب أفرح لأنني سأراها. في كل مرّة كنت أذهب إليها في نهاية الأسبوع أتمنّى لو أنّ الأيام لا تنتهي. لكنها كانت تنتهي، ويأتي سائق التاكسي ليأخذني وإخوتي إلى بيت والدي. فأبكي طوال طريق العودة وأشعر أن قدميّ تعجزان عن الحركة.

ما زلت خائفة من كل شيء قد أواجهه، وما زالت قدماي ترتجفان من حين إلى آخر، كأنّ الخوف مزروع في ركبتيّ. كان ذلك الطبيب صادقاً! تقدّمتُ في المسير ببطء، ركلتُ حجراً صغيراً، ونظرتُ إلى السماء، رأيتُها من كثافة الأشجار وأغصانها المتشابكة، زرقاء صافية. كانت هناك تلة وعرة عليّنا الصعود إليها لنقطع ضفة النهر ومن الضفة الأخرى، نبدأ بتسلق الطريق لنصل إلى قمّة الجبل. خُيّل إليّ أنّ الطريق الذي نسلكه، لا يتوفر على خاصيّة الحذف، فلا بدّ لنا من الصعود إلى أعلى الجبل لننحدر بعدها إلى الطريق العام حيث تنتظرنا الحافلات. وكذلك أنا، لا يمكنني تخطي طريق الخوف من القصّة التي عشتها منذ طفولتي.

* بيروت/ لبنان

فريدا كالو ـ «الحلم/ السرير» (1940)

قصائد

أرش الملح على جثتي وأضحك *

كمال اخلاقي **

1- مدينة الأسف الكبير

في أسفي رأيتُ البَحر محطماً كأحلام العشاق
رأيتُ الرمل منهوباً
في شاحناتٍ تقتل النسوةَ العائداتِ
فجراً من معامل تصبير السردين
رأيت طفلةً تحلم بالأوكسجين
بحصتها في الحياة التي يكنسها
مصنع الكبريت
في أسفي رأيت السفن في الميناء تبكي
والصيادين يموتون يُلفِّهم كفنٌ من ضباب
رأيت قصر البحر صار قصراً للخراب
كنا ندخله كالملوك ونحارب البرتغال
بقطعة
خبز ونسبح من حجر إلى حجر
صار قصراً للخراب
أسفي مدينة لا تصلح إلا لشيء واحد
الأسف.. الأسف.. الأسف

2- سيرة الغياب

هو ذا الغياب
هي ذي يقظة الظلال كلها
في عتمة الباطن يمتد كجذر أركانة
ليثقب الأرض
وفي لحظة سامية كالفجر
يرخي أغصانه
لتشتعل الأشجار
وتضاء الغابة

3- ولادة

كل صباح يكتب قصيدة
يطوي الورقة التي تحمل قلبه
يضعها في زجاجة نبيذ ويلقي بها
في البحر
سنون طويلة مرت وهو يسكب الشعر
والنبيذ
حتى توقف النبض
في ذلك اليوم المعطر بالمناداة
إحمر وجه البحر
أمطرت غيمة
سمع لحن طائر غريب
تفتقت وردة في حقل نور
أعلن سراً تحت سماء أخرى
بأن شاعراً ما قد ولد

4- تعريفات غير ملزمة

الأطفال كتب مقدسة
الكبار ترجمات ضعيفة
الحزن شريك في جريمة كاملة
الفرح شاهد زور
العنف ضريبة قديمة نسددها بالأقساط
الحرب جدولة دين في كناش محاسب متدرب
الحب مدخن يحلم بسيجارة لا تنفد
الجنس دخان يفي بالغرض ولو في زنزانة
الله حقيقة كم أملت عقول الفلاسفة
الرسل مكلفون بتخفيف الألم
وبتاكيد الحقيقة بأصوات مبحوحة

5- الأطفال

ستأتي القيامة
قد تكون أتت ونحن نيام
آه كم حاول الأطفال إيقاظنا
وحدهم أدركوا بالفطرة
أن الأرض تفور
وأن الموج يعلو
وأن السماء تنتحب
وأن الوقت قد نفد
لكن
متى أنصتنا لتلك المناداة؟

6- السؤال

اللون لا يعود
أسألوا الرسام
الكلمة لا تعود
أسألوا الشاعر

الفكرة لا تعود
أسألوا الفيلسوف

الموجة لا تعود
أسألوا البحار

اللحن لا يعود
أسألوا العازف

الحب لا يعود
أسألوا العاشق

الوطن لا يعود
أسألوا اللاجئ

العرش لا يعود
أسألوا الملك

اللحظة لا تعود
أسألوا الشيخ

الحياة لا تعود
أسألوا الميت

الأهم هو أن لا تكفوا عن السؤال
السؤال هو سبب وجودنا ومنتهاه

7- صمت

هذا مريض يتعافى
وهذا صوت ارتطام المطر بالزجاج
لأجلهما معاً أرفع قبعتي
وألوذ بالصمت

8- تعب

تعبت الكلمات التي كانت تصنع الجمل
تعبت الجمل التي كانت تصنع الكلمات
في الحلق بقايا حروف تتهجى صمتها
في الطريق إلى المعنى الذي ما عاد
يصلح طريقاً
رجل مقعد ينتظر الفجر
في فمه أغنية
عاهرة تنتظر زبائنها المتعبين
في الجهة الأخرى من الغواية

واللحظة التي ترمم بنظرتها عبور
طائر إلى عشه
هي نفسها النظرة التي تنتظر نازحين
جدداً
من ضفاف قديمة
في الحلق مياه وفية للحلق تطلب ظلها
ولا تترجى غير ذلك

9- فقط لتحيا أنت

نسيت أن أخبرك أيها الشعر
جوربي مثقوب
جيبي فارغ
طفلتي الصغيرة تعاني الربو
يداي مشققتان ولا تصلحان للكتابة
طحن الشعير هو أرقى عمل صادفته في
حياتي
حياتي التي لا تعنيك أيها الحقير
أيها المفلس الذي يرتاد المواخير
ويتغذى على الآهات
اسمعني أيها المرعب ولو مرة واحدة
لقد نزعت مني أجمل لحظات العمر
ورميتني في أقرب حاوية لإعادة تدوير
الورق
رميتني فقط لتحيا أنت

* مقتطفات من ديوان صدر حديثاً بالعنوان نفسه عن «دار النهضة العربية»/ بيروت.

** آسفي/ المغرب

غيغي ميلز ـ «سماء ليلية، إبحار ليلي» (زيت على ورق، كولاج وقلم رصاص على ورق ـ 149,9 × 991,1 × 5,1 سنتم ـ 2023)

دراسة

روبن كريسويل: بيروت رحم الحداثة العربيّة

خليل صويلح

هل انطفأ شعاع الحداثة في بيروت بانطفاء مجلة «شعر»، ثمّ باندلاع الحرب الأهلية 1975؟ المسألة لا تتعلق بعمل تلك الورشة الشعرية التي جعلت من مقاهي شارع الحمرا مركزاً لتيارات الحداثة فقط، وإنما بتلك المرأة التي عكست صورة المدينة الاستثنائية كمنطقة جذب للمبدعين العرب المنفيين من بلدانهم، قبل أن تُنكّس راية الحرية تحت ضربات الحروب والهزائم والمؤامرات.

هكذا يربط روبن كريسويل في أطروحته «مدينة البدايات: الحداثة الشعرية في بيروت» (2019 ـ انتقل أخيراً إلى لغة الضاد عن «دار التكوين» ـ ترجمة وتقديم عابد إسماعيل) بين تجليات الحداثة ومكانتها المحورية وموقعها الريادي في التاريخ العالمي للحداثة من جهة، وحركة الشعر الحديث المتمثلة في مشغل مجلة «شعر» (1957) من جهة ثانية. يستغرب الناقد الأميركي كيف أهمل دارسو مدن الحداثة أهمية بيروت بالمقارنة مع مدن مثل باريس، ولندن، وبرلين، و حتى شنغهاي. وتالياً، فإن هذه المراجعة تسعى إلى إعادة الاعتبار إلى هذه المدينة وفكرها المنشق، وعمق فهم شعراء مجلة «شعر» للحداثة المتأخرة، ورموزها في الغرب، تحديداً إلى جنب مع النهضة العمرانية للمدينة الكوزموبوليتية.

لخّص يوسف الخال الأب الروحي لمشروع مجلة «شعر» بأن القصيدة كعمل فني «لا تتطلّع إلى أبعد من ذاتها، إنها خلية مستقلة، مكتفية بذاتها». لكن مشروع الحداثيين هذا جوبه بقوة من قبل المثقفين الماركسيين والقوميين العرب الذين اعتبروا فصل الأدب عن السياسة «لعنة لا تغتفر». وهو ما يفسّر «لماذا كانت نبرة الحداثيين البيروتيين نافرة وعرضةً للاستعداء، نظراً إلى تطلعهم إلى تشييد متحف جديد في وجه عتاة خصومهم» بانخراطهم في المسألة الجمالية في المقام الأول، لجهة تطويب الشاعر لنفسه كشاعر، وفق معايير عالمية جديدة مثل تمجيد الفردانية، ونبذ شخصيات الجموع، وتغييب البيئة المحلية، إلا أن ادعاء الاستقلالية الأدبية وما رافقه من شعارات عن الحرية الثقافية والفكرية، تعرّض للخلخلة بسبب الدعم المؤسساتي (منظمة حرية الثقافة)، فضلاً عن بعض المنظمات الطليعية المرتبطة بوكالة الاستخبارات الأميركية التي كانت تدعم المثقفين المناهضين للشيوعية.

يستدرك روبن كريسويل بأن مجلة «شعر» بقيت حركة شعرية محضة لا حزبية. تنطوي هذه الأطروحة إذاً، على قراءة تتراجح بين النقد الشعري والتاريخ الفكري، ملتفتاً على نحو خاص إلى تجربتين متفرّدتين، هما تجربتا أدونيس وأنسي الحاج كنموذجين للحداثة الشعرية العربية، فيما يهمل تجارب الآخرين. في الشوارع المجاورة، سنقع على مشاريع منافسة مثل مجلة «الآداب» بختمها الباريسي ورياحها الوجودية، ومجلة «الطريق» ذات النبرة الشيوعية. ومثلما حضر سان جون بيرس، وعزرا باوند، وآرتو، على صفحات مجلة «شعر»، سيحضر جان بول سارتر بوصفه أباً روحياً لمجلة «الآداب»، بالإضافة إلى لوركا، وأندريه مارلو. وستعتني «الطريق» بتجارب برتولد بريخت، وناظم حكمت، ويغفيني يفتشينكو، في تجاذبات وصراعات حول مفهوم الأدب العالمي، وإعلاء قيمة «العالمية» كنقيض للمحلية هنا، و«الأممة» هناك. الثقافة المغايرة التي تبناها شعراء مجلة «شعر» لم تنفصل عملياً عن

يستغرب الناقد الاميركي كيف أهمل دارسو مدن الحداثة أهمية بيروت مقارنة بباريس، ولندن، وبرلين، وحتى شنغهاي

حداثة بيروت الليبرالية لجهة «عولمة الحقل الثقافي المحلّي». وبذلك كانت المجلة تعمل على إعادة رسم خريطة للشعر العربي باستيراد أنماط أدبية جديدة (قصيدة النثر)، و«ترويض الأجناس الشعرية الكلاسيكية»، ونسف الإرث الماضوي، فالتراث العربي، وفقاً لتصوّرات متمردي الحداثة، لا قيمة له إلا بحدود التناغم مع الحضارة الإنسانية الأوسع، وإذا بيروت تتحوّل تدريجاً إلى «مختبر أوتار متعددة ومتضاربة». حلّ السيّاب ضيفاً على «خميس مجلة شعر» متوّجاً بجائزة الدار، ومسبوقاً بتحفته «أنشودة المطر»، فمنحه دفقاً إضافياً، لكنه أعلن حذره من اندفاعات هؤلاء الراديكاليين، عائداً، في نهاية المطاف، إلى فضاء مجلة «الآداب» العروبية. هذا الحراك المحتدم، لن نجده لاحقاً، لا في بيروت أو سواها من العواصم العربية، فقد خفتت أضواء المدينة، وتفرّق شمل الرفاق. أسس أدونيس مجلته «مواقف»، وهجا محمد الماغوط أصدقاء الأمس بقوله «قل لأحدهم ثلاث مرات المتنبي، يسقط مغمى عليه، بينما قل له جاك بريفير فينتصب ويقفز عدة أمتار عن الأرض».

يحيل عنوان هذه الأطروحة إلى عبارة قالها أدونيس بعد وصوله إلى بيروت قادماً من دمشق وعذابات سجن المزّة: «منذ لامست قدماي ترابها، وبدأت أشرد في شوارعها، شعرت أنها مدينة أخرى: ليست مدينة النهايات كمثل دمشق، وإنما هي مدينة البدايات». لكن نصّ بيروت سيتواتر في ذاكرة صاحب «مهيار الدمشقي» في أكثر من مرآة، فهي «مسرح دمى، أحياناً، ومسرح دم، أحياناً أخرى»، و«ليست مستودع أجوبة. إنها بالأحرى رحم لتوليد الأسئلة» (بيروت ذرياً للضوء)، و«هذه المدينة البحرية مشروع مفتوح لا يكتمل، وأنها كمثل الشعر يُعاد ابتكارها باستمرار. بهذا المعنى تصبح هجرة الشاعر من دمشق إلى بيروت سفراً عكس عقارب الساعة. من مدينة مكتملة مقفلة على نفسها إلى أخرى تعيد تشكيل هويتها باستمرار، وتشرع نوافذها للعواصف» (ها أنت أيها الوقت).

في مقدمته للكتاب، يختلف عابد إسماعيل مع روبن كريسويل حول تفتّح حداثة أدونيس في بيروت، فالشرارة الأولى لمشروعه الحداثي يجدها في قصيدته «قالت الأرض» (1950) التي كتبها قبل مجيئه إلى بيروت بسنوات... القصيدة التي تضمر رموزاً حداثية مبتكرة رغم معمارها الكلاسيكي. من جهته، يتتبع كريسويل التضاريس الشعرية لتجربة أدونيس بوصفها ذروة الحداثة العربية، حتى إنّنا نخال أن هذه الأطروحة تخصّ عمل صاحب «الثابت والمتحوّل» دون سواه، لولا التفاتة لاحقة لمشغل أنسي الحاج الشعري. على المقلب الآخر، تتشكّل صورة بيروت بوصفها «هدنة أيديولوجية»، وتالياً، فهي ليست ساحة لعب كما يرى الآخرون بقدر ما هي ساحة معركة، وحرب مواقع، ومنفى لكل المهجّرين من بلدانهم بعيداً عن شبح الدولة. وبناء على ذلك، فإن تجربة لبنان «تعتبر انزياحاً عن القاعدة، بالمعايير المثبّتة وحتى العالمية». لم تكن المعركة حول أصالة قصيدة النثر أقلّ سجالاً، وهنا يستدعي الكتاب بعض تلك المعارك التي شهدتها الساحة البيروتية. سينال أنسي الحاج صفعة من مناصري مجلة «الآداب» باعتباره «سفيهاً يفتقر إلى التهذيب»، و«الغلام الأرعن الذي يطلب الشهرة عن سبيل الشتائم والصفاقات والبذاءات السفيهة». لكن مجموعة «لن» (1960) بمقدمتها المتفجّرة، ستكون بمثابة شراع السفينة المبحرة بلا هوادة نحو المستقبل، فهي التي وضعت قصيدة النثر في قلب السجال النقدي حول حركة الحداثة، وهي الأكثر راديكالية و إرباكاً وتمرّداً، بالمقارنة مع نصوص الآخرين.

لكن مهلاً، تعالوا نستعيد أخيراً، صورة بيروت خارج الكادر. بيروت محمود درويش «بيروت من تعب ومن ذهب، وأندلس وشام»، وبيروت نزار قباني «يا ستّ الدنيا يا بيروت/ مَنْ باعَ أساورك المشغولةَ بالياقوتْ؟».

فلسفة

غوته... مؤسِّس علم نفس الألوان

عفيف عثمان

يُوضح المترجم، حيدر عبد الواحد راشد، بداية السيّاق الذي ألّف فيه الفيلسوف الألماني يوهان غوته (1832 - 1749) هذا العمل الفريد في بابه المسمى «نظرية الألوان» (1810)، والذي أتى في إطار نقاشه لقصور نظرية العالم الإنكليزي، اسحق نيوتن (1727 - 1643) لـ«الألوان، القائمة على تصوّر فيزيائي اختزالي، في حين أنه كفنان يتعامل معها كعنصر جمالي. يتكوّن النص الألماني الأصلي من أبواب ثلاثة: تعليمي وجدلي وتاريخي. واكتفت الترجمة العربية بالباب الأول مع مقتطفات من البابين الآخرين، استناداً إلى طبعة إنكليزية له. والغرض من نقل الكتاب إلى لغة الضاد (دار الرافدين - 2023) كونه «يُسلط الضوء على زاوية غير مكتشفة في تاريخ العلم وتطور المنهج العلمي».

يُعرّف غوته «الألم فرتر» الألوان بأنّها «أفعال الضوء وتعديلاته الإيجابية والسلبية»، وهما، أي الضوء والألوان «جزء من الطبيعة» كما تتبدى لحاسة البصر. والى حين نشر بحثه لم يكن قد تعرض لوصف وتصنيف الألوان، بحسب زعمه، إلا الفيلسوف اليوناني القديم ثيوفراستوس، ثم المخترع والفيزيائي الإنكليزي روبرت بويل (1691 - 1627) في العصور الحديثة، وبالتالي، ياتي هو في المرتبة الثالثة في تناول هذا الموضوع.

والصلة مباشرة وواضحة بين النور والعين، ونقلاً عن قول صوفي: «إذا لم تكن العين مشرقة، فكيف لنا أن ندرك النور؟ وإذا كانت قوة الله لا تعيش فينا، فكيف لنا أن نبتهج بالأشياء الإلهية؟».

وهذا يقود إلى النتيجة التالية: اللون ظاهرة فيزيائية في الطبيعة تتكيّف مع حاسة الإبصار، ظاهرة تظهر نفسها، مثلها مثل غيرها، عبر الانفصال والتباين، وعبر الاختلاط والاتحاد، وعبر الزيادة والتحييد وعبر الاتصال والانحلال.

يتناول غوته أنواع الألوان الثلاثة: الألوان الفسيولوجية المنتمية كلياً إلى الفاعل، أي العين نفسها، والألوان الفيزيائية، نتاج الوسائط المادية، وهي تنعكس في العين، والألوان الكيميائية، التي يمكن إنتاجها ووضعها وتثبيتها في أجسام محددة. ويُطالب الفيلسوف أن يكون مُطلعاً على الأبحاث الطبيعية، ملتفتاً إلى النتائج القارئة للوقائع المعزولة. ولهذا يريد تقريب نظرية الألوان إلى فهمه، ووضعها في إطار الدرس بعيداً من علم البصريات وفي استقلال عن علم الرياضيات. ويريد غوته لنظريته في الألوان أن تكون عملية، فيستفيد منها أهل الصباغة في مهنتهم، وهو رأى أنّ هناك صلة بين الألوان واللحن الموسيقي، كأنهما نهران ينبعان من الجبل نفسه، لكنهما يشقّان طريقهما في ظروف مختلفة تماماً. ويتصرفان «وفق القانون العام للانفصال والميل نحو الاتحاد، للتذبذب والترجح».

يرتبط اللون، كظاهرة أولية، في نظر غوته، بالمشاعر ويخضع كذلك لأسمى المقاصد الجمالية. إذ يُشيع البهجة، وتكفي الإشارة إلى ضوء الشمس، وما نشعر به حين تسطع أمامنا ولا سيّما في يوم غائم، كما أن ثمة اعتقاداً بقدرة

رأى أنّ هناك صلة بين اللون واللحن الموسيقي كأنهما نهران ينبعان من الجبل نفسه

الأحجار المليّنة على الشفاء. وتنتج الألوان تأثيرات في العقل، فالوان معينة تثير حالات معينة في الشعور.

ويضع الفيلسوف الألماني تصنيفاً للألوان: فمنها الإيجابي، وهو الأصفر والأحمر المصفر (البرتقالي)، والأصفر المحمر (مينيوم وزنجفر)، وهي تحدث مشاعر سريعة وحيوية، فالأصفر يتمتع بطابع هادئ ومبهج ومثير، وينتمي في الرسم إلى الجانب المضيء. هذا، في حال النقاء، وإذا تعرض للتلطيخ ينتج عنه تأثير سلبي: «ولعل القبّعات الصفراء للفلسطين والدوائر الصفراء على عباءات اليهود تدين بأصلها لهذا الانطباع». أما اللون الأحمر المصفر، فيوحي بالدفء والبهجة «لأنه يمثل درجة توهج النار الأكثر كثافة، والإشراق الأشد اعتدالاً لغروب الشمس»، وهو يتميز إلى الجانب النشط. أما الأصفر المحمر، فهو لون قوي نشط يحبّه الرجل المتهور وغير المتعلم، يقول غوته إن الميل إليه ظهر لدى الأمم البدائية، وهذا اللون موضوعاً على قطعة قماش يثير الحيوانات ويزعجها.

أما الألوان على الجانب السلبي، فهي الأزرق والأحمر المزرق والأزرق المحمر، وهذه تنتج انطباعاً مضطرباً وحساساً وقلقاً. والأزرق يتميز بممدأ الظلام، يوحي بنوع من التناقض بين الإثارة والراحة، مثلما تظهر لنا السماء والجبال البعيدة باللون الأزرق، إذ تبدو كأنها تَفر منا وتبتعد. ويُذكرنا الأزرق بالظل، وهو يتقارب كثيراً مع اللون الأسود، ولذلك تبدو الغرف المطلية بالأزرق باردة وخالية، أما الأحمر المزرق، فيكتسب طابعاً نشطاً، واللون في حالة الضعف الشديد يأخذ اسم الأرجواني، وفي هذه الدرجة «فإنه يتمتع بحالة تنبض بالحيوية من دون سعادة»، ولا يطيق البصر حتى سجادة ملونة بالأزرق المحمر، وإذا استخدم في الملابس فعلى نحو خفيف. لذا، يقول غوته إن كبار الشخصيات في الكنيسة قد خصصوا هذا اللون المزعج لأنفسهم.

أما اللون الأحمر، «فيثير انطباعاً عن الجاذبية والكرامة، وفي الوقت نفسه عن الخفة والجاذبية»، أما ما يصاحبه ويحيط به، فيملك تأثيراً خطيراً. وفي تأثير سلبي: «يمكن دفع اللون الاستخدام الكيميائي، إلى الجانب الإيجابي أو السلبي، وبالمعالجة والإضافة يمكن الحصول على اللون القرمزي، الذي يملك الفرنسيون تحيّزات ضده، فيقولون: «أحمق يرتدي القرمز» و«شرير يرتدي القرمز»، ما يشير إلى السخف والبغض.

أما الأخضر، فناتج اتحاد الأصفر والأزرق، وترتاح العين والعقل له. ويرى غوته إن العين لا ترتاح إلى اللون الواحد، لأنها تثائر مرضياً إلى حد ما بذلك، بل إنها تريح نفسها بإنتاج لون آخر في الحال، فكل لون له ما يجاوره، على سبيل المثال، الأصفر يتطلب الأحمر والأزرق، والأزرق يتطلب الأحمر والأصفر، والأحمر يتطلب الأخضر، والعكس بالعكس.

تفيد الخبرة والتاريخ إن البشر في حال الطبيعة والأمم البدائية، وكذلك الأطفال، يحبون الألوان في أقصى درجة سطوعها، كما يستعمل سكان جنوب أوروبا الألوان في أزيائهم. وتعبّر الألوان كذلك عن الأطر الذهنية للشعوب: فالشعب الفرنسي، الموصوف بالأمة المفعمة حيوية، يحب الألوان الفاقعة، أما الدول المعتدلة، مثل الإنكليز والألمان فترتدي لون القش أو الأصفر الجلدي مصحوباً باللون الأزرق الداكن. أما الدول التي تهتم بسمو المظهر مثل الإسبان والطليان، فتفضل أن يميل اللون الأحمر في لباسهم إلى الجانب السلبي. ويذكر غوته إن الأباطرة الرومان كانوا يفضلون لون الأرجوان الملكي، ورداء الإمبراطور الصيني برتقالي مطرز بالأحمر. أما الحاشية ورجال الدين فيرتدون الأصفر الأترجي. وقد اعتبر بعض الباحثين أن عمل غوته العلمي هذا قد أسس لعلم نفس الألوان.

رواية

نعيم تلحوق: المعنى في مكان آخر

تغريد عبد العال

في روايته الجديدة «أرض الزئبق» (دار فواصل)، يذهب الشاعر نعيم تلحوق إلى مكان آخر ليكتب عن رؤيته الخاصة حول كل شيء، الحياة والكتابة والعائلة ومعنى وجوده في هذا العالم. لكنه في الوقت نفسه، يكتب أيضاً عن معنى الرواية بطريقته الخاصة التي توحي بأنها رؤيا كما يقول في مقدمة الكتاب. هي رؤيا كما يقترح الشاعر وليست حكاية أو قصة. ورغم أنها تحمل في طياتها قصة ما أو سيرة ما، إلا أنها تبقى مغايرة في طريقة سرد هذه القصة، حيث لا نمر على التفاصيل بطريقة عمودية لتراتب الأحداث، بل نتأمل معنى ما يفكر به الكاتب على طول تلك الأحداث.

يحفز الكاتب الأسئلة كأنها محطات دائمة للبحث عن جواب، فيذهب بعيداً للبحث عن معناه إلى تلك المنطقة الخفية لاستخراج ما هو باطني وعميق. يمر من الطفولة إلى المكان الذي يتساءل فيه عن مكانته وفضائه. إنه ما يحتاجه المفكر والكاتب والفنان كي يعثر على صوته الخاص وروحه في هذا العالم، ولكي يتعرف على زمنه الخاص الذي ربما يختلف عن زمن الذهنية العميق، فالخروج هو الخروج اللغوي أيضاً من ذلك المكان، لأن اللغة مكان أيضاً وهي مكان مفتوح على كل شيء. لذلك يتأمل الشاعر معناه الخاص من ذلك الوجود الذي يجعله يفكر بكل شيء ويبحث عن فلسفته الخاصة، ومعانيه التي يحدسها هو كما يراها ويتأملها بعمق. يقول في خلاصة تستنبط فكرة كتابته التي

وهنا تبدو أن اجتراح تلك الرؤيا وتكوينها، قادمان من علاقة الكاتب بالشعر، فمهمته طبعاً أن يعطي الإنسان تلك المساحة الواسعة بل تلك المسافة الضرورية لخلق مكانه الخاص في هذا العالم، وذلك المكان طبعاً روحيّ ومجازي وفي الوقت نفسه، حقيقي وقريب من كل شيء.

وفي تلك الرحلة الداخلية نحو عمق معناه، يشعر الكاتب بضرورة النفاذ إلى معنى الثقافة أيضاً التي يرى بأنها لا تكمن في القراءات ولا في عدد الكتب التي تؤلفها أو تنشرها في استدلال المعنى. وهنا يبدو أن أسئلته الشخصية في تكوين ذلك المعنى الخاص، قد أخذه إلى مكان آخر، حيث استطاع أن يكوّن رؤيته حول كل شيء حوله، فيقول إنّ «الثقافة هي في المجهول من الكلام لا في المعلوم منه».

يقول نعوم تشومسكي: «إما أن تكرّر التقاليد المتوارثة وتقول ما قاله أي شخص قبلك، أو تقول شيئاً حقيقياً ويبدو وكأنه قادم من نبتون». هكذا ينتقل الكاتب من ذلك المكان، الذي سمع فيه أشياء كثيرة وكانت اللغة وكأنها حجاب على فهمه لتلك الأشياء، فبدأ بالتفكير باللغة وبالمفردات، فالخروج من ذلك النفق، لا يتم بدون الخروج اللغوي العميق، فالخروج هو الخروج اللغوي أيضاً من ذلك المكان، لأن اللغة مكان أيضاً وهي مكان مفتوح على كل شيء. لذلك يتأمل الشاعر معناه الخاص من ذلك الوجود الذي يجعله يفكر بكل شيء ويبحث عن فلسفته الخاصة، ومعانيه التي يحدسها هو كما يراها ويتأملها بعمق. يقول في خلاصة تستنبط فكرة كتابته التي

يذهب إلى حواراته الخاصة مع أنطون سعادة ومع تشالز هانل، والشاعر الروماني القديم بوفيناليس الذي ساله: أنت يا سارق غايوس بوكيلوس ماذا جئت تفعل على هذه الكرة؟ وبعد الحوار معه يتوصل إلى ذلك المغزى بأنّ الشاعر لا ينفصل عن الإنسان داخله. وهي خلاصة جعلته يلاحق المعنى على طول الطريق وهو ما زال يفعل...

يمضي الشاعر في تأملاته العميقة للوصول إلى سكون المعنى، حيث يحاور أكثر من شخصية، مريم ومنار وآخريات، ليدرك أنه في ذلك السكون يفتح نافذة واسعة يحتاجها كي يكون وهي نافذة العزلة ونافذة الحياة. يقول في السطور الأخيرة على غلاف الكتاب: «وأنا على باب العمر الذي لا أستحقه، لم أتمكن إلا أن أحب أحداً بطير بروحي إلى أمكنة لا أفهمها، يسير إلى شط لا أدريه، يفهمني ولا أفهمه..كل ما أعرفه أني لا أعرفه».

في تلك المنطقة من اللامعرفة، في ذلك المكان الآخر المجهول، يطل نعيم تلحوق على الحياة من باب رواية تذهب إلى الأعماق لتلامس الأسئلة الخفية. هو هناك في ذلك المكان البعيد يراقب ما حدث معه، في رواية ربما تقترب من السيرة، لكنها لا تصف الأحداث ولا تدخل في حبكة أو حكايات، بل تظل نصاً مفتوحاً على التأويل يسافر إلى لغته الخاصة، ليكون رؤيته الجمالية الخاصة عن السرد والرواية. هكذا يلاحق الشاعر المعنى في وجوهه العديدة والمتعددة، ليكتشف أنه معنى هارب أيضاً، لكن ملامسته في لحظات جديرة بأن تجعله يطمئن لكي يسرد روايته الحقيقية الصادقة.

زهران القاسمي «يحفر» في باطن المجتمع

منير الحايك

ينقسم كتّاب الرواية ومعهم النقّاد، بين مؤيّد لاستخدام اللهجات العامية وتداخلها مع الفصحى، وبين معارض لها بشكل قاطع. يأتي كل فريق بحججه وبراهينه لبدعم رأيه وموقفه، ولكن يبقى أنّ النصّ الروائي، مرتبط بثقافة كاتبه وانتمائه إلى بيئة ومجتمع معيّنين. وهذا ما يبرّره النقد للكاتب في طرح قضاياه ومواقفه والإغراق أحياناً في تفاصيل تلك البيئة وذلك المجتمع، واللهجة، بوصفها مكوناً أساسيّاً لمجتمعات العالم العربي، ولا بدّ من قبولها في الرواية، حالها كحال مكونات ذلك المجتمع وتلك البيئة. لكن كل ذلك يبقى مرتبطاً بذكاء الكاتب وأسلوبه وتمكّنه من اللغة ومكونات النص الروائي سرداً ووصفاً وبناء أحداث وشخصيات، فياتي المحلّي العامّي في مكانه، ويكون ضرورياً أحياناً.

اعتماد اللهجة العامية لجأ إليها كثيرون. لكن هذه ليست الحال في رواية «تغريبة القافر» (دار مسكيلياني ـ 2022) للعماني زهران القاسمي. فلغته الفصحى سيطرت على نصّه وحكمته، إلّا ما ندر وروده في بعض الحوارات، لكن أهمّ ما قدّمته روايته، وخصوصاً في هذا المجال تحديداً، ولأنه صبّ تركيزه على الأرض وباطنها، بدا يبرع في حرفةٍ لطالما عمل فيها كثيرون، وما زالوا، وهو تحديد أماكن الحفر حيث وجود الماء في جوف الأرض.

يستمر الحفر، وتستمرّ «تغريبة القافر» حيث يموت والده وهو يحفر، ويكاد يموت هو أيضاً وهو يحفر، فيكون الحفر والخوض في المجهول من أجل الماء، من أجل الحياة ومصدرها، همّ الرواية الأول. ويكون للماء، سرّ الحياة، الغاية الأساسية التي حكمت النصّ،

الزمان واضح ومقصود وحضور المكان طاغٍ

فيه كي ترتاح من تلك الأصوات، إلى أن وصل بها الأمر إلى البئر، حيث ستغرق وتموت. لم تكن اللجوء إلى تلك الأصوات، ولا سماع سالم لصوت الماء في باطن الأرض (أمر سنعرفه في ما بعد) من أجل الغرائبية، بل للدلالة على مجتمعاتنا التي يحكمها الجهل، المتمثّل في أقاويل الناس وحياكة القصص حول دخول الجنّ والقوة الخارقة والخرافة، على حساب الطبّ والتطوّر العلمي، هو ما أراده القاسمي من نصّه.

يكبر سالم بن عبد الله، وتصوّره الرواية انطوائياً غير مقبول في ذلك المجتمع، الذي لم يقبل أمه وحالتها النفسية قبله. حالتها كانت جسدية أيضاً، فمن منا لا يعرف اليوم داء الشقيقة والصرع وما يشابههما؟ يصبح سالم منبوذاً أكثر فأكثر مع سماعه صوت الماء في باطن الأرض، وهنا قد نظنّ أنّ الغرائبيّة بدأت تدخل النص وتتحكم به، ولكن ليس الأمر كذلك، فسالم، وكما أرادته الرواية، قد يكون مصاباً بطيف توحّد، يصبّ تركيزه في مكان ما، جعلته الرواية «الماء»، فهو الناجي من الغرق. ولشعرية الماء ورمزيته مجالات لا نستطيع فتحها الآن، ولكن يمكننا أن نقول إنّ الروائي شاعر في الأساس، فكان الشعر الفكري، لا النصيّ حاضراً في هذا المجال تحديداً، ولأنه صبّ تركيزه على الأرض وباطنها، بدا يبرع في حرفةٍ لطالما عمل فيها كثيرون، وما زالوا، وهو تحديد أماكن الحفر حيث وجود الماء في جوف الأرض.

تبدأ الرواية بغرق «مريم بنت حمد ود غانم» زوجة «عبد الله بن جميّل» التي ستكون والدة سالم القافر، الجنين الذي تمّ إنقاذه بعد غرقها وموتها، تأخذنا الرواية إلى أسباب غرقها، وهي أصوات ملأت رأسها فناداها الماء لتسقط رأسها

وجعلتنا نغوص مع من يحفر، لنحفر في عقولنا ووجداننا أثناء القراءة، ونفكّر معهما في المفاهيم المطروحة.

لقد أراد القاسمي أن يأخذنا في رحلة شائقة إلى بلاده، وتعريفنا بها، وهو همٌّ حمله على اكتافه، ولم يبذل مجهوداً كما يفعل كثيرون في شرح المفردات العامية أو المصطلحات حول مهنة القافر. وفي نهاية النصّ، تدخل مهنة غزل الصوف بشكل سريع، بل ترك لنا المرور عليها وفهمها من خلال السياق، فلا حاجة لأنّ نتوقّف عن القراءة من أجل فهم تفاصيلها، بل كان همّه التعريف بها فقط، وتوثيقها أثناء السرد ودعم الفكرة والقضية.

لغة النصّ عذبة لا تكلّف فيها، ولأنّ القاسمي شاعر يدرك مدى صعوبة الفصل بين نوعي الكتابة من قبل الكاتب نفسه، نجده استثقل على الأمر واتقنه، فابعد نصه وافكاره وصوره عن الشعرية، وعن الخيال المقصود هناك، وعن المجاز والتركيب الذي قد يحتاج تكلّفاً، وقد برع في ذلك ونجح، فكان نصّه الروائي حكائياً بالفعل، إلا رمزية الأشياء والأماكن، فكانت ضرورية، وهي الوحيدة المشتركة بين الشعر والرواية عنده.

ولشدة تركيزه على البيئة العمانية في قرية من قراها بالتحديد، أصرّ على ذكر الأسماء كانا تطلق على الناس هناك، الاسم الثلاثي وأحياناً أكثر، كما ذكرنا في البداية، فمريم وعبد الله وسالم ومعهم الوعريّ وكاذية وكثيرون، ذُكرت أسماؤهم مع اسم الأب واللقب واسم الأم أحياناً، ذلك أنّ الواقعية المتحكّمة بالنص، ستكون أشدّ واقعية هنا، ولأنّ النصّ كان محكوماً بالسرد واللغة السهلة على متانتها وبراعة كاتبها، كانت تلك التفاصيل ضرورية.

لم يعتمد النص على لعبة الزمن والتنقّل بين زمن وآخر. كان الزمان واضحاً ومقصوداً، أما المكان، فكان له حضور طاغٍ، ولحركة الأشياء داخله حضورها الأبرز، فالسيل وما يرافقه، والبيوت وساكنوها، والأفلاج والسواقي ومنابع المياه التي ظلّ سالم يلاحقها حتى نهاية النص، كانت هي الأساس. تغريبته، التي لم تنهها الرواية وتركت الخاتمة مفتوحة، هي تغريبة كل واحد منا، يبقى يصارع العقبات والصعاب ويصارع المجتمع والأعراف والتقاليد، ويصارع نفسه وحالاتها، كي يواظب على السير في الطريق التي رسمها لنفسه. تاتي عودة سالم للحفر والبحث، بعدما قرر التخلي عن كل ذلك بعد وفاة أبيه بسبب ذلك، وتركه للحياة الهائمة التي رسمها وزوجته، لتؤكّد للمتلقي بأنه مهما أقنعك الآخرون، أو اقنعت نفسك بالتخلي عن الطريق التي رسمتها في بداية حياتك، فأنت لا بدّ راجع إليها.

«تغريبة القافر» لزهران القاسمي، رواية مغرقةٌ في عمانيّتها، مغرقةٌ في المحليّ، إلّا أنها تحمل قارئها إلى الاستمتاع بذلك الإغراق، هي التي بدأت بحادثة غرق، وتنتهي بنهاية مفتوحة على احتمالية الغرق. وهذا ما جعلها رواية متماسكة، شيّقة، تحثّ قارئها على الغوص في ما يخاف الغوص فيه مع ذاته، وخصوصاً في عادات مجتمعنا، والخرافة التي تحكمه، والجهل الذي يتوّج كل ذلك، والخوض في الذاتيّ، لنبحث في دواخلنا عن أساس الحياة التي اخترناها، والحفر أكثر، إن لم نكن قد اخترنا ذلك الأساس بعد.

أوراق

نصب عين الملاحة

زكريا محمد *

في «عين الملاحة» في منطقة صفد قرب بحيرة الحولة في شمال فلسطين، عُثر على أول دليل مؤكّد على تدجين الكلاب، وعلى علاقة الإنسان بها. فقد عُثر في أحد المدافن على شخص دُفن مع جروه. وُضع الجرو فوق رأس الميت، الذي كانت يده تلامس جروه. يعود المدفن إلى الفترة النطوفية المبكرة، أي إلى 14 ألف سنة من الآن.

لكننا لن نتحدث هنا عن الرجل وجروه، بل عن سبع حصيات عُثر عليها

رجل عين الملاحة الذي دفن مع جروه الذي يظهر هيكله العظمي إلى يسار رأس الرجل

في «عين الملاحة» تعود إلى الفترة النطوفية المبكرة ذاتها. وقد عثر على الحصيات مدفونة على عمق ثمانية أمتار تحت الأرض، وكانت مطروحة بالتشكيل نفسه الذي طرحها فيه مَن طرحها في ذلك المكان.
ولو أنك عرضت صورة هذه الحصيات على شخص ليس له معرفة بتاريخها، فسوف تخطر على باله فكرة أنه أمام تشكيل، أو تركيب فني من العصر الحديث. وليس هناك شك في أن من شكّل الحصيات بهذا الشكل، كان يحاول أن يمثّل صورة بشري. فهناك في الأعلى الرأس، وتحته الذراعان الممتدان أفقياً، ثم هناك الجسد، أي منطقة الصدر المكونة من ثلاث حصيات، ثم هناك أخيراً الرجلان المبتعدتان إلى الأسفل قليلاً. إنه تشكيل بسيط جداً، لكنه متقن جداً وبارع بشكل مدهش.

التركيب كما عثر عليه لحظة الاكتشاف على عمق ثمانية أمتار تحت الأرض

لم يُثر التشكيل الاهتمام إلا من زاوية واحدة: طرافته. غير أنني أعتقد أن هذا التشكيل أبعد من أن يكون نتاجاً طريفاً لشخص يلعب بالحصى. أي أنه ليس تشكيلاً فنياً فقط، بل هو تشكيل فني- ديني. تشكيله الفني البسيط جميل وظاهر للعيان بالطبع. لكنّ طابعه الديني هو الذي يحتاج إلى توضيح. وهو في اعتقادي يختصر الفكرة الدينية في عصره، وفي العصور الحجرية التي سبقته حتى العصر الحجري القديم الذي يبدأ قبل 40 ألف سنة من الآن.
ويمكنني الزعم، وباختصار، إن الحصيات السبع تمثل نجوماً سماوية سبعاً كانت في ما يبدو تعتبر مسؤولة عن التغيرات التي تحصل في الطبيعة، عن الفصول، لكن ليست الفصول الشمسية التي نعرفها الآن، أي عملياً نجوم توقيت. ولأن هذه النجوم تتحكّم بالتغيرات الفصلية على الأرض، فقد نُظر إليها كآلهة في ما يظهر. بالتالي، فالهدف من التشكيل ديني أساساً.
وكنت في كتابي الذي صدر العام السابق «سنة الحية: روزنامات العصور الحجرية» قد تحدثت عن وجود تشكيلات ذات طابع ديني تكون أحياناً ثنائية، أو ثلاثية، أو خماسية، أو سباعية. أي أنه يجري أحياناً اختصار السباعية إلى ثنائية أو ثلاثية أو خماسية. لكنّ التشكيلين الثلاثي والخماسي هما الأشد شيوعاً. غير أنّ التشكيل السباعي موجود يمكن العثور عليه في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية.
أما التشكيل الخماسي، فنحن نعثر على أقدم نماذج له من العصر الحجري القديم الأعلى على أقل تقدير. وهناك نموذج جيد في كهف لاسكو في فرنسا، وفي الصالة التي تعرف باسم «صالة الحصان الأصفر» على وجه الخصوص.

الحصان الاصفر- كهف لاسكو- فرنسا

ويقدّر بأنّ عمر لوحة الحصان الأصفر هذا بعشرين ألف سنة أو أكثر. وكما نرى في الصورة، فهناك خمس لطخات لونية أعلى كفل الحصان. هذه اللطخات تمثيل للتشكيل الخماسي، أي للنجوم الخمس.
وهي كما نرى مقسومة إلى قسمين يتكونان من: ثلاثة واثنين. وهذا التشكيل الخماسي يساوي القسم الأعلى في تشكيل حصيات عين الملاحة، كما نرى في الصورتين أدناه.

فالحصاتان في الأعلى عديل للطختَين- النجمتين إلى اليمين على ظهر الحصان الأصفر. ولاحظ أن إحدى الحصاتين كبيرة والأخرى صغيرة كما هي الحال في اللطختين.
أما الحصيات الثلاث، فعديل للّطخات الثلاث إلى اليسار. ولاحظ أنه يوجد في هذين التشكيلين الثلاثيين عنصر أصغر من رفيقيه. والفارق

بين التشكيلين أن تشكيل عين الملاحة رغب في أن يشكل شكلاً بشرياً، لذا غيّر قليلاً من تموضع تركيبته الثلاثية، جاعلاً العنصر الأصغر في الوسط.
الحصاتان الأخريان ليس لهما وجود عند الحصان الأصفر. أي أنّ تشكيل الحصان اختصر إلى خمسة بدل أن يكون سبعة. لكنّ هناك احتمالاً، ولو كان ضئيلاً، أن تكون اللطختان الكبيرتان قرب ذيل الحصان تمثيلاً يكمل السباعية، لكنّ حبرهما قد فشا واتسع. لكن هذا مجرد فرض لا يمكن إثباته.
في أي حال، فإن الفكرة الخماسية موجودة أيضاً في الشكل الهندسي إلى اليمين من اللطخات الخمس، كما نرى في الصورة أدناه.

فلدينا خمسة خطوط صنعت خمس خانات، اثنتان منهما مغلقتان. أما الخانات الثلاث الباقيات فمفتوحات. وهكذا فلدينا خماسية هندسية تنقسم إلى: اثنتين وثلاثة.

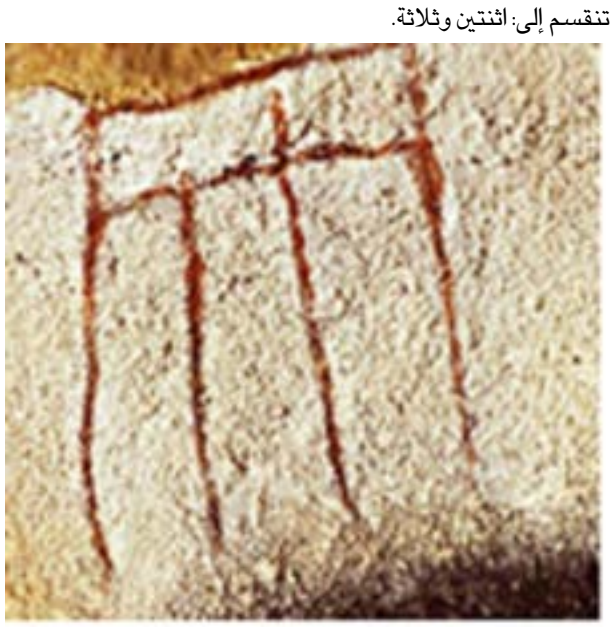

أما حين تختصر الخماسية إلى ثلاثية، فنجدها في كل مكان في الكوكب الأرضي عموماً. وأدناه صورة لها على مدخل Newgrange في إيرلندا. لكن الثلاثية تأخذ هنا أشكالاً حلزونية.

الثلاثية على شكل حلزونات في مدخل نيوغرانغ في إيرلندا

أما السباعية، فلدينا تمثيل لها على باب مأوى صخري في مادلين في فرنسا من العصر الحجري القديم الأعلى كما في الصورة أدناه.

وكما نرى في الصورة، فهناك سبعة ثقوب مربعة أو مستطيلة في الصخرة، مقسّمة إلى ثلاث مجموعات بدءاً من اليمين إلى اليسار.
المجموعة الأولى تتكون من ثقبين، واحد ضخم كبير وواحد صغير. وهما عديل للحصاتين اللتين تمثلان الرأس والذراعين.

ماوى دو لا مادلين في تورساك في مقاطعة دوردوني

المجموعة الثانية مكونة من ثلاثة ثقوب واحد منها أصغر من أخويه. وهذه الثلاثية عديل للحصيات الثلاث التي تمثل الجسد في تشكيل عين الملاحة.
المجموعة الثالثة تتكون من ثقبين متقاربي الحجم، ومبتعدين قليلاً، وهما يعادلان الحصاتين السفليتين اللتين تمثلان الأرجل. وهكذا فالتشابه واضح ولا شك فيه.
كذلك لدينا هذه السباعية من منطقتنا محفورة على شكل أجران في حجر أسود كما في الصورة أدناه.

إذن، فنصب عين الملاحة ليس تركيباً فنياً طريفاً من زمن موغل في القدم، بل هو تركيب ديني كاشف وشديد الأهمية. فقد قدم لنا مصمّمه صورةً مختصرة جداً لديانة عصره وإيمانه بأشد ما يكون التقديم وضوحاً ودقة.
وأنا أظن أن هذه الحصيات السبع تمثل واحداً من أجمل الكشوفات الأثرية في تاريخ فلسطين، بل لعلها أجمل نصب مقزّم في تاريخ البشرية. كما أظن أن علينا نشرها كي تصبح رمزاً من رموز فلسطين وتاريخها.

* شاعر وباحث فلسطيني

Samedi 6 Mai 2023 no63
السبت 6 أيار 2023 العدد 63

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

الأطفال في قبضة العنف والانحراف
بيئة حاضنة للجريمة

[2-3]

(هيثم الموسوي)

فصول من نهب التاريخ والاتجار بالتراث [1]

4 - 5

تطبيقات إلكترونية تخالف القانون؟ فوضى النقل العام

6 - 7

جرائم القتل في أميركا 14,000 ضحية منذ بداية العام

8

في الواجهة

الأطفال في قبضة العنف والانحراف... بيئة حاضنة للجريمة

مستقبل المجتمع مرتبط بالبيئة التي يكبر فيها الأطفال. فهل ينشأ الأطفال في لبنان في بيئة تعزّز قدراتهم وثقتهم وتحميهم من العنف والاستغلال والانخراط في الجريمة، أم أنها بيئة تساهم في ازدياد خطر انخراطهم في السلوك الإجرامي وتطويره؟

نستطلع في هذا المقال بشكل أوّلي اوضاع الاسرة ودورها في الوقاية والتدخل لحماية الاطفال من الانحراف، ودور المدرسة في تكوين مفهوم العدالة ومعايير الإنصاف، والوضع الاجتماعي العام الكفيل بالتأثير في سلوك الاطفال ومواقفهم

جنان الخطيب

«خود تلفوني تسلّى شوي لكنت خلّصت شغلي»، تقول سناء لطفلها ابن الخمسة أعوام لتتمكن من متابعة «تصحيح مسابقات الامتحانات». إلى كونها مدرّسة، تعمل سناء وقتاً إضافياً في المنزل (في تزيين الشوكولا) لتتمكن من إعالة عائلتها بعدما حُكم زوجها بالسجن بجرم الاحتيال. تقول لـ«القوس» «بعطي التلفون لابني وما بعرف شو بيحضر لأن ما معي وقت راقب، بيضل أحسن ما يضهر يلعب مع الزعران بالشارع». تتوهّم سناء، كالعديد من الأهالي، أنها تحمي طفلها بجلوسه قربها، فيقضي معظم وقته على الهاتف المحمول او الـ«iPadTablet»، يتنقل بين مساحات التواصل الاجتماعي والتطبيقات والألعاب التي قد تحمل خطراً أكبر من «اللعب في الشارع».

تأثير الاسرة والبيئة

هناك الكثير ممّا يمكن تعلّمه حول أثر الحياة الأسرية على الانحراف والجريمة لدى الأطفال، وبالتالي أثرها على مستقبل المجتمعات. بالإضافة إلى الجوانب الأخرى التي تؤثر، ولو بشكل متفاوت، على البيئة التي ينشأ فيها الأطفال، كسلسلة الأزمات الاجتماعية، مثل تداعيات النزوح السوري والشحن العنصري الطبقي (راجع «القوس»، 22 نيسان 2023، «السوري ليس عدوّك»)، وأزمة التعليم والتسرّب المدرسي، والتوجه نحو عمالة الأطفال والزواج المبكر. كذلك الأثر السلبي لتدهور الوضع الاقتصادي وتراجع قيمة الدخل لأرباب الأُسر واضطرارهم لتعدّد الأشغال لناحية عدم توفر الوقت الكافي للإشراف على الأطفال ومراقبتهم، ولا سيّما في مساحات العالم الافتراضي، حيث يتعرضون إلى كمّ هائل ومتنوّع من المحتويات كالعنف، والاستغلال، والأخبار بما فيها من كلام تحريضيّ وطائفي.

إلى جانب تأثير العائلة في تكوين مفهوم العدل والإنصاف لدى الأطفال وترجمتها لأهمية الشرطة والقضاء، يلعب السياق الذي من خلاله يقرأ الوالدان المواضيع والأحداث والمشكلات، دوراً أساسياً في تنشئة الطفل وتطوير مفهومه للعدالة ونظرته إلى نفسه وإلى الآخرين. فهل يميل الأطفال إلى القوّة أم إلى الحقّ؟ وهل ينظرون إلى الآخر طائفياً أم عنصرياً أم مساوياً؟

المدرسة الاولى في البيت

من خلال الترابط مع الوالدين، يستوعب الأطفال القيم الأخلاقية التي يحتمل أن تشكل سلوكاتهم في المستقبل، فتعمل الأسرة كواحدة من أقوى قوى التنشئة الاجتماعية في حياة الإنسان في لبنان، إذ يمكنها أن تساعد في تعليم الأطفال على التحكّم في السلوك غير المقبول. وتؤكد أبحاث عدة أن الأطفال الذين نشأوا في منزل داعم وعاطفي ومتقبّل أقل عرضة للانحراف. وعلى العكس، يمكن للعائلات تعليم أطفالها السلوك العدواني المعادي للمجتمع. فالأطفال الذين يرفضهم والداهم، أو ينشأون في منازل تشهد نزاعات كبيرة، أو الذين لا يخضعون لإشراف كاف، أكثر عرضة لخطر الانحراف. وبالنظر إلى هذه الاحتمالات، قد تساهم الحياة الأسرية بشكل مباشر في تطوير الميول الانحرافية والإجرامية. كما تشير تلك الأبحاث إلى أن تصرفات الطفل تلعب دوراً في هذه السلسلة السببية. كذلك، من المرجّح أن يُرفض الطفل أو المراهق «المزعج» من قبل الوالدين، ما يخلق حلقة متصاعدة قد تؤدي إلى الانحراف.

يلعب السياق الذي من خلاله يقرأ الوالدان المواضيع والاحداث والمشكلات دوراً أساسياً في تنشئة الطفل وتطوير مفهومه للعدالة ونظرته إلى نفسه وإلى الآخرين

يتولّد لدى الطفل سلوك عدائي يتماهى مع سلوك والديه، فيضرب رفاقه او يؤذي نفسه، ما يؤثر عليه لاحقاً في تكوين العلاقات والصداقات

العنصرية والطائفية

يبدو أن الأطفال يتأثرون إلى حدّ كبير بالنزعة العنصرية والتعصّب الطائفي لوالديهم وبيئتهم. فعلى سبيل المثال، في أدار المنصرم انقسم الطلاب في بعض المدارس طائفياً وحزبياً بعدما اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بقرار الحكومة بتأخير العمل بالتوقيت الصيفي لتزامنه مع شهر رمضان، وسرعان ما تم تداول الخبر في إطار طائفي مناطقي أعادنا إلى أيام الحرب بين «الشرقية» و«الغربية». الأمر الذي قد يُنشئ تحيّزاً أو تمييزاً أو كراهية بين طلاب الصف الواحد. فأي مستقبل ينتظر هؤلاء الأطفال في وطن يستفيقون فيه على أحقاد طائفية وحزبية ومناطقية؟ وينسحب الأمر أيضاً على نظرتهم إلى النازحين السوريين وتبدّل طريقة تعامل بعضهم مع الأطفال من الجنسية السورية.

من هنا، يأتي دور الأسرة والمدرسة والإعلام في مساعدة الأطفال على فهم الاختلافات بين الناس واحترامها وتقديرها، عبر توضيح القيم العائلية واستخدام الكلمات والأمثال والأفعال التي تُظهر للأطفال القيم الأخلاقية، بما في ذلك المعاملة المتساوية للجميع، والعدالة، والدفاع عن أولئك الذين يعانون، واحترام جميع الأشخاص بغضّ النظر عن لونهم أو اللغة التي يتحدثون بها أو أي اختلافات أخرى.

التعرّض لمحتوى غير أخلاقي

يؤدي تعرّض الأطفال لمواد إباحية إلى التمييز على أساس الجنس والتشويه الجنسي والمواقف الداعمة للعنف. فعلى السبيل المثال، عندما يشاهد الأطفال المواد الإباحية التي تصوّر أفعالاً مسيئة وعنيفة تجاه النساء، قد تُصبح نظرتهم إلى مثل هذا السلوك على أنه أمر «طبيعي ومقبول»، الأمر الذي يعزّز لديهم فكرة العنف ضد المرأة. كما يمكن أن يشكّل تداول المواد الإباحية ممارسات جنسية، وقد تكون غير آمنة صحياً، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يتعرّض الأطفال إلى هذا المحتوى بطريقة غير مقصودة، عبر الإعلانات التي تغزو الألعاب والتطبيقات الإلكترونية على سبيل المثال، أو بطريقة مقصودة عبر زيارة المواقع الإباحية المتاحة، ولا سيّما من قبل فئة المراهقين. ويُعدّ وضع قيود على استخدام الإنترنت، من قبل الأهل أو مقدّمي الرعاية، في أوقات معيّنة طريقة جيّدة لحماية الأطفال من الأنشطة التي يُحتمل أن تكون ضارّة، كما تشجّعهم على استثمار وقتهم بشكل مناسب.

عصابات «عائلية»

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وانعدام القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية بدأت بعض الأُسر بتشكيل عصابات عائلية وبالانخراط بنشاطات إجرامية (راجع «القوس»، 22 تشرين الأول 2022، «متى تتحول الأسرة إلى عصابة»). إزاء هذا الواقع، ازداد عدد المتورطين والموقوفين من نفس العائلة (ولا سيّما الأب والأم). وهنا، لا بد من التذكير بتأثير غياب الوالدين أو أحدهما على الصحة النفسية للطفل (راجع «القوس»، 11 حزيران 2022، «بابا مسافر»)، أو انخراطه بالأعمال الجرمية (راجع «القوس»، 11 حزيران 2022، «الأحداث في نظام العدالة الجنائية»)، إذ يواجه الطفل الذي لديه أبوان مجرمان احتمالية في أن يصبح جانحاً أكثر من الأطفال الذين لديهم آباء يحترمون القانون. ومع ذلك، يبدو أن التأثير لا يرتبط مباشرةً بالإجرام، بل بضعف الإشراف على الأطفال، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الأسر ذات العائل الوحيد تنتج عدداً أكبر من الأطفال الجانحين مقارنة بالعائلات ذات الوالدين، إضافة إلى الاختلافات الاقتصادية والعزلة الاجتماعية.

تأثير النزاعات الزوجية

ما هو تأثير مراقبة الخلاف الزوجي في تحديد سلوك الأطفال؟

تُظهر دراسات عدة أن الأطفال الذين نشأوا في منازل تعرّضت فيها الأم للضرب يعانون من مشاكل سلوكية واضطرابات مزاجية ويميلون إلى أن يكونوا أكثر عدوانية من الأطفال الذين نشأوا في بيئة منزلية غير عنيفة. وفي هذا السياق تقول الباحثة في الأنثروبولوجيا والإعلام ليلى شمس الدين «تترك الصراعات العائلية تأثيرات كبيرة على الصحة النفسية لأفراد العائلة ولا سيّما الأطفال منهم. ويمكن أن تسبّب هذه النزاعات التوتر والقلق والاكتئاب لديهم، ما قد يؤدّي إلى مشاكل في صحتهم النفسية على المدى الطويل». وتضيف «يمكن للأطفال أيضاً أن يشعروا بالعزلة والعجز، جرّاء عدم معرفتهم أو قدرتهم على كيفية معالجة النزاعات العائلية، وهو ما يمكن أن يؤدي عندهم إلى رسم صورة ذاتية سلبية مصحوبة بالشك الذاتي ومشاعر انعدام الأمن». وهذا ما تؤكده الاختصاصية النفسية نجوى دعجة لـ«القوس» «الأطفال حساسون جداً لديناميكية العلاقة بين الأهل، فالنزاعات الزوجية تخلق جواً ضاغطاً على الأولاد، ما يتسبب بأذى على مختلف جوانب حياتهم، فتصبح لديهم اضطرابات عاطفية أو نوع من الخوف أو الحزن أو القلق». ووفقاً لشمس الدين «يمكن أن تؤدي تجربة الصراع بين الوالدين أو مقدّمي الرعاية إلى عدم الاستقرار العاطفي عند الأطفال، وإلى اضطرابات في النوم والشهية. في كثير من حالات الصراع الأسري، غالباً ما يتم تجاهل احتياجات الأطفال أو حتى تجاهلهم». وهنا تضيف دعجة «قد يشعر الطفل أيضاً بالذنب، إذ يعُدّ نفسه سبب الخلاف، فيحزن ويشعر أنه غير قادر على تحسين الوضع بين والديه. ويُحمّل نفسه مسؤولية تحسين العلاقة بينهم».

وماذا يحدث عندما يكون الطفل هو المتلقي المباشر للعنف؟ هل تؤدي إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم إلى الانحراف والإجرام لاحقاً؟

تقول نظرية التعلّم الاجتماعي إن السلوك العدواني يمكن تعلّمه. ووفقاً لذلك، عندما يظهر الوالدان سلوكاً عدوانياً، يتعلّم الطفل هذا السلوك ويُقلّده كوسيلة مقبولة لتحقيق الأهداف، وهذا ما تشرحه دعجة «يتولّد لدى الطفل سلوك عدائي يتماهى مع سلوك والديه، فيضرب رفاقه أو يمكن أن يؤذي نفسه، ما يؤثر عليه لاحقاً في تكوين العلاقات والصداقات». ووفقاً لشمس الدين «تظهر الدراسات أن الأطفال الذين يتعرّضون للعنف أو يشهدونه داخل أسرهم هم معرّضون بشكل أكبر لخطر الانخراط في السلوك المنحرف، وتظهر هذه الأفعال مجموعة من السلوكات مثل السرقة وتعاطي المخدّرات وصولاً إلى التورّط مع العصابات. كما دلّت الدراسات على أن هؤلاء الأطفال يعانون أيضاً من ارتفاع معدلات المشكلات السلوكية والعاطفية، بما في ذلك الاكتئاب والقلق والعدوانية. ويمكن أن يستمر هذا الجنوح نتيجة التعرّض للعنف لفترات طويلة الأمد، قد تستمر حتى مرحلة البلوغ». وتلفت شمس الدين في مقلب آخر إلى أن «دراسات عدة تُظهر أيضاً أن التدخّل المبكر، والدعم الموجّه، يمكن أن يساعدا في التخفيف من الآثار السلبية للتعرّض للعنف على نمو الأطفال، وتقليل احتمالية السلوك المنحرف لديهم».

الوضع الاقتصادي يزيد العبء

أظهرت عدة دراسات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات الاقتصادية وانتشار العنف في الأسر. فخلال الأزمات الاقتصادية، مثل حالات الركود أو فقدان الوظائف أو عدم الاستقرار المالي، قد تعاني الأسر من زيادة التوتر والقلق والإحباط، وربما يؤدّي هذا الأمر إلى الصراعات والعنف، كما وجدت غالبية الأبحاث علاقة إيجابية بين الانكماش الاقتصادي والعنف المنزلي، مع زيادة في حدوث حالات العنف المنزلي أو مقياس الشدّة فيها خلال فترات الضائقة الاقتصادية. ناهيك عن أن فقدان الوظيفة والضغوط المالية يمكن أن يزيدا من خطر ارتكاب العنف المنزلي وحالات الإيذاء. وفي هذا السياق تقول شمس الدين «قد تكون لإشراك الأطفال في الأزمات الاقتصادية آثار إيجابية وسلبية على حدّ سواء، ويرتبط الأمر بحسب النهج والسياق. فالأطفال الذين يفهمون قيمة المال ويتعلّمون كيفية إدارته بمسؤوليّة، قد يطوّرون مهارات مفيدة يمكن أن تساعدهم في الاستعداد لمستقبلهم المالي. أمّا الأطفال القلقون أو الذين يتحمّلون مسؤوليات الكبار من الإجهاد والعواقب العاطفية السلبية الأخرى، فقد يعانون باستمرار إذا أخبرناهم عن المشاكل الاقتصادية التي تمرّ بها العائلة، ما قد يؤثّر على صحتهم النفسية وعلى رفاههم. مع ذلك من المهم للوالدَين إشراك أطفالهما في مناقشات بنّاءة حول الحصول على المال وإرشاد إنفاقه، بطريقة تعزّز الثقافة المالية والمواقف الصحيّة تجاه المال، من دون إثقال كاهلهم بمخاوف الكبار».

الطفل النكّاش

قد يبدو هذا الطفل غير مُبالٍ، ومتقاعساً مع أسلوب حياته، إلا أنّ الواقع مختلف تماماً. ففي مقابلة أجريت مع أحد الأطفال (13 عاماً) في شوارع المدينة قال لـ«القوس» «بمكن بنيّن إني مش قرفان من حالي، وإني مش سألان عن منظري، بس الحقيقة مش هيك. أنا تعبان وعطول خايف. كل يوم بقرّب عليي ژلمي بيتحشّر فيي وبيقلّي تعا جبلك أكل وتياب، بس أنا عارف شو بدو مني». وحول سؤال «ماذا تعتقد أنه يريد منك؟» أجاب «بدّو ياخدني عالسيارة يعملّي شي. وأنا كمان بضلّ وعي إختي يلي بتشحد عالإشارة إنو تنتبه على حالها». فما هو مستقبل هؤلاء الأطفال، ولا سيّما أن أعدادهم في ازدياد مع تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، مع التذكير بالمخاطر الصحيّة التي يتعرضون لها في كل لحظة؟ (راجع «القوس»، 24 أيلول 2022، الأخيرة «النكّاش أمراض خطيرة ثمن العيش»).

(أرشيف ـ مروان طحطح)

كيف نحمي أطفالنا؟

إن التربية الإيجابية، بما في ذلك المراقبة والانضباط، يمكن أن تحدد بشكل واضح إمكانية جنوح الأطفال، إذ يُعدّ الإشراف الكافي على أنشطة أوقات الفراغ لديهم وأماكن وجودهم وأقرانهم، أمراً بالغ الأهمية لضمان عدم انجرافهم إلى أنماط السلوك غير الاجتماعي والجانح. ووفقاً لشمس الدين «تسمح التنشئة الاجتماعية للأطفال بتنمية الشعور بالذات، وبتحديد أدوارهم ومكانهم في العالم حيث يكونون. فضلاً عن أنّها الأساس في تكوين معتقداتهم ومواقفهم وقيمهم». وتضيف «لذلك يُنظر إلى الطريقة التي يتم بها تنشئة الأطفال اجتماعياً، لما لها تأثير كبير على سلوكهم، إذ يميل الأطفال الذين لديهم تجارب اجتماعية إيجابية إلى أن يكونوا أكثر ثقة وتكيّفاً، ولديهم مهارات اجتماعية جيّدة. وقد يُظهر الأطفال الذين يعانون من التنشئة الاجتماعية السلبية سلوكات مثل العدوانية والشعور بالكره والانسحاب الاجتماعي. وتُشكّل التنشئة الاجتماعية أيضاً التطوّر الأخلاقي للأطفال، ما يؤثّر على الطريقة التي يفسّرون بها ويستجيبون للإشارات الاجتماعية، ويشكّلون إحساسهم بالصواب والخطأ». وتلفت إلى أن «التنشئة الاجتماعية تُعد أمراً بالغ الأهمية في مساعدة الأطفال على تطوير المهارات الاجتماعية الإيجابية لديهم، والوعي الذاتي، والشعور بالأخلاق. كما أن لها تأثيراً كبيراً على سلوكهم، وعلى تشكيل الطريقة التي يتفاعلون بها ويستجيبون معها للآخرين طوال حياتهم».

عيّنة من مقابلات مع عدد من الأطفال بأسماء مستعارة

«شو يعني عدل»؟

■ «البنزين غالي كتير، في عالم بتموت من البرد، في عالم فيها تشتري وعالم لاء»، «في عالم بتتعلم، وعالم لاء. الفقير ما فيه يتعلم» **أحمد** (9 **أعوام**).

■ «أي عدل ومات عالم بانفجار ببيروت؟» **خليل** (15 **عاماً**).

■ «العدل يعني تلعب لعبة وما حدا يغِشّ»، «ما في عدل بلبنان، لأنو في فقرا ما عم يقدروا ياكلوا، وفي ناس عم يعملو أشياء مش منيحة، عم يكبّوا قنابل ويئذوا غيرهن» **محمد** (9 **أعوام**).

■ «لا يوجد عدل، حكموا على بابا بالسجن لأنه سرق بعض الأشياء ليتمكن من إعالتنا، والسارقين الكبار أحرار» **رامي** (15 **عاماً**).

كيف ترى الآخر؟

■ «رفيقتي سيدرا خطها صغير وأنا خطّي كبير» تقول **جنين** (7 **أعوام**) عن الفرق بينها وبين إحدى رفيقاتها من الجنسية السورية.

■ يشرح **كمال** (10 **أعوام**) الفرق بينه وبين زميله «أنا أصل باكراً دائماً إلى المدرسة أما هو فيأتي متأخراً».

■ تصف **سعاد** (13 **عاماً**) رفيقتها: «كل شيء بيننا مختلف، هي أساساً سورية وأنا لبنانية».

■ يميّز **محمد** (9 **أعوام**) الفرق بينه وبين زميله من الجنسية المصرية: «الفرق بيننا إنو هو بياكل سندويش مع خيار بس أنا لاء»، ويضيف: «بحِب يكون عندي رفقة من كل الجنسيات لإتعلم لهجتهم وتقاليدهم».

أخذ الحق بالذات: ماذا لو تعرّضت للنشل من قِبل أحدهم؟

■ «نحن معنا سلاح. دغري منقوصو» **سارة** (4 **أعوام**)

■ «أفضل نتواصل مع الشرطة، لأن العقوبة بتكون فعّالة أكتر» **محمد** (9 **أعوام**).

■ «منحكي الشرطي لأن رح يسأله ليش عمل هيك، ويمكن نقدر نساعده» **ندى** (6 **أعوام**).

■ «إذا سوري يعني أكيد مش شرعي، وأكيد بحكي الشرطة، جريمتو بتصير جريمتين» **إيهاب** (12 **عاماً**).

في العمق

فصول من نهب التاريخ والاتجار بالتراث [3/1]

قانون حماية الآثار.. «أثري»

وسط الغلاء المعيشي والتوتر السياسي، والأزمات التي تحيط باللبنانيين من كل جانب، من الصعب إعادة فتح قضية يعدّها البعض «غير شعبوية» مثل الآثار. فقد تحوّلت هذه، نتيجة الضعف في القانون والثقافة، إلى قضية «أهل الاختصاص في الصالونات»، بحسب تعبير البعض، الأمر الذي أفقدها «الاهتمام الشعبي» الذي يُعدّ ركيزة أي تغيير حقيقي. فالقانون الذي صدر في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، «مضى عليه الزمن» و«جامدٌ» وليس مؤهلاً لبناء ثقافة شعبية حول «التراث» اللبناني، وتشوبه ثغرات قانونية عدة. فعلى ماذا ينصّ قانون الآثار القديمة، وما هي هذه الثغرات القانونية - الثقافية؟ وهل يمكن حماية التراث بمجرد تغييره؟

إقبال زين

في لبنان، دار نقاش طويل حول فعالية قانون الآثار القديمة الصادر بموجب القرار 166/ل.ر وتعديلاته. إذ إن قانون الأثريات الساري في لبنان كما هو معلوم، يطبّق بموجب سلسلة قرارات صدرت في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي من قِبل المفوض السامي الفرنسي، يتألف قانون الآثار القديمة من 111 مادة، عُدّل سبعُ منها، وصدرت قرارات عدة على مدى سنين ومراسيم وزارية لجعله «أكثر مرونة». ففي عام 1988 صدر القرار الرقم 8 المعدّل الذي نظّم الاتجار بالآثار، ثم صدر القرار الرقم 8 عن وزير السياحة بتاريخ 1990 الذي جمّد رخص تجارة الآثار ورخص التصدير بعدما انتشرت الفوضى جرّاء الحرب الأهلية اللبنانية. وتتالى صدور مراسيم وزارية للإضافة على قانون الآثار القديمة وزيادة فعاليته، منها المرسوم رقم 3050 الذي نظّم كيفية تأليف مجلس إدارة الهيئة العامة للمتاحف وتحديد مهامه وصلاحياته وقواعد تسيير أعماله وكيفية ممارسة سلطة الوصاية لرقابتها عليه، والمرسوم رقم 3057 الذي نظّم آلية التدخلات الميدانية الأثرية التي تقوم بها المديرية العامة للآثار في مجال الحفريات الوقائية والإنقاذية، والمرسوم رقم 3058 الذي أفضى بدمج وإعادة دمج الآثار غير المنقولة في الأبنية والمنشآت المدنية الخاصة والعامة، إضافة إلى المرسوم رقم 3065 الذي رمى إلى تنظيم الجرد العام للآثار القديمة المنقولة. واهتم المرسوم رقم 4381 بتنظيم إدارة وتسيير الصندوق الخاص بالآثار والمنشآت التراثية والتاريخية. وعدّ البعض هذه المراسيم والتعديلات الكثيرة بمثابة «ترقيع» لقانون الآثار الذي يُفترض إعادة النظر فيه ككل، فما هي المآخذ عليه؟

بعض المآخذ على قانون الآثار الحالي

■ التعريف: لا يوجد فيه تعريف واضح للأثر، لكنه يميّزه من خلال الفاصل الزمني، فيقول إن كل ما صنعته يد الإنسان قبل 1700م يُعدّ أثراً من دون تحديد الطبيعة المادية لتلك الآثار.

■ الاقتضاب: عدّ القانون كل المكتشفات التي تعود إلى ما بعد 1700م «شبيهة بالآثار»، سمّاها غير المنقولة، وصنّفها إلى 4 أنواع: البنايات والإنشاءات فوق الأرض والمطمورة تحتها، لكنه لم يفصّل عن البقية وعدّها آثاراً منقولة.

■ الخطر على الأبنية التراثية:

أ- عندما ميّز المشرع بين الآثار القديمة التي تعود إلى ما قبل العام 1700م، وبين الآثار الشبيهة بالقديمة وهي المصنوعة بعد العام 1700م، قال إنّه يجب إدراج الأخيرة في قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية لحمايتها، فجدّد إمكانية تصرّف صاحبها بها لمدة 6 أشهر، تمهيداً لصدور مرسوم من رئيس الدولة بتسجيلها كآثار تاريخية بناءً على اقتراح مدير دائرة الآثار (المادة 26)، هذا يعني أنها لا تُعدّ تاريخية إلّا بصدور المرسوم أو القرار، ما يفسّره البعض على أنه «مرتبط بالإرادة السياسية».

ب- على ضوء حماية الأبنية التراثية في بيروت، شكّل ضمّ الأبنية في الخمسينيات والستينيات إلى قائمة الجرد العام للأبنية التاريخية وسيلة لحمايتها، لكنها تستوجب حكماً مبنياً على «المصلحة العامة» (وهو مصطلح ليس معرفاً بدقة في القانون) وإلا لصاحبها الحقّ في التصرّف بها وهدمها، لا سيّما أن قانون البناء يمنح المالكين في المناطق القديمة في بيروت الحقّ في «استثمار أعلى»، لذلك يلجأ أصحاب الأعمال إلى هدمها.

■ محدودية صلاحيات مدير دائرة الآثار عند التعدّي على الآثار: لم يعط المشرع أي نصّ يجيز لمدير دائرة الآثار اتخاذ القرارات المناسبة لإزالة التعدّيات عن الآثار، واكتفى بإعطاء الصلاحية إلى رئيس الدولة أو المفوض السامي في لبنان على ضوء اقتراحات يقدّمها مدير دائرة الآثار (راجع المادة 24)، وهو ما يجب تعديله طالما أنه لم يعد هناك مفوّض سام في لبنان.

■ تحديد إذا كان الأثر مالاً عاماً: لم يعرّف القانون الأثر، كما أنه لم يضع تعريفاً واضحاً لماهية «المال العام» واكتفى بجعل المصلحة العامة معياراً لتحديده. لذلك إذا ارتأى القضاء في إحدى الحالات المتنازع عليها أن أثراً معيّناً لا يُخصص للمنفعة العامة استطاع مالكه التصرف فيه بشكل شرعي، لذلك أصبح هناك انقسام في الأثر على ضوء التشريعات المتعلقة بالمال العام، فأصبحت الملكية الفردية لآثار خاضعة لقواعد القانون الخاص، والملكية العامة لآثار خاضعة لقوانين القانون العام.

■ جواز تملّك الأفراد للآثار المنقولة: غفل المشرع اللبناني في المادة السادسة من قانون الآثار على شمل الآثار المنقولة ضمن الآثار التي لا يجوز تملّكها بالتقادم، واكتفى بذكر غير المنقولة، ممّا يشير إلى أنه يجوز للأفراد التصرّف فيها.

■ جواز الحجز على الأثر: لم ينصّ المشرع اللبناني على عدم جواز الحجز عن الأثر صراحة.

■ العقوبات الخفيفة جزّاء التعدي على الآثار: في ظل الانهيار الاقتصادي الحالي وارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة، لا تزال العقوبات المادية جزّاء التعدي على الآثار ضئيلة. فتنصّ المادة (30) مثلاً على أنه «لا يمكن هدم البناء المسجل أو نقله من محله حتى ولا نقل جزء منه ولا ترميمه أو تصليحه أو تحويره بدون رضى دائرة الآثار القديمة». ويعاقب مرتكبها بجزاء نقدي من 50 إلى 5000 ل.ل».

اقتراح قانون جديد لن يبصر النور

سنة 1958، استرد مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 19767 مشروع قانون الآثار المقترح سنة 1950، وفي عام 1995 تقدّم عالم الآثار البروفيسور حسان سلامة سركيس باقتراح تعديل قانون للآثار إلى مجلس النواب، أورد فيه أن الغاية منه «ليست التعديل لوجه التعديل» لمجرد أن القانون القديم مصاغٌ من قِبل «الأجانب» و«المنتدبين». فقال: «القانون الذي يطالب الكثير بتغييره فقط لأنه يعود إلى العشرينيات أو الثلاثينيات من القرن الماضي، قد وفى من وجهة نظرنا بنسبة عالية جداً المطلوب منه في حلّ جميع المشكلات الإدارية في مجال الحفريات والاستملاكات ومراقبة الآثار وتجارتها، وإن كان هناك ضرورة في إعادة النظر في مواده». وأشار سركيس في مقدمته إلى أن النصّ القانوني «لن يغيّر الكثير»، لأن أكثر ما يؤذي القطاع هو الميوعة والسياسة الاستنسابية وغياب التطبيق العلمي في التعامل مع الآثار. ولكن الحل، بحسبه، يكون في إرساء قواعد تفكير تاريخي - سياسي - أثري - تراثي - علمي، وإدخال روحية جديدة على العمل الأثري. يتألف اقتراح القانون الجديد من 114 مادة، تُشجّع التعامل مع الآثار بشكل إيجابي، بغية خلق حسّ عال بالمسؤولية تجاهها، فيذكر في المادة 110 و109 منه مكافآت مادية للمواطنين بقيمة 25% من قيمة الأثر، و50% من قيمة الأثر لقوى أجهزة أمن الدولة وأمن الحدود وأفراد الضابطة الجمركية في حال بلّغوا عن الآثار المسروقة ومصادرتها.

تضارب مصالح

«قانون الآثار قادر على الحماية ولكن بشكل محدود جداً، فالفريق العشرينيات أو الثلاثينيات من القرن الماضي، قد وفى من وجهة نظرنا بنسبة عالية جداً المطلوب منه في حلّ جميع المشكلات الإدارية في مجال الحفريات والاستملاكات ومراقبة الآثار وتجارتها، وإن كان هناك ضرورة في إعادة النظر في مواده». وأشار سركيس في مقدمته إلى أن النصّ القانوني «لن يغيّر الكثير»، لأن أكثر ما يؤذي القطاع هو الميوعة والسياسة الاستنسابية

> **لو كانت هناك إرادة سياسية لإبصر قانون الآثار الجديد النور، فكبار المطوّرين العقاريين والمستثمرين لهم علاقات ممتازة مع أهل السلطة ويُعدّ هذا تضارباً في المصالح**

وغياب التطبيق العلمي في التعامل مع الآثار. ولكن الحل، بحسبه، يكون في إرساء قواعد تفكير تاريخي - سياسي - أثري - تراثي - علمي، وإدخال روحية جديدة على العمل الأثري. يتألف اقتراح القانون الجديد من 114 مادة، تُشجّع التعامل مع الآثار بشكل إيجابي، بغية خلق حسّ عال بالمسؤولية تجاهها، فيذكر في المادة 110 و109 منه مكافآت مادية للمواطنين بقيمة 25% من قيمة الأثر، و50% من قيمة الأثر لقوى أجهزة أمن الدولة وأمن الحدود وأفراد الضابطة الجمركية في حال بلّغوا عن الآثار المسروقة ومصادرتها.

تضارب مصالح

«قانون الآثار قادر على الحماية ولكن بشكل محدود جداً، فالفريق العشرينيات أو الثلاثينيات من القرن الماضي، قد وفى من وجهة نظرنا بنسبة عالية جداً المطلوب منه في حلّ جميع المشكلات الإدارية في مجال الحفريات والاستملاكات ومراقبة الآثار وتجارتها، وإن كان هناك ضرورة في إعادة النظر في مواده». وأشار سركيس في مقدمته إلى أن النصّ القانوني «لن يغيّر الكثير»، لأن أكثر ما يؤذي القطاع هو الميوعة والسياسة الاستنسابية

> **وجد المواطن المعوز، عند انهيار الدولة والقانون، مدّ يده إلى جيب أجداده حلاً لتأمين قوته اليومي**

وغياب التطبيق العلمي في التعامل مع الآثار. ولكن الحل، بحسبه، يكون في إرساء قواعد تفكير تاريخي - سياسي - أثري - تراثي - علمي، وإدخال روحية جديدة على العمل الأثري. يتألف اقتراح القانون الجديد من 114 مادة، تُشجّع التعامل مع الآثار بشكل إيجابي، بغية خلق حسّ عال بالمسؤولية تجاهها، فيذكر في المادة 110 و109 منه مكافآت مادية للمواطنين بقيمة 25% من قيمة الأثر، و50% من قيمة الأثر لقوى أجهزة أمن الدولة وأمن الحدود وأفراد الضابطة الجمركية في حال بلّغوا عن الآثار المسروقة ومصادرتها.

تضارب مصالح

«قانون الآثار قادر على الحماية ولكن بشكل محدود جداً، فالفريق العشرينيات أو الثلاثينيات من القرن الماضي، قد وفى من وجهة نظرنا بنسبة عالية جداً المطلوب منه في حلّ جميع المشكلات الإدارية في مجال الحفريات والاستملاكات ومراقبة الآثار وتجارتها، وإن كان هناك ضرورة في إعادة النظر في مواده». وأشار سركيس في مقدمته إلى أن النصّ القانوني «لن يغيّر الكثير»، لأن أكثر ما يؤذي القطاع هو الميوعة والسياسة الاستنسابية

> **لو كانت هناك إرادة سياسية لإبصر قانون الآثار الجديد النور، فكبار المطوّرين العقاريين والمستثمرين لهم علاقات ممتازة مع أهل السلطة ويُعدّ هذا تضارباً في المصالح**

وغياب التطبيق العلمي في التعامل مع الآثار. ولكن الحل، بحسبه، يكون في إرساء قواعد تفكير تاريخي - سياسي - أثري - تراثي - علمي، وإدخال روحية جديدة على العمل الأثري. يتألف اقتراح القانون الجديد من 114 مادة، تُشجّع التعامل مع الآثار بشكل إيجابي، بغية خلق حسّ عال بالمسؤولية تجاهها، فيذكر في المادة 110 و109 منه مكافآت مادية للمواطنين بقيمة 25% من قيمة الأثر، و50% من قيمة الأثر لقوى أجهزة أمن الدولة وأمن

(متحف بيروت ـ هيثم الموسوي)

نظام للآثار القديمة (1933)

هل تتهرب الدولة من دفع التعويضات؟

عند صدور اقتراح بتسجيل مبنى ضمن الأبنية التاريخية، تُجمّد إمكانية تصرف صاحب العقار به لمدة 6 أشهر تمهيداً لصدور مرسوم من رئيس الدولة بتسجيله. في هذه الحالة، ينصّ القانون على أن الدولة غير ملزمة بدفع تعويض لصاحب العقار بعد التسجيل، كما يشار في المادة (36)، إلا إذا اقتضى الأمر. أما في الحالة الأخيرة، فتتشكل لجنة فنّية للنظر في دفع التعويض كما تنصّ المادة (38) من قانون الآثار القديمة. يشير البعض لـ«القوس» إلى أن الدولة باتت تتهرب من دفع التعويضات بعد الأزمة الاقتصادية، فأصبحت تكتفي بوضع قيد على العقار، لأن القيد لا يلزمها بالتعويض، فالقيد بحسب المادة (23) «يوجب على أصحاب الملك أن لا يباشروا على أرضهم أدنى تحوير في العقار أو في قسم من العقار المقيّد وبصورة عامة أن لا يأتوا عملاً من شأنه تغيير منظر الأثر أو تغيير ميزته بدون أن يعلموا قبل شهرين دائرة الآثار القديمة عن نيّتهم هذه وأن يعيّنوا التحويرات أو الأشغال التي ينوون إجراءها».

عون أن «المشروع قد وصل إلى اللجان النيابية عام 2017، ولكن، منذ ذلك الوقت لم يعرف اللبنانيون مصيره. ولو كانت هناك إرادة سياسية لأبصر هذا القانون النور». وتختم: «لا نريد أن ننسى أن هناك تضارب مصالح، فكبار المطوّرين العقاريين في لبنان والمستثمرين لهم علاقات ممتازة بالأشخاص الموجودين في السلطة وحتى بعض السياسيين يمتلكون شركات عقارية».

(راجع «الأخبار»، 3 تشرين الثاني 2018، المباني التراثية «تحميها» قوانين «أكثر تراثية»).

ستنتقم الناس من الآثار

لا أحد يدّعي أن خطوة تعديل القانون ستؤول إلى حماية التراث اللبناني في الوقت الحالي وستزيل التعدّيات عنه، لأن حال هذا الملف، كحال الكثير من الملفات التي تراكمت عليها الأخطاء جزّاء نوايا مختلفة. أضف عليها أنها ليست ضمن أولويات السلطة، كما لا يعدّها جزءاً من المواطنين أنها تمسّهم على الصعيد الشخصي والاجتماعي، لكنها في الوقت عينه، تثير نقمتهم، إذ تتوالى الأخبار التي تشير إلى ارتفاع محاولات المواطنين لسرقة أثريات في المواقع الأثرية، ونُعيدنا هذه الحوادث إلى ما ذُكر في اقتراح القانون سنة 1995 «لو أن المسؤولين عن الآثار عملوا لتثقيف الشعب حول قيمة تراثه، لكانوا أقاموا في ذهن المواطن حاجزاً معنوياً شخصياً رادعاً، من شأنه أن يمنع سرقة الآثار، وأن يخفّف من أضرار التنقيب السرّي عن مخلّفات الجدود وتراثهم». أضف أن «فشة الخلق» بالمنقّبين الصغار وغضّ النظر عن المسوّقين الكبار، «أدى عند انهيار الدولة والقانون إلى رد فعل انتقامي من قِبل المواطن المعوز الذي وجد حلاً لتأمين قوته اليومي بمدّ يده إلى جيب أجداده».

(آثار بيروت ـ أرشيف ـ مروان طحطح)

في العمق

يجهد المواطن اللبناني، في أكثر من مجال، في مخالفة القوانين. مردّ ذلك، بالدرجة الأولى، النظام الطائفي المبني على المحاصصة المذهبية التي تجعل لكل جماعة مرجعية خاصة بها، دينية وسياسية وامنية، تشكل حماية لبعض النافذين على حساب القانون. وبالدرجة الثانية إلى غياب مبدأ المحاسبة والمساءلة وغياب دور الأجهزة الرقابية. هذه الحالة الشاذة تطال نتائجها كل شرائح المجتمع من دون تمييز، لان تشريع التجاوزات باعتماد سياسة غض النظر عنها تضع كل الاطراف في خانة المسؤولين عن الضرر الذي سيلحق بهم. في هذا التحقيق نتناول ازمة النقل العام التي تعني كل شرائح المجتمع، بدءاً من ذوي الدخل المحدود الذين يستخدمون وسائل النقل الاقل كلفة، وصولاً إلى اصحاب الدخل المتوسط او المرتفع الذين يتنقلون عبر شركات التاكسي او عبر التطبيقات الإلكترونية. وغالباً ما نقع كمواطنين في مشكلات عدة لعدم معرفتنا بالقوانين التي تحكم نظام حياتنا. فهل يحمينا القانون خلال استخدامنا وسائل النقل العام في لبنان؟

فوضى النقل العام

تطبيقات إلكترونية تخالف القانون؟

فداء عبد الفتاح، احمد هدلج

كانت وسائل النقل العام تقتصر على السيارات العمومية فقط داخل المناطق، وعلى الباصات التابعة لوزارة الأشغال والنقل بين المحافظات، إلى أن أغرق السوق اللبناني بتسهيلات شراء السيارات عبر آلية التقسيط المريح. وشهدنا في أواخر التسعينيات ظاهرة الباصات الصغيرة التي حلّت تدريجياً مكان باصات النقل العام وأدّت إلى خصخصته بطريقة غير مباشرة. الباصات الصغيرة يملكها أفراد ومسجلة بمعظمها بشكل قانوني، ولا يملك أصحابها رخصة للعمل في نقل الركاب. إلا أن فوضى النقل العام وعدم تطبيق قرار تنظيم هذه المهنة وضعها تحت المجهر للنتائج السلبية المترتبة على السائق والراكب في آن.

وأخيراً دخلت التطبيقات الإلكترونية على خط النقل العام، وباتت تحل مكان شركات التاكسي المرخّصة ومواقف السيارات والباصات العمومية، ويستخدم بعضها سيارات تحمل لوحات بيضاء ودراجات نارية لتلبية طلبات الركاب وحلّ أزمة السير الخانقة داخل المدينة.

عدّ البعض هذه التطبيقات أكثر أماناً لأن بإمكان الراكب مراقبة مسار السيارة التي يطلبها في أي مكان يكون فيه، كما بإمكانه معرفة مواصفات السائق ونوع سيارته أو دراجته والمسافة المتبقية للوصول، من دون أن يتنبّه إلى مسائل أخرى أكثر أهمية على صعيد السلامة الشخصية.

وسيلة نقل سريعة مع قتل اسرع

بسبب «عجقة السير»، يطلب طارق بكبسة زر على هاتفه دراجة نارية تقلّه ليتفادى الزحمة والوصول متأخراً.

وصلت دراجة الـ«جي. آر» السوداء بلوحتها البيضاء للانطلاق نحو الوجهة المحدّدة سلفاً على التطبيق. قبل الوصول إلى وجهته، فوجئ طارق الذي يجلس خلف سائق الدراجة بمركبة مسرعة تتجه صوبهما كون الدراجة النارية في طريق معاكس. وبلمح البصر وقع الحادث. أصيب طارق بكسور في رجليه وسائق الدراجة بكسور ورضوض في كل أنحاء جسده. بينما تضررت السيارة فقط وسلم صاحبها من أي أذى. طالب طارق بأن يُعالج على نفقة الشركة التي طلب الدراجة عن طريقها، أو على نفقة سائق السيارة لأن تكاليف العملية التي احتاجها عالية جداً، من دون أن يدرك أنه في موقف لا يحسد عليه بسبب المخالفات القانونية الجسيمة التي تحيط بوسيلة النقل التي اختارها وظروف الحادث الذي كاد أن يودي بحياته.

حال طارق كالكثيرين ممّن يجهلون حقوقهم والنصوص القانونية التي تحكم نواحي حياتهم. ففي استطلاع رأي لـ 52 شخصاً قامت به «القوس» تضمّن السؤالين التاليين: هل تعرف حقوقك في القانون إذا تعرضت لأي حادث مع سائق طلبته عبر التطبيقات الإلكترونية للنقل العام؟ ومن يحق له ممارسة هذه المهنة وفقاً للقانون؟ تبيّن أن 46 شخصاً من أصل 52 لا يعرفون حقوقهم وماذا ينصّ القانون حول مهنة النقل العام. وعملاً بمبدأ لا يمكن التذرع بجهل القانون، على الفرد أن يسعى إلى معرفة نصوص القوانين والمراسيم عند القيام بأي عمل أو طلب أي خدمة لحمايته وتحصين نفسه من أي ملاحقة أو تبعات سلبية.

«نمرة حمرا او بيضا»؟

نصّت المادة 154 من قانون السير على اعتماد اللون الأبيض لجميع لوحات المركبات باستثناء اللون الأحمر الخاص بالمركبات العمومية. تُعدّ كل مركبة تمارس مهنة النقل العام ولا تعتمد اللون الأحمر للوحاتها مخالفة للمادة 154 من قانون السير رقم 243 تاريخ: 2012/10/22. كما تنصّ المادة على وضع إشارة الحرف اللاتيني «P» على لوحات السيارات العمومية المخصصة للنقل العام. كما نصّت على معاقبة أي مخالفة لأشكال أو أرقام أو تفاصيل لوحات السيارات بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر وغرامة مالية من مليونين إلى ثلاثة ملايين ليرة لكل من يقوم بمخالفة النماذج والأشكال والألوان المعتمدة. والسجن من ستة أشهر إلى سنة وغرامة مالية من خمسة إلى عشرة ملايين ليرة لكل من يستخدم لوحات غير اللوحات المخصصة للمركبة، والسجن من ستة أشهر إلى سنة وغرامة مالية من خمسة إلى عشرة ملايين ليرة لكل من يقود مركبة الية من دون لوحات.

دور وزارة الأشغال والنقل

وزير الأشغال العامة والنقل، علي حميّة، اكد لـ«القوس» انه لا يمكن لأحد ممارسة النقل العام إلا بعد الاستحصال على لوحة حمراء لمزاولة مهنة النقل العام. إذ تتقاضى الدولة من السائقين رسوماً سنوية.

(هيثم الموسوي)

حدّد القانون المركبة ذات الأبواب الأربعة كنموذج وحيد للاستعمال المخصص لمهنة النقل العام

الأمر الذي دفع بالوزير، بحسب قوله، إلى إرسال كتاب إلى وزير الداخلية وآخر إلى وزير الاتصالات للوقوف على مدى قانونية شركات النقل التي تتّبع هذه التطبيقات، ومدى التزام هذه الشركات أو التطبيقات لناحية استخدام سائقين حائزين لوحة حمراء لمزاولة المهنة، وهذا الأمر بالنسبة إلى حمية «في غاية الأهمية والخطورة، لأن معظم الركاب الذين يلجأون إلى استخدام هذه الوسيلة لا يدققون في ما إذا كانت المركبة بلوحة بيضاء أو حمراء وما إذا كان السائق مسجلاً أو غير مسجل في الوزارة. إضافة إلى استخدام الدراجة النارية كوسيلة للنقل العام من قبل بعض هذه التطبيقات، وهذا بطبيعة الحال مخالف للقانون ولا يتناسب مع الحد الأدنى من السلامة العامة». فكيف يمكن ملاحقة السائق أو الشركة عند وقوع أي حادث؟

احذروا الـ«توك توك» و«الموتوسيكل»

نصّت المادة 122 من قانون السير، على أنه يجب أن تتوافر في سيارات الأجرة وأوضح أن شركات النقل القانونية هي الشركات التي سُجّلت وأعطيت رخصة مزاولة مهنة النقل العام من قبل الوزارة فقط. أما التطبيقات الإلكترونية فغالباً ما تستخدم سائقين من دون أن تراعي القوانين التي تتعلق بالنقل العام وقانون السير.

بجميع أنواعها الشروط التالية:

- أن تكون لها أربعة أبواب، اثنان من كل جانب على الأقل.
- أن تُكتب أرقام لوحة التسجيل واسم صاحب السيارة وعنوانه باللغتين العربية والفرنسية على لوحتين صغيرتين، توضع إحداهما بشكل واضح على ظهر المقعد الأمامي والثانية أمام الراكب في المقعد الأمامي بجوار السائق.
- أن يُثبّت الملصق التعريفي (مع صورة) على جانبيها من الخارج وفق القرار الصادر عن وزيري الأشغال العامة والنقل والداخلية والبلديات بهذا الشأن.
- أن توضع لوحة على سطح المركبة مكتوب عليها كلمة (اجرة) تُضاء عند خلوّها من الركاب، وتُعفى من وضع هذه اللوحة سيارات الأجرة التي تعمل تحت الطلب.
- لا يجوز إحداث أي تغيير أو تعديل في جسم السيارة أو جهاز القيادة أو المقاعد بشكل مخالف لمواصفات الشركة المصنعة.

لم ينصّ قانون السير على استعمال الدراجة النارية أو المركبة الصغيرة أي الـ«توك توك» كوسيلة للنقل العام، وحدّد القانون على سبيل الحصر المركبة ذات الأبواب الأربعة كنموذج وحيد للاستعمال المخصص لمهنة النقل العام. كما نصّت المادة 123 من القانون على أنه «يتوجب على مالكي وسائقي المركبات العمومية ومؤسسات وشركات النقل العام للركاب الذين يمارسون أو يرغبون بممارسة النقل العام للركاب على الأراضي اللبنانية، الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري، يخوّلهم القيام بهذا العمل، وذلك بناءً على قرار يصدر عن وزيري الأشغال العامة والنقل والداخلية والبلديات، يتعلق بتنظيم مهنة النقل العام للركاب». كما «لا يجوز لأي مالك مركبة نقل عمومية سواء فرد أو مؤسسة أو شركة ولأيّ سائق نقل ركاب عمومي مزاولة النقل العام للركاب من دون ترخيص مسبق من وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري».

الرخصة لمزاولة المهنة

قال رئيس مصلحة النقل البري طوني عساف لـ«القوس» إن باصات المدارس هي الآليات الوحيدة التي يمكن أن تحمل لوحة بيضاء، وكذلك الشركات التي لديها باصات خاصة لنقل موظفيها. ويحظر على المواطنين استخدام أي مركبة تمارس مهنة النقل العام وتستخدم لوحة بيضاء أو أي دراجة نارية. ويضيف: «القرار رقم 1/786 الصادر في 9 حزيران 2009 حدّد شروط مزاولة مهنة النقل العام للركاب. وحدّد أنّ على الشركات التي ترغب بممارسة مهنة النقل العام أن تتقدم إلى المديرية من أجل الحصول على ترخيص والتسجيل في مصلحة النقل العام حيث تُعطى بموجبها شهادة تسجيل ومزاولة مهنة النقل العام». إذ إن كل مركبة تابعة للشركة بطبيعة الحال، يجب أن تكون مسجلة مع لوحة حمراء، فيعطى ترخيص لكل مركبة. كما يعطى السائق شارة يُعلّقها على المركبة كدلالة لحصوله على الترخيص. في غالبية الأحوال، تذهب هذه الشركات للتعاقد مع أصحاب المركبات العمومية المسجلة بشكل قانوني. وينبه عساف إلى ضرورة مكافحة ظاهرة اللوحات المزورة والعمل مجدداً على التشديد في إعطاء الشارة (مع صورة) التي تتضمّن الرمازْ القضباني (Barcode) الخاص لكل سائق وتتضمّن كامل معلومات المركبة والسائق، ويجب أن تشمل: اسم السائق، ومالك المركبة ونوعها وتاريخ تسجيلها لممارسة النقل. وما على القوى الأمنية سوى مسح الرمز للتأكد من أن السائق يستوفي الشروط. يكتفي الضابط العدلي اليوم بمراقبة ما إذا كانت الشارة موجودة على المركبة، ولكن ذلك لا يكفي لأنّ من الممكن تزويرها أو سرقتها من مركبة عمومية وتعليقها على مركبة أخرى.

تطبيقات فوق القانون؟

ويضيف عساف أنه توجه إلى وزارة الاتصالات والنيابة العامة لوقف تلك التطبيقات غير المرخصة والتي تعمل في النقل العام من دون أي ضوابط. وبعد مشاورات مع وزارة العدل تبيّن أن تلك التطبيقات لا تُعدّ شركات نقل أو تعمل في النقل العام، وبالتالي لا تخالف القرار 1/786 لأنها لا تمارس النقل بل هي مجرد صلة وصل بين السائق والراكب. وهذا لا ينفي الإشكالية التي يتحدث عنها عساف لجهة ضرورة حصول السائقين على رخصة قانونية لممارسة مهنة النقل العام، فالشركة التي تُعدّ مجرد صلة وصل بين السائق والراكب ترتكب مخالفة قانونية باستخدام سائقين من دون رخصة تخوّلهم العمل. ويقول عساف: «قامت تظاهرات عدة أمام وزارة النقل للاعتراض على استخدام شركة «أوبر» لسائقين غير حائزين رخصة مزاولة مهنة النقل، ورُفع كتاب لتوقيف هذا التطبيق». فتوجهت «أوبر» إلى المصلحة للاستفسار عن الشروط القانونية المطلوبة لمتابعة عملها والاستعانة بسائقين حائزين الرخص القانونية بحسب القوانين المرعية، وضرورة امتلاكهم لوحة حمراء. وعدّ عساف ذلك كافياً حالياً ما دامت تلتزم بشروط الوزارة القانونية.

ماذا عن تطبيق «بولت»؟

يوضح عساف أنه لا يمكن الجزم بالنسبة إلى الشركات الأخرى لناحية مراعاتها الشروط القانونية، فتطبيق «بولت» مثلاً لم يلتزم بقانونية التعامل مع سائقين مستوفين كامل الشروط. كما أن «بولت» تستعين بالدراجة النارية كوسيلة نقل وبمركبات ذات لوحة بيضاء، علماً أن كل ما يتعلق باستعمال الدراجات النارية والمركبات ذات اللوحة البيضاء مخالف للقانون ولا يحق لها ممارسة مهنة النقل العام. ويقول عساف: «يقتصر دورنا على توضيح شروط توظيف السائقين العموميين المالكين للوحة الحمراء أي المرخّصة فقط، وتطبيق القانون لجهة عدم استخدام الدراجات النارية للنقل». ويضيف أن «بولت» تواصلت مع وزارة النقل عبر محاميها للحصول على رخصة، لكن رُفض طلبها كون الشركة أجنبية وذلك مخالف للقرار رقم 1/786. وهي لا تزال تخالف القانون المتعلق بعدم استخدام الدراجة النارية والمركبة ذات اللوحة البيضاء كوسيلة للنقل العام. وتجدر الإشارة إلى أن توقيف المنصّات المخالفة للقانون يحتاج إلى قرار قضائي، وهنا يأتي دور القضاء بملاحقة الشركات العالمية لعدم احترامها القانون.

فوضى التعرفة

في ظل غياب الرقابة، يلجأ العديد من السائقين أو الشركات إلى تحديد البدل المترتّب على الراكب من دون أي تعرفة رسمية موحّدة، وكلّ بغنّي على ليلاه.

- تكلفة السرفيس تبلغ 150,000 ل.ل.
- وتكلفة التاكسي تبلغ 1,000,000 ل.ل.
- تكلفة الفان من الضاحية إلى بيروت: 50,000 ل.ل، من الكولا إلى صيدا 100,000 ل.ل، من السفارة الكويتية إلى صور 150,000 ل.ل، من الكولا إلى طرابلس 200,000 ل.ل.
- تطبيق «بولت» على سبيل المثال تبلغ تعرفته للنقل داخل بيروت بين 200,000 و250,000 ل.ل.

> **يخالف تطبيق «بولت»، حتى تاريخ هذا التحقيق، قانون السير لجهة استخدام الدراجة النارية والمركبة ذات اللوحة البيضاء كوسيلة للنقل العام**

فما هي التعرفة المحددة من قبل وزارة النقل، وابن الرقابة التي يفترض ان تمارسها؟

يوضح عساف أن تعرفة النقل تُحدّد للسائقين العموميين والشركات من قبل مصلحة النقل العام، والكل معنيّ بالالتزام، لكن مع ارتفاع سعر صرف الدولار لم يعد بالإمكان تحديد تعرفة لصعوبة احتسابها نظراً إلى التلاعب بسعر الصرف وسعر صفيحة البنزين الذي يتغيّر في اليوم نفسه مرتين أو أكثر، ما يجعل إصدار التعرفة الموحّدة شبه مستحيل. ويلفت عساف إلى أن «مصلحة النقل تعمل على وضع تعرفة موحّدة مع الأخذ في الاعتبار عدة نقاط، منها سعر المحروقات وصيانة المركبة. وهذه التعرفة لا تقتصر على السائقين العموميين، بل على شركات التاكسي الخاصة أيضاً، وبفترض أن يُعلّق الجدول على المركبة بشكل واضح».

شركات «التاكسي» المرخّصة

- تاكسي منير: 14 مركبة
- تي.في.تاكسي: مركبة واحدة
- أنجل تاكسي: 4 مركبات
- راشد تاكسي: 4 مركبات
- شارلي تاكسي: 46 مركبة

اقتراح حلّ

يقترح عسّاف لحلّ فوضى الشركات وضع منصّة (platform) وتخصيص ميزانية لإنشائها وإدارتها، خاصة بوزارة الأشغال العامة والنقل لتسجيل السائقين العموميين وتسهيل الوصول إليهم من قبل أي شركة نقل خاص أو أي شركة صلة وصل بين السائقين والركاب. ويشير إلى أن الوزارة تطلب فقط من الشركات والتطبيقات استخدام سائقين عموميين مرخّصين من الوزارة «ونحنا مش ضد حدا ولا عم نتبلّى عليهم، بدنا بس يحترموا القانون».

سين جيم قرار تنظيم مزاولة مهنة النقل العام للركاب قرار 1/786

■ **ما هو قرار تنظيم مهنة النقل العام؟**

هو قرار يهدف إلى وضع الأطر التنظيمية الأساسية لقطاع النقل العام، ولفتح المجال للمشاركة الفعّالة للقطاع الخاص لتنمية قدرته في تأدية خدمات النقل العام للركاب.

■ **من يحق له مزاولة مهنة النقل العام للركاب وكيف تُعطى التراخيص ولمن؟**

يتوجب على مالكي وسائقي المركبات العمومية ومؤسسات وشركات النقل العام للركاب الذين يمارسون أو يرغبون بممارسة النقل العام للركاب على الأراضي اللبنانية الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري. ويسمّى الترخيص «ترخيص بمزاولة مهنة النقل العام للركاب (للأفراد والمؤسسات والشركات)». وعلى كل مالك لعشر مركبات صغيرة (تاكسي/ سرفيس) أو لخمس «ميني» باصات أو لثلاثة باصات للنقل العام للركاب أو أكثر أن ينشئ مؤسسة أو شركة تتعاطى نشاط النقل العام للركاب وذلك حتى يتسنّى له الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة عمله. ويُعطى هذا الترخيص لمدة سنة واحدة، يُجدّد لفترات مماثلة بناءً على طلب صاحب العلاقة.

■ **ما هي شروط التراخيص للأفراد والمؤسسات والشركات؟**

قسّم قرار تنظيم مزاولة مهنة النقل العام التراخيص إلى فئات ثلاث:

1- إذا كان شخصاً طبيعياً (مالكاً فردياً): يُقدّم طلب خطي إلى وزارة الأشغال العامة والنقل يرفق بالمستندات التالية: الوثائق التي تثبت ملكية المركبة أو عقد إيجار المركبة والوثائق الثبوتية للمركبة التي يتم تشغيلها من قبله، وصورة عن بطاقة الهوية تثبت أنه لبناني منذ أكثر من عشر سنوات وقد أكمل الـ 21 من عمره، وسجلّ عدلي خال من أيّ حكم بجناية أو جنحة شائنة، ورخصة سوق عمومية سارية المفعول، وإفادة صادرة عن إحدى النقابات المختصة بالنقل العام للركاب.

2- إذا كان شخصاً طبيعياً (صاحب مؤسسة): يُقدّم طلب خطي إلى وزارة الأشغال العامة والنقل يرفق بالمستندات التالية: شهادة أو إفادة تسجيل في السجل التجاري، وسجل عدلي له وللمفوض قانوناً بإدارة المؤسسة خال من أي حكم عليه بجناية أو جنحة، وصورة له وللمفوض قانوناً من قبله بإدارة المؤسسة عن بطاقة الهوية تُثبت أنه لبناني منذ أكثر من عشر سنوات وقد أكمل الـ 21 من عمره، وسند ملكية أو عقد إيجار رسمي بمركز مزاولة العمل مع خريطة للمركز الذي يجب أن لا تقلّ مساحته عن 25 متراً مربعاً وأن يكون لائقاً ومجهزاً بالتجهيزات اللازمة لحسن القيام بالعمل بما في ذلك الاتصالات، وأن يتضمّن موقفاً أو مرأباً مخصصاً لركن المركبات التي يملكها، ووثائق تثبت ملكية المركبات العائدة له وعقود الإيجار والوثائق الثبوتية للمركبة التي يتم تشغيلها، وإذاعة تجارية.

3- إذا كان شخصاً معنوياً: تُقدّم صورة مصدقة قانوناً عن النظام الأساسي للشركة، بالنسبة إلى شركات الأشخاص أو الشركات المحدودة المسؤولية، يجب أن يمتلك الأكثرية المطلقة من الحصص فيها شركاء لبنانيون أو شركات لبنانية صرف. بالنسبة إلى الشركات المغفلة أو شركات التوصية بالأسهم، يجب أن يكون أكثر من نصف أسهمها اسمياً لمساهمين لبنانيين. ينبغي أن يكون المدير المفوض بالتوقيع أو رئيس مجلس الإدارة المدير العام من الجنسية اللبنانية.

■ **ما هي طبيعة هذا الترخيص؟ وما هي حالات توقيفه أو إلغائه؟**

الترخيص الممنوح للأفراد والمؤسسات والشركات هو ترخيص شخصي يُعطى لمدة سنة واحدة ويمكن تجديده لفترات مماثلة بناءً على طلب مقدّم من قبل صاحب العلاقة.

في حال الوفاة، ينتقل الترخيص حكماً للورثة المستفيدين منه أو إلى الموصى لهم، شرط أن يكون لبنانياً.

يُسحب الترخيص ويُشطب المرخّص له من السجل إذا فقد المرخّص له أحد الشروط المحددة للحصول على ترخيص؛ إذا لم يتقيّد المرخّص له بتعريفات النقل التي تضعها وزارة الأشغال العامة والنقل. إذا خالف القوانين أو الأنظمة النافذة في قطاع النقل أو ارتكب عملاً غير شرعي. إذا لم يقدّم مع طلب التجديد سجلاً عدلياً خالياً من أي حكم بجناية أو جنحة.

■ **كيف تُعطى التراخيص للسائقين؟**

يتوجب على كل سائق عمومي يزاول أو يرغب بمزاولة مهنة النقل العام للركاب الحصول على ترخيص مسبق من وزارة النقل يخوّله القيام بهذا العمل، يسمّى «ترخيص بمزاولة النقل العام للركاب للسائقين». يُمنح هذا الترخيص لمدة ثلاث سنوات أو لتاريخ انتهاء صلاحية رخصة السوق العمومية، أيّهما أقل، ويُجدّد هذا الترخيص بناءً على طلب صاحب العلاقة. ولا يسمح لأي سائق بمزاولة مهنة النقل العام للركاب بالأجرة ما لم يكن حائزاً ترخيصاً ساري المفعول.

■ **كيف تُمنح التراخيص المسبقة؟**

تتولى وزارة النقل - المديرية العامة للنقل البري منح جميع التراخيص والملصق التعريفي الخاص بالمركبات الذي يتوجّب تثبيته في الأماكن التي تُحدّد. ويتوجّب على طالب الترخيص أو من ينوب عنه قانوناً الحضور شخصياً إلى وزارة النقل وإبراز جميع المستندات. كما لا يُسمح لأيّ مالك مركبة أو مؤسسة أو شركة أو سائق أو مركبة بمزاولة النقل العام للركاب ما لم تكن حائزة الترخيص المناسب.

14,000 ضحية

نتيجة جرائم القتل منذ بداية العام
حتى الآن في الولايات المتحدة الأميركية

6,018 قضية قتل

8,052 قضية انتحار

185 إطلاق نار جماعي
252 ضحية

معدل جرائم القتل

6.52 لكل 100 ألف
المرتبة 28 عالميا

القتل بالسلاح الناري

4.12 لكل 100 ألف
المرتبة 32 عالميا

القتل بالآلات الحادة

0.6 لكل 100 ألف
المرتبة 114 عالميا

استهداف الإناث

2.6 لكل 100 ألف
المرتبة 17 عالميا

وقعت غالبية الحوادث في:
تكساس وكاليفورنيا وفلوريدا وجورجيا
ونورث كارولاينا والينوي ولويزيانا

القتل عن طريق الطعن
مشكلة رئيسية
في الولايات المتحدة

- 18000 شخص
  يُقتل طعناً سنوياً
- بين 15 و 24 عاماً
  هي أعمار نصف وفيات الطعن

قتل كريم ابو نجم (20 عاما)، في حادث طعن وحشي وقع ليلة 29 نيسان الماضي في مدينة ديفيس في الولايات المتحدة الأميركية.
أوشك ابو نجم التخرج من كلية دبلن الجامعية (UCD) هذا الربيع بشهادة في علوم الكمبيوتر، بعد ان حصد جائزة لمشروع برمجي من شانه مساعدة الأشخاص الذين يعانون من قصور سمعي. يقول والده في حديث لإحدى الصحف: «انتقلنا من لبنان في عام 2018 عندما كان الوضع على وشك أن يسير في الاتجاه غير الصحيح، وجئنا إلى هنا آملين أن نحصل على الأمان»

مراجع

القوس

■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان

alqaous al_qaous alqaous22 alqaous 01/34 99 54
info@alqaous.com www.alqaous.com